

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

المصرف

كلمة التحرير

يصدر هذا العدد والبلاد تشهد البدء في تنفيذ برتوكولات اتفاقية السلام مع دولة جنوب السودان، والتي تشمل عدد من المحاور في المجالات المختلفة، ويللي بنك السودان المركزي منها المحور المصرفى والذي يهدف بصورة عامة إلى تنشيط التبادل التجارى بين البلدين، وذلك بتسهيل عمليات الدفع والتسويات عبر البنوك. وهذا يتطلب ترتيبات بين البنوك المركزية في الدولتين، ولتنفيذ ذلك تم تكوين لجنة مشتركة بين البنوك للاتفاق على الآليات والإجراءات، ونأمل أن يشجع التبادل الس资料ي والخدمي والتعاون في المجالات الأخرى، وبالتالي تفعيل التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني بما يساعدهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولتين. ومن بشرى نتائج تنفيذ هذه البرتوكولات موافقة دولة جنوب السودان على ضخ إنتاج النفط عبر خطوط الأنابيب في السودان مقابل الرسوم المتفق عليها، بالإضافة للترتيبات المالية الأخرى. أيضاً وافق السودان على فتح الحدود لتشجيع انتساب السلع والخدمات بين الطرفين. وقد أدى ذلك لانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني، ويتوقع مزيداً من الانخفاض بعد البدء الفعلى في تنفيذ هذه الاتفاقيات. وأيضاً هنالك اهتمام وجهود كبيرة من قبل الجهات المعنية بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول العربية والدول الآسيوية الصديقة وخاصة الصين، ويتوقع أن تؤدي تلك الجهود إلى تدفق الاستثمارات وخاصة في الزراعة والنفط والتعدين، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي تدفق موارد النقد الأجنبي وتحسين سعر صرف الجنيه السوداني.

يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة خمسة موضوعات يناقش الأول تطوير الاستعلام الائتمانى عن العملاء في المصارف السودانية 1980 - 2011 ويتناول الثاني ميزان المدفوعات، المكونات والتحليل وتطور الأداء في السودان خلال الفترة 2005 - 2012م، ويستعرض الثالث دور التمويل المصرفى في التنمية الاقتصادية في السودان، والرابع نحو استراتيجية فعالة للتصنيع في السودان أما الخامس باللغة الإنجليزية بعنوان Modelling the Impact of Inflation on

Stock Market Returns and Volatility: Evidence from Sudan هذا وتناشد هيئة التحرير والهيئة الإشرافية الكتاب والباحثين لردها بالموضوعات ذات الصلة للمحافظة على استدامة الإصدارة. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير،،

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارية العامة للبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد السابع والستون - مارس 2013

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

د. مجدي الأمين نورين

المصررون

الحسين إسماعيل حسين
حسن محبوب الزبير

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

المصرفية

في خدمة
الناس

4

تطوير الاستعلام الائتماني عن العملاء في المصارف السودانية 1980 - 2011

عبد الله الحسن محمد البشير

مدير عام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتمان



دراسات وبحوث



18

دور التمويل المصرفية في التنمية الاقتصادية في السودان

ادارة البحوث والتنمية - بنك السودان المركزي

12

ميزان المدفوعات، المكونات والتحليل

وتتطور الأداء في السودان خلال الفترة 2005 - 2012م

محمد الحسن الخليفة - مدير إدارة البحوث والتنمية



دراسات وبحوث



64

نحو استراتيجية فعالة للتصنيع في السودان

د. مصطفى محمد عبد الله - كبير باحثين، إدارة البحوث والتنمية

27

Modelling the Impact of Inflation on Stock Market Returns and
Volatility: Evidence from Sudan

Ahmed Elsheikh M. Ahmed - Suliman Zakaria Suliman Abdalla



دراسات وبحوث

34

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

حسن محجوب الزبير - إدارة البحوث والتنمية



ملتقى الصيرفة في السودان الماضي - الحاضر - المستقبل

37

عيسى أحمد ترايو - إدارة البحوث والتنمية

39

احتلال التوازن العالمي والحساب الجاري

د. مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والتنمية



كتاب: في نهاية الاقتصاد العالمي ومستقبله - اقتصاد الأزمات -

41

مصطففي عبد القادر دينار - إدارة البحوث والتنمية

44

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية

الحسين إسماعيل حسين - إدارة البحوث والتنمية



مؤشرات اقتصادية

48

مناهل هباني - إدارة الإحصاء

تطوير الاستهلاك الائتماني عن الصملاء في المصارف السودانية 1980 - 2011



دراسات
وبحوث

ممهيد:

تقوم المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية لعملائها من المقترضين بدور الوساطة بين ذوي الفوائض المالية (المدخرين) وذوي الحاجة للتمويل والتسهيلات الائتمانية (المستثمرين)، وقد يمثل هذا الدور من الوساطة المالية تعامل المصارف والمؤسسات المالية بالاستثمار في المستقبل، وكما هو معلوم فإن التعامل في المستقبل محفوف بالمخاطر وكافة الاحتمالات بالوفاء وعدم الوفاء والتأخير في سداد الأقساط لأي سبب من الأسباب.

وتأسيساً على ذلك تصبح القضية الرئيسية في مجال منح التمويل والتسهيلات الائتمانية للمصارف والمؤسسات المالية هي كيفية التعامل مع المخاطر الناتجة من عمليات التمويل والاستثمار في المستقبل واحتمالات حدوث الوفاء وعدم الوفاء والتأخير في الأقساط، وبالتالي لابد للمصارف والمؤسسات المالية للبحث عن سبل ووسائل وإضاءتها لكشف الثقة والطمأنينة عن العملاء المقترضين قبل التعامل معهم ومنحهم التمويل والتسهيلات الائتمانية، والحصول منهم على أرباح تغطي مصروفات المصارف و المؤسسات المالية من توزيع أرباح المساهمين فيها، وكذلك توزيع أرباح للمدخرين (أصحاب ودائع الادخار والاستثمار والودائع لأجل) وبالتالي تحقيق نمو وتطور المصارف والمؤسسات المالية.

لقد أصبحت الوساطة التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية بين المدخرين والمستثمرين من الأمور الجوهرية للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد النقدي المعاصر، وتبني هذه الوساطة على سلسلة وأو شبكة من العلاقات بين المدخرين (أرباب الأموال) والمصارف والمؤسسات المالية (المضارب) من جهة لتحول العلاقة بين المصارف والمؤسسات المالية (أرباب الأموال) وذوي الحاجة للتمويل والتسهيلات الائتمانية (المستثمرين وأو المضاربين) وذلك حسب عقود وأو صيغ التمويل. وبالتالي فإن أي اختلال في هذه العلاقات يؤدي إلى اختلال في النظام المصرفي والمالي مما يحدث حالة من الذعر المالي وربما ينسحب أثره على الاقتصاد القومي ككل.

وقد يماً كانت هذه العلاقات بين الممول (المرابي ذو الفوائض المالية) والمقترضين (ذوي الحاجة للتمويل) عبارة عن تعامل في مال خاص يتحمل المرابي المخاطر واحتمالات عدم السداد في أمواله الخاصة، ولكن حالياً وبعد تطور المصارف والمؤسسات المالية أصبح المدخرون ذوي فوائض مالية محدودة وعددتهم كبير وبالتالي يمثلون قاعدة عريضة بالنسبة لموارد المصارف والمؤسسات المالية، وفي ذات الوقت لابد للمصارف والمؤسسات المالية من منح التمويل والتسهيلات الائتمانية مقابل أصول متنوعة، ومشتقات مصرافية ومالية متعددة وبالتالي لابد للمصارف والمؤسسات المالية من التعامل مع عدد كبير من العملاء المقترضين حتى يتم توزيع المخاطر، وجود آليات ووسائل لاختيار هؤلاء العملاء بحيث يتم احتساب وتقدير المخاطر في مجال منح التمويل والتسهيلات الائتمانية.

ان التعامل الراشد في احتساب وتقدير المخاطر لا يكون على مستوى المصرف وأو المؤسسة المالية وإنما يكون على مستوى كافة المصارف والمؤسسات المالية، وفضلاً عن ذلك لابد أن يكون على مستوى الاقتصاد القومي ككل. لذلك لابد للمصارف والمؤسسات المالية من معرفة سلوك المقترضين من واقع معاملاته مع المصارف والمؤسسات المالية في الاقتصاد نشر ثقافة تبادل المعلومات الائتمانية بين المصارف والمؤسسات المالية واستخدام هذه



عبد الله الحسن محمد البشير

مدير عام وكالة الاستعلام
والتصنيف الائتمان

والمؤسسات المالية، وأيضاً استقطاب المؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة قاعدة العملاء الممولين من المصارف والممؤسسات المالية. من جانب آخر يساعد الاستعلام الائتماني في جمع وتحليل المعلومات والبيانات عن عملاء المصارف والممؤسسات المالية بصورة علمية حديثة تساعد في تطبيق المعايير والمبادئ الإرشادية الدولية مثل تطبيق اتفاقية بازل (Basel 11) والمبادئ الإرشادية والمعايير الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في مجال معيار كفاية رأس المال وإدارة المخاطر للمصارف والممؤسسات المالية الإسلامية.

أيضاً يتيح الاستعلام الائتماني تبادل المعلومات عن العملاء بين المصارف والممؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية وبالتالي، يمكنها من اخذ الحيطه والحد من التعامل مع العملاء المتعثرين، والذين لديهم مخاطر كبيرة وسجلهم الائتماني يشير إلى عدم الوفاء الالتزام بمواعيد سداد الأقساط.

إلى جانب ذلك يمكن إضافة أهمية أخرى تتمثل في توفير معلومات وبيانات تاريخية عن سجل العملاء الائتمانية، تساعد في توفير خدمة تقييم العملاء من ناحية الجدارة الائتمانية (Credit-worthiness) والتمكن من إجراء البحوث والدراسات والاستشارات والكشف عن حالات التلاعب وغيرها.

المزايا:

يوفّر الاستعلام الائتماني معلومات تساعد في تحقيق عدة فوائد ومنافع للمصارف والممؤسسات المالية التي تستخدمنها وتحلّلها بهنية وتساعدها في اتخاذ قراراتها الائتمانية، وفضلاً عن ذلك تعود منافعها للاقتصاد القومي ككل. ويمكن إيجاز أهم المزايا في الآتي:

(1) مساعدة المصارف والممؤسسات المالية في تفعيل دورها في الوساطة بين المدخرين وطالبي التمويل والتسهيلات الائتمانية، وذلك بمساعدتها في اتخاذ قراراتها الائتمانية اعتماداً على الجدارة الائتمانية للعملاء كضمان للتمويل بدلًا عن الضمانات والرهونات المادية التي يمكن أن تكون قيمتها (في حالة تسليلها) أقل من قيمتها عند منح التمويل والتسهيلات الائتمانية لأي سبب من الأسباب وبالتالي يزيد عدد العملاء الممولين وبالتالي تتوزع المخاطر على أكبر عدد من العملاء وتختفي حالات التعرض. وقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث إلى ذلك، على سبيل المثال أوضحت دراسة (Miller) التناسب الطردي بين فعالية الاستعلام الائتماني وزيادة عدد العملاء الممولين وانخفاض حالات التعرض في النظام المصرفي⁽¹⁾.

(2) المساعدة في تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتبّع أهمية رعاية مثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيفها قوى عاملة، وتحتاج الدول النامية مثل هذه المؤسسات وذلك لمحاربة البطالة وزيادة فرص العمل، أيضاً أن مثل هذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى رأس مال عامل بسيط (working capital)،

(1) أنظمة الاستعلام الائتماني والاقتصاد العالمي - M.J.Miller - كامبردج 2003م.

المعلومات في اتخاذ قرارات منح التمويل والتسهيلات الائتمانية أو عدم المنح. تهدف هذه الورقة في الجزء الأول بالتعريف بمفهوم الاستعلام الائتماني الحديث باعتباره من الأدبيات المستحدثة في الصناعة المصرفية في السودان وذلك باستخدام تسجيل السلوك التاريخي العميل في تعامله مع المصارف والممؤسسات المالية ويعني ذلك إدخال الاقتصاد السلوكى Behavioural Economics في أعمال المصارف والممؤسسات المالية، وفضلاً عن ذلك تقوية أسلوب إدارة المخاطر وحسابها في أعمال المصارف والممؤسسات المالية، ويشتمل هذا الجزء أيضاً على أهمية الاستعلام الائتماني ومزاياه وأنواع السجلات الائتمانية وأنظمة الاستعلام الائتماني والشروط والعناصر المصاحبة للنجاح.

أما الجزء الثاني من الورقة فيستعرض جهود بنك السودان المركزي لتطوير الاستعلام الائتماني وأنظمته في السودان، بالإضافة إلى الرؤى المستقبلية وختتم الورقة بالخلاصة والتوصيات.

الاستعلام الائتماني: المفهوم، الأهمية، والمزايا

المفهوم:

يعرف بعض الاقتصاديين الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفر معلومات هامة عن العميل طالب التمويل و/ أو التسهيلات الائتمانية، وتقديم هذه الخدمة في شكل تقرير ائتماني للمصارف والممؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية، ويمكن أن تمتد هذه الخدمة لتوفير معلومات عن العملاء لمؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي مثل شركات البيع بالتقسيط وشركات الاتصالات وخلافها.

المعلومات التي يجب توفيرها عن العميل طالب التمويل والتسهيلات ذات شقين؛ الشق الأول عبارة عن معلومات ديمografية لتعريف العميل بصفات لا تتشابه أو تتطابق على عميل آخر (مثل الاسم الرباعي، اسم الوالدة، اسم الزوجة/الزوجات، الرقم الوطني والسجل التجاري... الخ)، أما الشق الآخر فعبارة عن بيانات مالية عن العميل لمعرفة التزاماته المالية تجاه المصارف والممؤسسات المالية والالتزامات المبادرة (التمويل) وغير مباشرة (الضمانات والقبولات).

الأهمية:

تبّع أهمية الاستعلام الائتماني من أهمية المعلومات والبيانات التي يشملها ويجمعها بصورة صحيحة ودقيقة عن عملاء المصارف والممؤسسات المالية وإعدادها في تقارير ائتمانية (Credit reports) لأغراض تبادل هذه المعلومات والبيانات بين المصارف والمؤسسات المالية، مساعدتها بشأن التقرير منح العميل تمويل و/ أو تسهيلات ائتمانية أو عدم المنح. وبالتالي يؤثر الاستعلام الائتماني على دور المصارف والممؤسسات المالية في قيامها بالوساطة بين المدخرين وطالبي التمويل والتسهيلات الائتمانية. وعلى صعيد آخر يؤثر الاستعلام الائتماني في تحسين كفاءة وتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف والممؤسسات المالية، بزيادة فرص حصول العملاء الجادين على التمويل والتسهيلات الائتمانية (Access to finance) (and credits) وعلى وجه الخصوص استقطاب عملاء جدد للمصارف

أنواع السجلات الائتمانية

تشير التجارب في هذا المجال أن هنالك نوعين رئيسيين من السجلات الائتمانية يتم إعدادهما بشأن معلومات وبيانات عملاء المصارف والممؤسسات المالية الائتمانية هما:

1/ سجل الاقتراض (الائتمان):

يدبره ويمثله القطاع العام ممثلاً في البنك المركزي للدولة، أو بواسطة مركز أو وكالة ينشأها ويتلوكها البنك المركزي، وذلك بهدف الإشراف والرقابة على معلومات العملاء الممولين وبيانات مالية عنهم مثل المبالغ المصدقية والرصيد القائم وأقساط السداد والتعثر وخلافه، ويتيح سجل الاقتراض هذه المعلومات والبيانات الائتمانية للمصارف والممؤسسات المالية التي تمنح تمويل وتسهيلات ائتمانية، للاستفادة منها والتقرير بشأن منح التمويل أو عدمه مع إخبارهم بذلك، ولهم حق اعتراض على صحة المعلومات والبيانات المالية.

في ذات السياق الرقابي والإشرافي للبنك المركزي وخاصة لوقاية المصارف من الانكشاف والتعثر، يستخدم البنك المركزي هذه المعلومات والبيانات الائتمانية الواردة بسجل الاقتراض خاصة لمتابعة كبار العملاء والترييز على سلوكهم الائتماني ويعني ذلك التعامل بشكل عام مع المعلومات الائتمانية (Generic). ويمكن أن يشمل الإشراف والرقابة تحليل المعلومات والبيانات الائتمانية لكافة العملاء الذين يتم تمويلهم من المصارف والممؤسسات المالية في سجل الاقتراض.

2/ سجل المقترضين:

يمثله يدبره القطاع الخاص، بعد الحصول على ترخيص من البنك المركزي. يضع البنك المركزي قواعد الإشراف والرقابة، والأسس والضوابط للقطاع الخاص قبل السماح لهم بإنشاء سجل مقترضين، وجمع معلومات وبيانات عملاء المصارف والممؤسسات المالية وتبادلها مع المصارف والممؤسسات المالية الأخرى. وغالباً ما يتم تسجيل ورصد التمويل لكل العملاء مهما صغرت مبالغه وبالتالي ينشأ سجل المقترضين (Borrowers registry) عادة ما تنشئ المصارف والممؤسسات المالية هذه السجلات لتوفير قاعدة بيانات عن المقترضين، وربما سمحت بعد اخذ موافقة البنك المركزي - لجهات أخرى بالاستفادة منه في حالة تقديم خدماتها للمقترضين ومثال هذه الجهات شركات الاتصالات وشركات ومؤسسات البيع بالتقسيط.

أنظمة الاستعلام الائتماني

استناداً على القوانين واللوائح التي تنظم إنشاء وتأسيس وترخيص أنظمة الاستعلام الائتماني، وبالتالي ملكيتها يمكن تقسيم الأنظمة إلى ثلاثة أنواع هي:

أ/ أنظمة استعلام رسمية:

تنشئ البنك المركزي هذه الأنظمة لتحقيق أهداف رقابية وإشرافية على المصارف والممؤسسات المالية، وعادة ما تكون في شكل إدارات أو مراكز أو وكالات يتلوكها ورؤسها البنك المركزي بقانون خاص. وعادة

وهما أن هذه المؤسسات تواجهها مشكلة تقديم الضمانات أو الرهونات (Collateral) فإن الاستعلام الائتماني سوف يتيح للمصارف احتساب المخاطر وتقييمها واختيار المؤسسات المؤهلة لتمويلها استناداً على سجلها الائتماني. وقد أكدت دراسة أجراها البنك الدولي لعدد خمسة ألف شركة في 51 دولة أن الاستعلام الائتماني قد ساعد في تخفيف القيود على الحصول على التمويل من المصارف والممؤسسات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي زيادة فرص حصولها على التمويل من المصارف والممؤسسات المالية⁽¹⁾.

(3) المساهمة في تحسين القدرات لتطبيق المعايير الدولية:

يزيد الاستعلام الائتماني من توفير المعلومات عن المقترضين والاقتراض المنوح من المصارف والممؤسسات المالية، ويعمل على تفعيل قدراتها على تقييم وإدارة المخاطر، وبالتالي مساعدتها في تطبيق المعايير الدولية مثل:

أ) اتفاقية بازل بالاستناد على أساليب التقييم الداخلي (Internal Rating based- model

ب) معيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy) الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

ج) تطبيق المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المصارف والممؤسسات المالية الإسلامية. الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

4) تقوية الرقابة والإشراف على أعمال المصارف والممؤسسات المالية:

عادة ما ترعى البنوك المركزية في الدول أنظمة الاستعلام الائتماني لاستيفاء الجوانب الإشرافية والرقابية في مجال رسم السياسات النقدية والمصرفية وإعادة هيكلة المصارف والممؤسسات المالية لتوافق وتتلام مع سياسات الاقتصاد القومي ونموه.

5) وضع قيود على تمويل العميل ومجموعته الائتمانية من المصارف والممؤسسات المالية:

يوفر الاستعلام الائتماني معلومات عن العميل ومجموعته الائتمانية وإضافة شركاته وشراكته ومساهماته وأقربائه من الدرجة الأولى ليس في المصرف، وإنما في كافة المصارف والممؤسسات المالية التي تقدم تمويلاً وتسهيلات ائتمانية وبالتالي يمكن التعامل مع مديونيات العميل ومجموعته الائتمانية بشكل (Cumulative exposure) واستناداً على ذلك يمكن أن تحدد البنوك المركزية النسبة المئوية لتركيز التمويل، والأسس والضوابط الخاصة بتمويل العميل ومجموعته الائتمانية من المصارف والممؤسسات المالية.

(6) التوسيع في استخدام أدوات الدفع الحديثة:

من المتوقع أن يساهم الاستعلام الائتماني في التوسيع في استخدام أدوات الدفع الحديثة مثل بطاقات الائتمان والبطاقات المصرفية وأوامر الدفع، وذلك استناداً على السجل الائتماني للعميل.

1) الاستعلام والقيود التمويلية My lenko Inessa love & Natalliya البنك الدولي 2003م

يساهم البنك المركزي في تأسيس هذه الأنظمة وذلك لأغراض الرقابة والإشراف والتطوير ورعاية التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية في مجال توفير خدمة الاستعلام الائتماني وهذا النوع من الأنظمة يوجد في كثير من الدول العربية كالمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت.

ج/ أنظمة استعلام ائتماني مستقلة:

ينشئ الأفراد أو المؤسسات -بخلاف المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية - شركات مستقلة لتقديم خدمة الاستعلام الائتماني عن العملاء. ويتم الترخيص لهذه الشركات بموجب أسس وضوابط ولوائح يصدرها البنك المركزي.

وتتوفر هذه الشركات المعلومات والبيانات المنشورة عن العملاء وتحتفظ بها في قاعدة بياناتها، وتغذي بها خدمات المصارف والمؤسسات المالية (servers) وتزيد هذه المعلومات والبيانات من قدرة المصارف والمؤسسات المالية على تحليل مخاطر العملاء.

تأسيساً على ما سبق ذكره نلاحظ أن لكل نظام من أنظمة الاستعلام الائتماني المذكورة بعاليه مزايا وعيوب، وأن هذه الأنظمة الثلاثة يمكن اعتبارها مكملة لبعض وليست بديلاً لبعضها البعض، وفيما يلي نورد أهم الملاحظات بشأن التباين والاختلافات بين أنظمة الاستعلام الائتماني الثلاث:

ما يعطي القانون الخاص هذه الوكالات والمراكز والإدارات الحق في إلزام الجهات التي يحددها القانون بتوفير المعلومات والبيانات الائتمانية عن عملائها الذين تم منحهم تمويل أو تسهيلات ائتمانية. ويتم منح هذه الوكالات والجهات سلطة توفير قاعدة بيانات عن العملاء وتأمينها وإدارتها ببرنامج خاص بها، ويتيح تبادل هذه المعلومات والبيانات الائتمانية بين المصارف والمؤسسات المالية، لمساعدتها في اتخاذ القرارات الائتمانية. وعادة ما يتم وضع أساس للاستعلام عن العملاء بواسطة مسؤولين مفوضين من قبل هذه المصارف والمؤسسات المالية للاستعلام عنهم قبل منحهم التمويل والتسهيلات الائتمانية هذا النوع من الأنظمة يوجد في العديد من الدول ومن الدول العربية التي يوجد بها: الأردن، الإمارات، فلسطين وحديثاً السودان.

ب/ أنظمة استعلام ائتمان مملوكة للدائنين (Creditors):

يرخص البنك المركزي للمصارف والمؤسسات المالية إنشاء أنظمة استعلام ائتماني مملوك لها، ويضع البنك المركزي أسس وضوابط عمل هذه الأنظمة لتقديم خدمات الاستعلام للمصارف والمؤسسات المالية المشتركة في تأسيسها، وفضلاً عن ذلك قد يسمح البنك المركزي بتوفير خدمة الاستعلام الائتماني لجهات أخرى بخلاف المصارف والمؤسسات المالية المشاركة في تأسيسها. غالباً ما

التبالين والاختلافات بين أنظمة الاستعلام الائتماني

الرقم	بيان	أنظمة رسمية	أنظمة دائنين	أنظمة مستقلة
1	المملكة	البنك المركزي	المصارف والمؤسسات المالية	أفراد وشركات مستقلة غير مصرافية
2	قاعدة البيانات	عن أي عميل يمنح تمويل أو تسهيل ائتماني من المصارف والمؤسسات المالية	عن أي عميل يمنح تمويل أو تسهيل ائتماني من المصارف والمؤسسات المالية	معلومات وبيانات منشورة عن العامة وعملاء المصارف والمؤسسات المالية
3	نوع المعلومات	سلبية وعن حالات التغير والافلاس ولا تتضمن المعلومات الإيجابية	معلومات سلبية واجبالية عن العملاء لها أثر في تحديد الجدارة الائتمانية	تضمن الاحكام القضائية والمعلومات المنشورة في الصحف الرسمية ووسائل الاعلام كافة.
4	الأنظمة التقنية	غالباً تفتقر إلى التقنيات الحديثة ولا تقدم خدمة الاستعلام.	أحدث التقنيات الحديثة وتقدم خدمات الاستعلام الائتماني وخدمات التصنيف والخدمات الاستشارية الأخرى	تقنياتها مبسطة نسبة محدودية رأس المالها، ونوعية المعلومات والبيانات التي تقدمها.
5	تبادل المعلومات والبيانات الائتمانية	الزامية بين المصارف والمؤسسات المالية	قد يتحكم بعض المساهمين في دخول اعضاء جدد	اختيارية للإستفادة من معلوماتها.
6	حدود المعلومات والبيانات عن العملاء	تركز على كبار العملاء بصورة عامة (Generic)	تشمل المعلومات الائتمانية عن كل العملاء في هذه المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء في النظام (Borrowers)	معلومات مفيدة يتم الأخذ بها لتقدير المخاطر للعملاء.
7	مصادر المعلومات الائتمانية	المصارف والمؤسسات المالية التي يشرف عليها البنك المركزي	المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء في نظام الاستعلام الائتماني سواء يشرف عليها أو لا يشرف عليها البنك المركزي.	أي معلومات عن العملاء من مصادر منشورة أو متاحة لغيرها.
8	تحقيق ربح	لا تهدف لتحقيق ربح	الاستعلام التثمني عن العملاء والتصنيف	تهدف لتحقيق ربح
9	نوع الخدمات التي تقدمها	الاستعلام التثمني عن العملاء فقط.	الاستعلام التثمني عن العملاء والدراسات والبحوث	توفير معلومات للاستعلام الائتماني عن العملاء فقط.
10	الرسوم المالية نظير الخدمات	لا توجد	توجد	توجد

المصدر : العديد من المراجع في مجال أنظمة الاستعلام الائتماني

وتوفيرها لأغراض الاستعلام الائتماني بسرعة ودقة متناهية، وأن يكون البرنامج على درجة عالية من استخدام السرية والأمان في انساب المعلومات الائتمانية.

(5) تفعيل دور إدارات المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية وذلك بتحليل المعلومات الائتمانية، واستخدامها في التقرير بشأن منح التمويل والتسهيلات الائتمانية أو عدم المنح مع بيان الأسباب للعميل له. وفضلاً عن ذلك الوصول إلى مرحلة تصنيف العملاء من ناحية الجدارة الائتمانية (Credit worthiness). (.)

جهود بنك السودان المركزي لتطوير الاستعلام الائتماني

بدأ بنك السودان المركزي نظاماً مركزي لتسجيل الائتمان المصرفي في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وكان يقوم بتسجيل المعلومات الائتمانية لكيار العملاء، وألزم المصارف بالاستعلام عن كبار العملاء قبل منحهم تمويل أو تسهيلات ائتمانية. كان الاستعلام يتم يدوياً. كما قام بنك السودان المركزي آنذاك بإصدار قوائم العملاء المتعثرين في كروت زرقاء وحمراء، حتى تأخذ المصارف الحيطة والحذر عند تمويلهم.

في بداية التسعينيات من القرن الماضي قام بنك السودان المركزي بتطبيق برنامج الاستعلام الائتماني على شكل (Excel sheet)، واستمر العمل بذلك حتى تم تصميم برنامج أكثر تطوراً سمي بوابة الطريق العقلي (mind-scape Gate way) وبدأ العمل منذ العام 2005م، واستمر التطوير حتى أصبح الاستعلام الائتماني من هذا النظام يتم الكترونياً مباشرةً بواسطة كلمة سر (pass word). في العام 2008م بدأت محاولات بنك السودان المركزي لتطوير ومواكبة التقنيات الحديثة وذلك لمعالجة المشاكل في برنامج الاستعلام الائتماني الحالي، وقد كان ذلك بالإطلاع على التجارب العالمية في هذا المجال.

بدأ الإعداد لهذا البرنامج الجديد بمشروع ترميز عملاء المصارف والمؤسسات المالية، وذلك لمعالجة مشكلة تشابه الأسماء وكذلك تم تكوين المجموعة الائتمانية للعميل (شركاته وشراكته ومساهماته وأقربائه من الدرجة الأولى وأبنائه القصر). وصدر قرار بنك السودان المركزي بعدم تمويل أي عميل إلا بعد منحه رمزاً ائتمانياً ابتداءً من 1/1/2009م واتخذ بنك السودان المركزي عدة إجراءات وتدابير لضمان نجاح نظام الاستعلام الائتماني الجديد، تمثلت في الآتي:

(i) إصدار قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني في العام 2011م ومن أهم سمات القانون، إنشاء وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني وتم منحها اختصاصات وسلطات في مجال توفير وطلب المعلومات الائتمانية من المصادر التي حددها القانون وتحليل المعلومات وإصدار التقارير الائتمانية، كما حدد القانون أغراض الاستعلام الائتماني والتزامات مقدم المعلومات والتزامات المستعلم وعلاقة العميل بالوكالة.

كما قام بنك السودان المركزي ومنذ أغسطس 2008م بإصدار العديد من المنشورات للمصارف بخصوص إعداد المعلومات الديموغرافية

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن هناك تباين واختلاف بين هذه الأنظمة الثلاث، ويستنتج من هذا التباين أنه يشير إلى ضرورة تكامل مثل هذه الأنظمة وأن أي نظام لا يعني عن الآخر. بل أن بعض الدول قد مزجت بين أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية وأنظمة الاستعلام الائتماني للدائنين. وسمحت بإنشاء أنظمة المستقلة لتوفير مزيداً من المعلومات عن العملاء.

الشروط والعناصر المفتاحية للنجاح

تشير التجارب والممارسات الناجحة في مجال الاستعلام الائتماني وأنظمته إلى توفر شروط وعناصر تمثل في:

(1) إصدار القوانين واللوائح والمنشورات التي تنظم تبادل المعلومات والبيانات الائتمانية للعملاء بين المصارف والمؤسسات المالية : وقمني الحق للعملاء بمراجعة بياناتهم الخاصة بهم وحق الاعتراض عليها عند وجود أخطاء لدى الوكالة ثم البنك المركزي ثم الجهات القضائية في حالة عدم معالجة وتصويب الأخطاء في التقرير الائتماني.

(2) تأسيس الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يقوم ببناء نظام مركزي لتسجيل البيانات الائتمانية واتاحة الاستعلام الائتماني عن العملاء،

ويجب أن يراعي في ذلك:

أ- اختيار شريك استراتيجي مناسب يقوم بتقديم الخدمات التقنية واعداد البرنامج التقني المناسب، وأن يوفر الدعم والصيانة للبرنامج التقني.

ب- إلزام المسؤولين عن تنظيم العمليات الداخلية وكذلك الجهات المقدمة للمعلومات والمستعملة عن العملاء باتباع معايير وضوابط مهنية تحافظ على سرية المعلومات وتحديتها، وربما يحتاج الأمر إلى

توقيع ميثاق شرف (Code of Conduct)

ج- أن تشمل المعلومات والبيانات الائتمانية عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية المعلومات والبيانات السلبية (negative Information) والإيجابية (positive Information).

د- تطوير خدمات إضافية من قاعدة بيانات العملاء مثل تقديم خدمات التصنيف الائتماني (Credit Scoring)، وإجراء الدراسات والبحوث والاستشارات لإدارة المخاطر.

(3) زيادة وعي الجمهور والمصارف والمؤسسات المالية بجزايا ومنافع خدمة الاستعلام الائتماني، وكذلك تصريحهم بمسؤولياتهم وحقوقهم والتزاماتهم. وأن يتم استخدام كافة وسائل الإعلام في التوعية وعقد ورش العمل والندوات، بالإضافة إلى بيان حق العميل في الاعتراض على المعلومات الائتمانية في حالة عدم صحتها وتوضيح القنوات التي يعترض عبرها ابتداءً من الوكالة ثم البنك المركزي وأخيراً القضاء.

(4) استخدام برنامج استعلام وتصنيف ائتماني متتطور ومواكب وذلك لسرعة التواصل بين الأنظمة المصرفية في الحصول على المعلومات

ن- فحص التظلم المقدم من العميل والتقرير بشأنه في مدة أقصاها (15) يوم من تاريخ الاستعلام.

ثانيًّا: مقدم المعلومات:

- أ- التحقق من صحة المعلومات وتأمين إرسالها للوكالة
- ب- تحديث المعلومات
- ج- إخطار الوكالة بأي إجراءات قانونية تم اتخاذها والاحكام في موعد أقصاها شهر من صدور الحكم.
- د- النظر في الشكاوى المقدمة من العملاء وتصحيح المعلومات إذا ثبت خطأها وإرسال التصحيح للوكالة في موعد أقصاها عشرة أيام من تاريخ استلام الشكوى.
- هـ- الاحتفاظ بقاعدة بيانات الشكاوى الواردة ونتائج فحصها.

ثالثًّا: المستعلم:

- أ- أن يلتزم بالضوابط والمنشورات الصادرة من بنك السودان المركزي بشأن استخدام التقارير الائتمانية.
- ب- استخدام التقرير في الغرض الذي طلب من أجله.
- ج- الحفاظ على سرية المعلومات الواردة بالتقدير الائتماني.
- د- عدم تغيير أو تعديل أي بند من بنود التقرير الائتماني.
- هـ- عدم الاستعلام نيابة عن طرف آخر إلا بتوكييل.
- و- إخطار العميل الذي تقرر منحه أو عدم منحه التمويل بإصدار الوكالة تقريراً إئتمانياً عنه وحقه في الاعتراض عليه.
- ز- أن يتم الاستعلام بواسطة مسؤولين مفوضين من قبله يخطر بهم الوكالة.

رابعاً: علاقة العميل بالوكالة:

- أ- يجوز للوكالة منح العميل نسخة من التقرير الائتماني الخاص به.
- ب- للعميل الحق بالظلم عما جاء بالتقدير الائتماني إذا كانت البيانات غير صحيحة، وطلب تصحیحها من الوكالة.
- ج- إذا لم ترد الوكالة للعميل الحق في التظلم للسيد/محافظ بنك السودان المركزي.
- هـ- تم الشروع في الإطار التنظيمي والبناء المؤسسي لتطوير الاستعلام الائتماني تمثل في:
 - أ- إنشاء وتأسيس وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني لشخصية اعتبارية وخاتم عام وحق النقاضي ومقرها بالخرطوم وتم تحديد أغراضها في الآتي:
 - تقديم خدمة الاستعلام الائتماني
 - توفير المعلومات وتجهيزها
 - تبادل المعلومات والبيانات مع الوكالات الأجنبية المماثلة.

والبيانات الائتمانية وعملية ترميز العملاء. كما قام بإصدار المنشورات التي تنظم عملية تبادل المعلومات وأن يوافق العميل الذي يتم تمويله على تبادل معلوماته الائتمانية مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

اشتمل قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني والمنشورات في ذات الخصوص، وجوانب مفصلة عن تحديد المسئوليات والاختصاصات تتمثل في الآتي:

- (1) تحديد الأغراض المشروعة للاستعلام الائتماني عن العملاء وهي:
 - أ- بناء على أمر صادر من محكمة أو هيئة تحكيم
 - ب- إذا تقدم العميل للحصول على أي نوع من أنواع التمويل أو زيادته أو تجديده أو تعديله.
 - ج- لقبول ضمان التمويل لعميل آخر.
 - د- لتحديد التصنيف الائتماني.
- هـ- عند مراجعة الموقف الائتماني للعميل للتحقق من مدى انتظامه في سداد التزاماته.

- و- أن يستعلم العميل أو من يفوضه عن موقفه الائتماني
- ز- لإجراء التصنيف الائتماني للعميل.

- (2) تأكيد حق العملاء في الحصول على نسخة من التقرير الذي أصدر عنهم، وحقهم في الاعتراض على المعلومات بالتقدير وطلب تعديلها إذا كانت خطأ.

- (3) يحتفظ بمعلومات وبيانات العملاء لفترة خمسة أعوام ولأغراض الاستعلام يتم أخذ معلومات عامين.

- (4) حدد القانون صلاحيات ومسئولييات والتزامات الجهات المشتركة في نظام الاستعلام الائتماني وتجاه السلطة الإشرافية (بنك السودان المركزي) نوجزها في الآتي:

أولاً : وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني:

- أ- إعداد ملفات ائتمانية عن العملاء
- ب- الحصول على المعلومات الائتمانية وتحديد نوعها
- ج- إصدار التقارير الائتمانية للمستعملين دون إبداء أي توصيات عليها.
- د- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات.
- هـ- إنشاء قاعدة البيانات.
- و- إنشاء وحدة للتعامل مع العملاء.
- ز- الاحتفاظ بطلبات الاستعلام لمدة عامين
- ح- توفير نظام حماية وتأمين لأنظمة الوكالة وقواعد بياناتها ووضع خطة طوارئ
- ط- التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأجنبية المماثلة بالكيفية التي تراها مناسبة.

تستقطب وداع صغار المدخرين، وبالتالي يزداد مواردها وعدد المتعاملين معها. وذلك نتيجة لزيادة الثقة في وحدات المصارف والمؤسسات المالية.

(2) توظيف الموارد:

خدمة الاستعلام الائتماني تزيد من فرص زيادة عدد العملاء الممولين، وذلك نتيجة لرغبة المصارف والمؤسسات المالية في التعامل مع أكبر عدد من العملاء لتوزيع المخاطر، وبالتالي تزيد قاعدة العملاء الممولين وينتج عن ذلك زيادة نسبة توظيف الموارد.

(3) هو محفظة التمويل:

زيادة استقطاب الموارد وما يقابلها من توظيف يساعد على هو محفظة التمويل وذلك بزيادة معدل الدوران، ولامتلاك المحفظة لأصول جيدة نتيجة لاختيار عملاء ممولين ذوي جدارة ائتمانية عالية.

(4) انخفاض نسبة الديون المتعثرة:

استخدام خدمة الاستعلام الائتماني في التقرير بشأن منح التمويل والتسهيلات الائتمانية للعملاء وفقاً لتحليل معلومات التقرير الائتماني، يؤدي إلى الحيادية ويزيد من معدلات المهنية في اتخاذ القرار الائتماني وبالتالي سوف يتم اختيار العملاء الممتازين، وينتج عن ذلك انخفاض نسبة الديون المتعثرة.

(5) انخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها:

من الممارسات المصرفية السائدة، تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها حتى يتم شطبها بعد استيفاء كافة الإجراءات المصرفية والقانونية، ويكون الدين قد وصل إلى مرحلة مشكوك في تحصيله، تحليل معلومات التقرير الائتماني للعملاء وتحليل المخاطر يتبع للمصارف والمؤسسات المالية اختيار العملاء الممتازين وبالتالي تنخفض حالات التعرّض وبالتالي الحاجة إلى تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.

(6) زيادة الربحية:

تتيح خدمة الاستعلام الائتماني فرصة استقطاب الموارد للمصارف والمؤسسات المالية وتوظيفها التوظيف الامثل، وفي المقابل انخفاض حالات التعرّض، وانخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، مما يزيد من الارباح المحققة للمصارف والمؤسسات المالية، وبالتالي ترتفع حقوق وارباح المالك والمساهمين وتمكن المصارف والمؤسسات المالية من منح أرباح لأصحاب وداع الاستثمار والمدخرين.

- إجراء التصنيف الائتماني.

ب- يتم العمل مع شريك استراتيجي شركة (Credit International Info) لتقديم الخدمات التقنية وإعداد برنامج الاستعلام الائتماني الجديد وتوفير الدعم الفني والتدريب للعاملين على استخدامه.

ج- تحديد نوعية المعلومات والبيانات وتدريب العاملين بالمصارف والمؤسسات المالية على إعدادها وتوفيرها.

د- تقديم خدمة الاستعلام الائتماني عن العملاء وتدريب المسؤولين المفوضين على إجراءات الاستعلام الائتماني والتعامل مع التقارير الائتمانية.

هـ- تهيئة البرنامج على تقديم خدمات التصنيف الائتماني للعملاء (Scoring).

(iii) الترويج لخدمات الوكالة:

يتم حالياً العمل في إعداد برامج توعية منسوبي المصارف والمؤسسات المالية والجمهور لتعريفهم بمزايا الاستعلام الائتماني، واستخدامه في قياس مخاطر العملاء وبالتالي التقرير بشأن الائتمان أو عدم منح التمويل والتسهيلات الائتمانية.

الأثر المتوقع للاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف والمؤسسات المالية في السودان

انحصر جمع المعلومات الائتمانية عن العملاء الذين يتم تمويلهم ومنحهم تسهيلات ائتمانية، منذ بداية الاستعلام الائتماني في السودان في عملاء المصارف، وذلك نسبة لأن المؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية لم تنشأ وتطور إلا منذ منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي. وكانت برامج وأنظمة الاستعلام الائتماني في السودان تتحصر في توفير معلوماتها وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني للمصارف العاملة.

برزت الحاجة إلى أن تمتد قاعدة بيانات نظام الاستعلام الائتماني لتشمل البيانات الائتمانية للمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية بعد تطورها حتى جاوز عددها (93) مؤسسة مالية تقوم بمنح تمويل و/أو تسهيلات ائتمانية، وبالتالي لابد من معرفة التزامات العملاء في المصارف والمؤسسات المالية وتقدير جدارتهم الائتمانية.

ومهما يكن من أمر امتداد قاعدة البيانات الائتمانية لتشمل البيانات الائتمانية لعملاء المصارف والمؤسسات المالية، فإن هناك أثراً متوقعاً للاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف والمؤسسات المالية، ويمكن إيجاز الأثر المتوقع في الآتي:

(1) استقطاب الموارد:

نسبة لانتشار وحدات وفروع المصارف والمؤسسات المالية فإنها

الخلاصة والتوصيات:

- توفر معلومات إضافية عن العملاء.
- 4- رفع قدرات ومهارات المسؤولين بالمصارف والمؤسسات المالية فيما يتعلق بقياس وتحليل المخاطر.
 - 5- تطوير إشراف ورقابة بنك السودان المركزي بتحليل المعلومات والبيانات الائتمانية.
 - 6- تطوير وسائل وآليات ضمان حقوق وواجبات مقدمي المعلومات الائتمانية والمستعملين والعملاء.
 - 7- تشجيع البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية في مجال الاستعلام والتصنيف الائتماني وقياس مخاطر الائتمان.

استهلت الورقة بتمهيد عن التمويل والتسهيلات الائتمانية والمخاطر، وقدمت شرحاً وتعريفاً للاستعلام الائتماني من حيث المفهوم والأهمية والمزايا، وتعرضت إلى أنواع السجلات الائتمانية وأنواع أنظمة الاستعلام الائتماني، وأبانت السجلات الائتمانية وأنواع أنظمة الاستعلام الائتماني، ووضحت الشروط المفتاحية للنجاح التي أكدت أهمية إصدار القوانين والمنشورات المنظمة لتقديم المعلومات الائتمانية وتوفير الضمانات المناسبة للجهات المشتركة في عملية الاستعلام الائتماني وحفظ حقوق عملاء المصارف والمؤسسات المالية، وفضلاً عن ذلك توضيح الممارسات المهنية السليمة وضرورة استخدام التقنية الحديثة في إعداد برنامج الاستعلام الائتماني.

تبني فعالية الوساطة التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية بين ذوي الفوائض (المدخرين) وذوي الحاجة إلى التمويل (المستثمرين) على كفاءة وقدرة المصارف على تحليل المعلومات الائتمانية للعملاء وبالتالي إدارة المخاطر بمهنية عالية، وتتوقف هذه القدرة والكفاءة على جودة وصحة المعلومات والبيانات الائتمانية وشموليتها لمعلومات المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية.

أن معالجة وتجهيز المعلومات والبيانات الائتمانية للعملاء تحتاج إلى نظام استعلام ائتماني حديث ومواكب للتطورات المعلوماتية والتقنية الحديثة، حتى تتمكن المصارف والمؤسسات المالية من اتخاذ قراراتها الائتمانية بموضوعية مستندة على أسس مصرفية سليمة.

الآثار المتوقعة للاستعلام الائتماني لا تتحصر في ترقية واستقرار المصارف والمؤسسات المالية، وإنما يساعد على استقرار نفدي ومالي في كافة وحدات الاقتصاد القومي.

أبانت الورقة أن بنك السودان المركزي قد بذل جهوداً في تطوير الاستعلام الائتماني، وفي السنوات الأخيرة قام بتوفير برنامج استعلام ائتماني مواكب للتطورات المعلوماتية والتقنية الحديثة. بالإضافة إلى توسيع قاعدة بيانات العملاء لتشمل معلومات المصارف والمؤسسات المالية، وأصبح موضوع الاستعلام الائتماني يكتسب أهمية متزايدة، حتى أصبح تحليل المعلومات الائتمانية أساساً لتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية وفقاً للضوابط والأسس التي تم إصدارها.

إن الجهود التي بذلها بنك السودان المركزي ويوصل فيها حالياً وذلك للوصول إلى أفضل الممارسات في مجال الاستعلام الائتماني، فإنها تحتاج إلى المزيد في المجالات الآتية:

- 1- استكمال القوانين واللوائح والمنشورات المنظمة لتوفير المعلومات الائتمانية وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني.
- 2- إلزام المصارف والمؤسسات المالية، باستخدام معلومات التقرير الائتماني للتوصية بشأن منح التمويل و/أو التسهيلات الائتمانية.
- 3- التوسيع في تطوير وإنشاء وكالات الاستعلام الائتماني المستقلة التي

المراجع

1. قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لسنة 2011م
2. منشورات بنك السودان المركزي بشأن مخاطر الائتمان وترميز العملاء.
3. د. نبيل حشاد - موسوعة بازل - الجزء الرابع: دليلك إلى التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الداخلي 2006م.
4. جيم عزيز - ورقة قدمت في سمنارات وورش عمل بنك السودان المركزي عن credit registry 2009 - 2009
5. جيم عزيز - سمنار وورش عمل البنك المركزي المصري عن credit bureaus (2004) bureaus
6. مجلة المصارف عدد يناير 2012م تصدر عن اتحاد المصارف السوداني.
7. أنظمة الاستعلام الائتماني والاقتصاد العالمي - M.J.Miller (2003) كمbridج 2003 م
8. أنظمة الاستعلام الائتماني الخاصة S. Ojankov & C. Mcliesh & Ashlecefer & جامعة هارفارد والبنك الدولي 2006م.
9. أنظمة الاستعلام الائتماني والقيود التمويلية.
10. البنك الدولي 2003 Inessa Love & Nataliya My lenko
11. عبد الله الحسن محمد وآخرون - ظاهرة التمويل المتعثر بالمصارف السودانية الأسباب والحلول - دراسة قدمت لمجلس إدارة بنك السودان المركزي - 2004م.



ميزان المدفوعات، المكونات والتحليل وتطور الأداء في السودان خلال الفترة 2005 - 2012م

تناولت الدراسة تعريف ميزان المدفوعات وتوضيح مكوناته وتتطور عملية الإعداد من قبل صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات الدولية الأخرى، وأيضاً حاولت الدراسة توضيح التحليل النظري للبنود والاتصال بينها واستخدامها في تشخيص أداء القطاع الخارجي ومقارنته بين الدول، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من البيانات في وضع وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة المتعلقة بالقطاع الخارجي والنقد والمال، كذلك تطرقت الدراسة إلى تطور أداء ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة قيد الدراسة ومقارنته ببعض الدول المجاورة مثل كينيا وإثيوبيا ومصر، واختتمت الدراسة بالخلاصة وبعض التوصيات التي قد تساهم في معالجة العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي مقابله الالتزامات الخارجية.

مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته:

يعرف ميزان المدفوعات وفقاً لصندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين (Residents and nonresident) خلال فترة زمنية محددة (عادة شهر). ويكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري وحساب الدخل المالي والحساب الرأسمالي وحساب الأخطاء والمحذوفات. وفيما يلي تفصيل وتسجيل بيانات ميزان المدفوعات على أساس التدفق (flow) مكونات هذه الحسابات:

الحساب الجاري: ويشمل جميع المبادرات من السلع والخدمات ويكون من الميزان التجاري (العمليات المنظورة) وميزان الخدمات والدخل والتحويلات (العمليات غير المنظورة).

ويتضمن الميزان التجاري صادرات السلع ووارداته وهو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات السلعية. ويشمل ميزان الخدمات والدخل والمعاملات المتعلقة بالخدمات والدخل والتحويلات مثل النقل وإرباح الشركات وتحويلات العاملين بالخارج والمنج وهدايا وغيرها.

ويكون الحساب الرأسمالي من التحركات الرأسمالية والتحويلات التي تؤدي إلى التغيير في ملكية الأصول الثابتة، أو قيام الدائن بإسقاط الدين الخارجي المستحق دون مقابل بالإضافة لحيازة الأصول غير المالية وغير المنتجة أو التصرف فيها مثل حقوق الملكية الفكرية أو العلامة أو الشهرة التجارية وبراءة الاختراع وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير الملموسة.

وتسجل في الحساب المالي المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية ويتضمن الاستثمارات الأخرى مثل صافي التسهيلات التجارية والقروض والتدفقات في الأصول غير الاحتياطية والخصوم للبنك المركزي والمصارف والحكومة العامة والقطاعات الأخرى.

يوازن بند الأخطاء والمحذوفات بين صافي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي من جهة وصافي الميزان الكلي من الجهة الأخرى.

وينتاج هذا البند أما لقصور مصادر البيانات أو لاختلاف طرق إعدادها، ويعبر وجود مبلغ في هذا البند بإشارة سالبة عن صافي مدفوعات غير مبوبة.

ويتم إعداد بيانات ميزان المدفوعات وتضمينها الحسابات المكونة لها وفقاً لمودج ودليل أude صندوق النقد الدولي. ويقوم الصندوق بتطوير وتحديد الدليل من فترة لأخرى وفقاً للتطورات



محمد الحسن الخليفة

مدير إدارة البحوث والتنمية

item (OIN) = 0

الحساب الجاري + الحساب المالي والرأسمالي + بند الأخطاء والمحذفات
= صفر

ويشير الأداء لمعظم الدول إلى عدم التوازن، حيث هناك عجز أو فائض
ويحدث العجز نتيجة لعدد من العوامل أهمها العجز في الموازنة العامة
وعدم استقرار سعر الصرف وارتفاع أسعار السلع المستوردة.

ويستخدم ميزان المدفوعات في قياس التطور في أداء بعض القطاعات مثل
ال الصادرات ومدى تغطية عائداتها للواردات والالتزامات الخارجية مثل
الديون، ويعكس ذلك قدرة الاقتصاد على مقابلة الاحتياجات من موارد
النقد الأجنبي، وأيضاً يمكن الوقوف على أداء تحويلات العاملين بالخارج،
ونشاطات السياحة والعلاج والتعليم بالخارج، وكذلك بين الحساب
المالي والرأسمالي موقف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات
الحافظة والقروض والمنجني. وهذه البنود تحدد مصادر تمويل العجز في ميزان
المدفوعات والتي عادة تتم باستخدام الاحتياطي بالنقد الأجنبي المتوفر
للدولة (International Reserve)، أو من المصادر الخارجية والتي تشمل
القروض والمنح السلعية والنقدية. هذا بالإضافة إلى تطبيق السياسات
والإجراءات التي تُشجع الصادرات وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة
التي تركز على إنتاج سلع الصادر والنفط والمعادن وتشجيع تدفق تحويلات
العاملين بالخارج، وفي جانب الواردات تقوم بعض الدول بتطبيق إجراءات
لتخفيضها مثل زيادة الرسوم الجمركية لبعض السلع وتشجيع الإنتاج المحلي
لإحلال السلع الإستراتيجية المستوردة. وبصورة عامة تركز سياسات وإجراءات
تخفيض العجز في ميزان المدفوعات على زيادة عرض موارد النقد الأجنبي
وترويض الطلب عليه.

ويرى بعض الاقتصاديين أن بيانات وبنود ميزان المدفوعات يمكن استخدامها
في إعداد السياسات الاقتصادية الكلية والتي تهدف إلى تحقيق النمو
الاقتصادي المستدام والتوظيف الكامل للموارد واستقرار المستوى العام
للسعار والتوازن في ميزان المدفوعات.

الأهداف للسياسات الاقتصادية الكلية وميزان المدفوعات:

تتركز السياسات الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على الاستغلال
الكامل للطاقات الإنتاجية، أو التوظيف الكامل للموارد المتاحة ويعتبر البعض
إن هدف استقرار الأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات أقل أهمية وتأتي في
المরتبة الثانية بعد هدف النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، ويمكن لبعض
الاقتصادات أن تتحقق معدل نمو اقتصادي عالي وتوظيف كامل في ظل معدل
تضخم منخفض. ويختلف الاقتصاديون حول تعارض معدل التضخم المرتفع
مع تحقيق معدل النمو الاقتصادي الإيجابي المستدام وتوزيع الموارد للإنتاج.
وبالنسبة لهدف توازن ميزان المدفوعات يرى بعض الاقتصاديين أنه ليس
بالضرورة المحافظة على التوازن في كل الأوقات، وان عدم التوازن وخاصة
ان الفائض ليس له اثر سلبي على الأهداف الأخرى، وبالرغم من ذلك يعتبر
ميزان المدفوعات ذو أهمية كبيرة في تحليل أداء القطاع الخارجي أو عند
تحديد أو وضع السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية والمالية.

الحساب الجاري والسياسة النقدية:

يعتبر الحساب الجاري مؤشر لقياس مدى اعتماد الاقتصاد على توفير

والإحداث التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وقد صدر الدليل الأول في عام
1947 و الثاني في عام 1950م والثالث في عام 1961م والرابع في عام 1977م
والخامس في 1993م وال السادس في عام 2009. وتهدف هذه المطبوعات
إلى توحيد وتناغم الموجهات الإحصائية لعكس إمكانية الربط بين البنود
المختلفة وتقليل عدم التناسق، وبهذا يمكن المحافظة على الثقة في البيانات
المنشورة واستخدامها لأغراض التحليل والمقارنة بين الدول.

وفي إطار سعي صندوق النقد الدولي لتطوير عملية إعداد بيانات ميزان
المدفوعات، تم تكوين لجنة إحصاءات ميزان المدفوعات في العام 1992م
لتشرف على وتنابع عملية الاتصال بين معدي البيانات والمنظمات الدولية،
وأيضاً صدرت مجموعة من المطبوعات منها موجهات إعداد ميزان
المدفوعات في عام 1995م وكتاب ميزان المدفوعات في عام 1996م، وتم
إصدار دليل حافظة الاستثمار في عام 2008م، وأصدر بنك التسويات الدولي
في عام 2003م موجهات لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منظمة
التنمية والتعاون في عام 2008م

وأيضاً تبنت اللجنة الدائمة تعديل دليل ميزان المدفوعات ليتماشي مع
التعديلات التي حدثت نتيجة لتغيير دليل الإحصاءات القومية الصادرة من
الأمم المتحدة، وإيجاد نوع من التناسق بين المؤشرات الكلية، وكذلك ملواكبة
العولمة الاقتصادية والتي أدت إلى زيارة عدد الشركات والمؤسسات وبالتالي
ارتفاع درجة التعامل بينها، وهناك اهتمام بمفهوم الإقامة وال الحاجة لمعرفة
معلومات أو بيانات تحويلات العاملين بالخارج، وظهور الحاجة لمعرفة
التطورات الاقتصادية الدولية، وموقف الاستثمار الدولي وأداء المشتقات
المالية والأصول الاحتياطية. وقد تم تضمين الدليل السادس عدد من
الموجهات تستوعب المستجدات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في السنوات
الأخيرة، وصدر باسم دليل ميزان المدفوعات وموقف الاستثمار، أو ما يعرف
بالدليل السادس لميزان المدفوعات. ويهدف الدليل بصورة عامة إلى الآتي :

- إتاحة مقدمة مختصرة عن استخدام بيانات ميزان المدفوعات والتفاصيل
في الأصول والخصوم

- توفير وتوضيح المفاهيم والتعريف والتصنيف لبند و مكونات ميزان
المدفوعات

- إتاحة إمكانية المقارنة بين الدول عن طريق الموجهات التي يتم الالتزام
بها على نطاق الدول

- توضيح العلاقة بين موقف بيانات الاستثمار الدولي والإحصاءات الكلية
لتفعيل التناغم أو التناسق بين البيانات

ويوضح من تعدد إصدارات دليل ميزان المدفوعات إن هناك اهتمام مستمر
بتطوير إحصاءات ميزان المدفوعات بهدف الوصول إلى بيانات صحيحة
و شاملة ومتناهية وفي التوقيت المطلوب وبهذا يمكن استخدامها في عملية
التحليل الاقتصادي وتبني السياسات التي تساعد في معالجة الاختلالات التي
قد تحدث أو التخفيف من آثارها السالبة.

تحليل ميزان المدفوعات:

يرى بعض الاقتصاديين انه لابد من توازن ميزان المدفوعات وفقاً للمعادلة
الآتية :

Current Account + Capital & Financial Account + balancing

ميزان المدفوعات وعرض النقود:

يُعرف عرض النقود بمعناه الواسع في جانب الأصول بأنه مجموع صافي الأصول الأجنبية بالإضافة لصافي الأصول المحلية وصافي الأصول الأخرى. ويعكس توضيح ذلك عن طريق المعادلة الآتية :

$$M2 = NFA + OIN$$

عرض النقود بمعنى الواسع

NFA : Net foreign Asset

NDA : Net Domestic Asset

OIN : Other Items Asset صافي البنود الأخرى

وعادة يتم تضمين ميزان المدفوعات صافي الأصول الأجنبية. أي التغيير في الأصول الأجنبية ناقصاً الخصوم الأجنبية بعد مراعاة التغيرات في سعر الصرف (إعادة تقييم الأصول). في الحساب الجاري والحساب المالي والرأسمالي. ووفقاً لهذه المعادلة فإن الزيادة في الأصول الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع عرض النقود نتيجة لزيادة السيولة لدى البنوك مما يؤدي إلى ارتفاع التمويل المحلي. وذلك يتطلب تحديد آثار ذلك على ارتفاع معدل التضخم باستخدام أدوات السياسة النقدية.

تطور أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2005 - 2012 :

يوضح الجدول رقم (1) والإشكال تطور أداء البنود الرئيسية لميزان المدفوعات خلال الفترة المذكورة ولغرض التحليل يمكن تقسيم الفترة قيد الدراسة إلى فترتين (2005 - 2007) و (2008 - 2012).

الفترة 2005 - 2007

شهدت هذه الفترة استقراراً وتحسناً في أداء مؤشرات الاقتصاد العالمي مما انعكس إيجاباً على أداء معظم مؤشرات الاقتصاد السوداني باستثناء ميزان المدفوعات والذي سجل فائضاً في عام 2005 بينما شهد عجز في الأعوام 2006 و 2007، ويعزى الفائض في عام 2005 إلى ارتفاع الحساب المالي والرأسمالي نتيجة لزيادة في الاستثمارات الأجنبية، وذلك نتيجة لتطبيق سياسة الدولة التي تهدف لاستقطاب هذه الاستثمارات، أما العجز في عام 2006 فيعزى لارتفاع عجز الحساب الجاري وخاصة الواردات. ويرجع العجز في عام 2007 إلى انخفاض الحساب المالي والرأسمالي.

الفترة 2008 - 2012 :

تأثر أداء المؤشرات الكلية لل الاقتصاد السوداني خلال هذه الفترة سلباً بالتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي نتيجة لازمة المالية العالمية والتي بدأت في العام 2008 بالإضافة لأزمة الديون الأوروبية خلال الأعوام 2011 و 2012. وأيضاً تأثير الاقتصاد السوداني بصورة عامة بانهصار دولة جنوب السودان في عام 2011 بالإضافة لعدم الاستقرار الأمني في بعض الولايات. وقد كان لخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية أثر سلبي على تدفق موارد النقد الأجنبي مما أدى لحدوث عجز في الميزان الكلي وعدم استقرار سعر الصرف.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات في عام 2008 إلى فاصل بمبلغ 21.1

المدخرات الكافية لتمويل الاستثمارات المحلية، وفقاً للمعادلة $I - S = CAB$ حيث أن (CAB) - Current account Balance تعني الحساب الجاري، وان (S) - Saving (I) تعني الادخار وان (I) تعني الاستثمار وفي حالة عجز الحساب الجاري فإن الاستثمار المحلي يتم تمويله من المصادر الخارجية وهذا يزيد من الطاقة الإنتاجية الاقتصادية وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. وفي حالة الفائض في الحساب الجاري فإن ذلك يشير إلى أن المدخرات المحلية قد تم استخدامها لتمويل الاستثمار في دولة أخرى.

وعليه فإن توازن ميزان المدفوعات له تأثير إيجابي على الدولة المعنية والدول الأخرى، وذلك في حالة التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية وليس له آثر سالب على الإنتاج والاستثمار والاستهلاك. وفي ظل نظام سعر الصرف المرن فإن عجز الحساب الجاري المؤقت سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف إذا لم يتم تمويل العجز بتدفق رأس المال من الخارج. وقد يفسر المتعاملين في سوق النقد الأجنبي أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى مزيد من التدهور، الأمر الذي ينبع عنه تشجيع تدفق رأس المال نحو الخارج وظهور ضغوط تضخمية. وقد يكون العجز في الحساب الجاري مستداماً إذ تم تمويله عن طريق الاستدانة طويلة المدى من الخارج، وهذا يعتمد على موقف الاستثمار الدولي للقطر المعنى.

إذا كان موقف الاستثمار الدولي جيد أو معاف ويشمل ذلك نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي ولل الصادرات، والاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة للتطورات الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية مثل الاستقرار السياسي والاجتماعي والأوضاع الاقتصادية في الدول المجاورة. وإذا أصبحت مجموعة من هذه العوامل سالبة، فإن ذلك سيفقد الثقة في الدولة المعنية وبالتالي سيجد من تمويل العجز مستقبلاً ويكون غير مستدام. وأيضاً يكون العجز في الحساب الجاري غير مستدام إذا تم استخدام الاستدانة من الخارج لتمويل الاستهلاك، ولذا لابد من التركيز على أن نسبة كبيرة من هذه الاستدانة يجب أن يتم استغلالها في تطوير الصادرات وإحلال الواردات. وفي حالة عدم استدامة الحساب الجاري يجب أن تهتم السياسة النقدية بالمحافظة على استقرار الأسعار والعمل على توجيه الموارد للقطاعات الإنتاجية.

وفي حالة الفائض في الحساب الجاري والذي يحدث غالباً نتيجة لتحسين شروط التبادل التجاري نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات مثل النفط وبعض المحادن، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الإنفاق المحلي، ولذا يجب أن تعمل السياسة النقدية على تحديد هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق تشجيع تدفق رأس المال للخارج ورفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال للعملة الوطنية. وهذا سيؤثر سلباً على تنافسية الصادرات وبالتالي على شروط التبادل التجاري.

الميزان التجاري والسياسة المالية:

في حالة العجز في الحساب الجاري غير المستدام يرى البعض أن ذلك يتطلب تطبيق عدد من الإجراءات لتحقيق التوازن أهمها : تخفيض طلب القطاع الخاص على السلع والخدمات، زيادة الإيرادات الحكومية الجارية وتخفيض المصرفوفات الحكومية الجارية ومصرفوفات التنمية واستغلال الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية والقروض.

أما في العام 2011، فقد ارتفع العجز الكلي إلى مبلغ 835.4 مليون دولار، وذلك بسبب فقدان جزء مقدر من موارد النقد الأجنبي نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان. وسجل الموقف الكلي انخفاض في العجز لتحسين موقف الحساب المالي والرأسمالي والذي تحول من عجز إلى فائض وذلك بالرغم من العجز الكبير في الحساب الجاري.

مليون دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الفائض في الميزان التجاري. وفي عام 2009 تحول الفائض إلى عجز مبلغ 52.0 مليون دولار بسبب العجز في الميزان التجاري. وبدأ تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية في عام 2010 حيث انخفض العجز في الميزان الكلي بمبلغ 54.2 مليون دولار، ويعزى هذا إلى التحسن في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

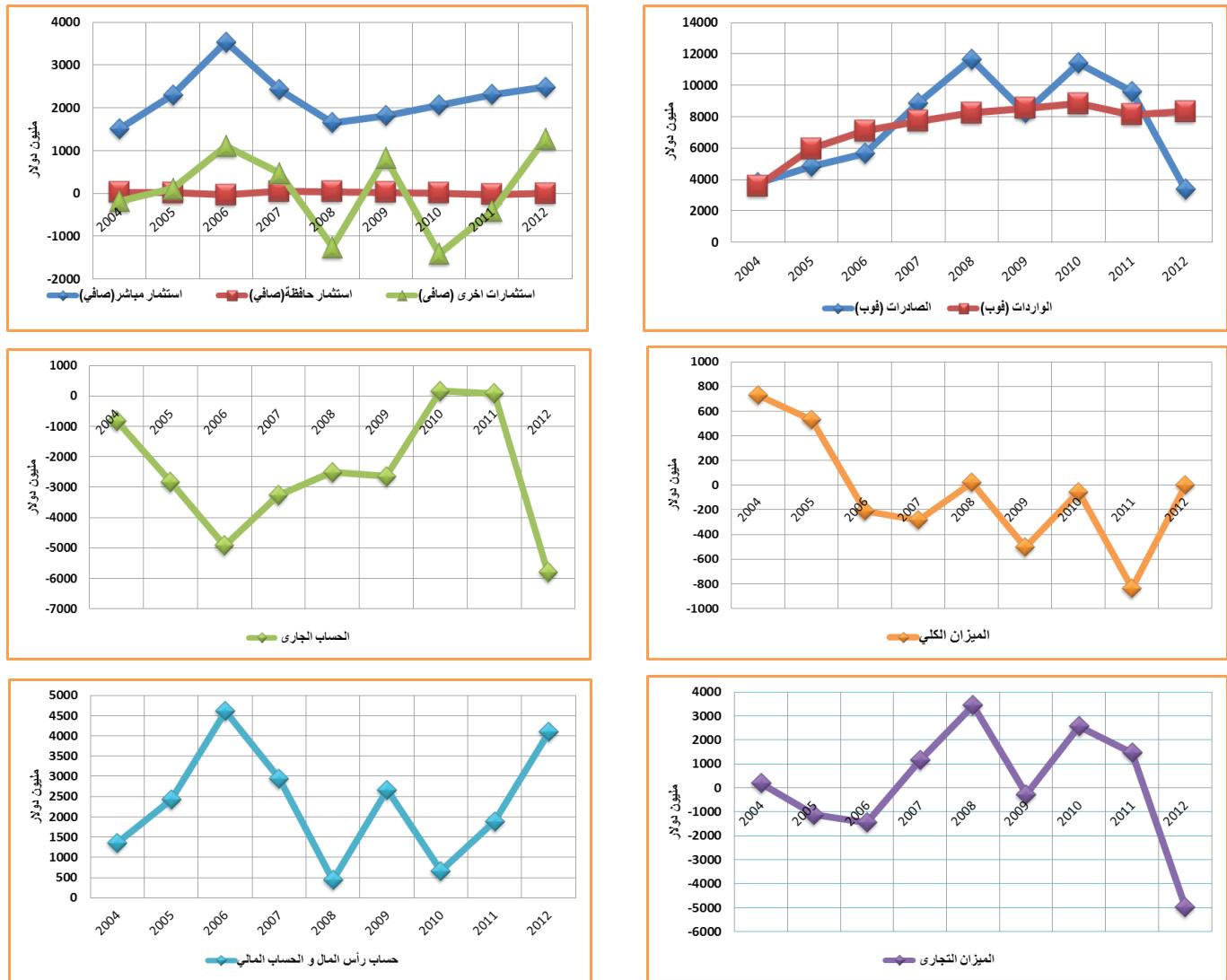
جدول رقم (1): ميزان المدفوعات للفترة 2004 - 2012

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
-5,804.4	86.2	157.2	-2,647.6	-2,508.3	-3,268.1	-4,919.4	-2,830.3	-818.2	الحساب الجاري
3,367.7	9,598.7	11,404.3	8,257.1	11,670.5	8,879.2	5,656.6	4,824.3	3,777.8	ال الصادرات (فوب)
256.6	7,304.4	9,695.2	7,236.8	11,094.1	8,418.5	5,087.2	4,187.4	3,100.5	بتول
2,158.0	1,441.7	1,018.0	403.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الذهب
953.1	852.5	691.0	616.9	576.4	460.7	569.4	636.9	677.3	أخرى
-8,338.0	-8,127.6	-8,839.4	-8,528.0	-8,229.4	-7,722.4	-7,104.7	-5,946.0	-3,586.2	الواردات (فوب)
-645.7	-80.9	-178.0	-196.8	-1,062.3	-1,372.8	-1,142.8	-646.7	-343.1	مشتريات الحكومة
-7,692.3	-8,046.7	-8,661.4	-8,331.2	-7,167.1	-6,349.6	-5,961.9	-5,299.3	-3,243.1	مشتريات القطاع الخاص
-4,970.4	1,471.0	2,564.9	-270.9	3,441.1	1,156.8	-1,448.1	-1,121.7	191.6	الميزان التجاري (2+1)
-834.1	-1,384.9	-2,407.7	-2,376.7	-5,949.4	-4,425.0	-3,471.3	-1,708.6	-1,009.8	حساب الخدمات والدخل و التحويلات
-868.3	-1,408.7	-2,067.2	-1,515.1	-1,772.5	-2,554.1	-2,468.5	-1,685.3	-1,020.4	الخدمات
-828.3	-1,088.6	-2,471.7	-1,873.9	-4,562.0	-2,253.1	-2,014.0	-1,345.8	-1,112.7	الدخل
862.5	1,112.4	2,131.2	1,012.3	385.1	382.3	1,011.3	1,322.5	1,123.3	تحويلات جارية
4,092.8	1,882.7	661.1	2,666.2	439.5	2,945.5	4,610.9	2,427.2	1,353.9	حساب رأس المال و الحساب المالي
320.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	حساب راس المال
3,772.4	1,882.7	661.1	2,666.2	439.5	2,945.5	4,610.9	2,427.2	1,353.9	الحساب المالي
2,487.6	2,313.7	2,063.7	1,816.2	1,653.1	2,425.6	3,534.1	2,304.6	1,511.1	استثمار مباشر(صافي)
1.0	-26.1	6.1	19.5	38.8	45.5	-35.3	11.1	19.9	استثمار حافظة(صافي)
1,283.8	-404.9	-1,408.7	830.5	-1,252.4	474.3	1,112.2	111.5	-177.1	استثمارات أخرى (صافي)
0.4	835.4	54.2	502.0	-21.1	282.0	208.6	-530.5	-730.2	الأصول الاحتياطية
1,711.2	-2,804.3	-872.5	-473.6	2,089.9	40.7	99.9	933.6	194.5	أخطاء ومحذوفات
-0.4	-835.4	-54.2	-502.0	21.1	-282.0	-208.6	530.5	730.2	الميزان الكلي

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

* أرقام أولية



جدول رقم (2): مؤشرات ميزان المدفوعات للسودان مقارنة ببعض الدول خلال الفترة 2004- 2011

بليون دولار

السودان			كينيا			اثيوبيا			مصر			الدولة
الميزان الكلي	الحساب المالي والرأسمالي	الحساب الجاري	الميزان الكلي	الحساب المالي والرأسمالي	الحساب الجاري	الميزان الكلي	الحساب المالي والرأسمالي	الحساب الجاري	الميزان الكلي	الحساب المالي والرأسمالي	الحساب الجاري	
0.7	1.4	-0.8	0.04	0.2	0.02	0.2	0.5	-0.1	-0.2	-5.0	3.4	2004
0.5	2.4	-2.8	0.3	0.7	-0.3	-0.1	0.6	-0.8	4.5	3.4	2.9	2005
-0.2	4.6	-4.9	0.5	0.8	-0.5	-0.2	0.6	-1.4	3.3	3.5	1.8	2006
-0.3	2.9	-3.3	0.8	1.8	-1.1	0.1	0.8	-0.9	5.3	0.9	2.3	2007
0.02	0.4	-2.5	-0.4	1.0	-2.0	-0.3	1.0	-1.5	5.4	7.1	0.9	2008
-0.5	2.7	-2.6	0.9	2.3	-1.8	0.5	1.6	-1.6	-3.4	2.3	-4.4	2009
-0.1	0.7	0.2	0.1	2.2	-2.1	0.3	2.0	-1.2	3.4	8.3	-4.3	2010
-0.8	1.9	0.1	0.3	3.5	-3.6	1.4	2.3	0.2	-9.8	-4.2	-6.1	2011

المصدر : موقع البنك المركزي للبنوك المذكورة

من خلال الدورات التدريبية التي يُنظمها صندوق النقد الدولي في مراكزه المختلفة ومواكبة تطورات الإعداد توصي الدراسة بالاستمرار في الاستفادة من الدورات التدريبية والبعثات الفنية بالإضافة للتدريب من خلال العمل والاستفادة من الخبرات التراكمية مع ضرورة الاهتمام بتحفيض بند الأخطاء والمحذوفات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة والإشراف الفني من قبل صندوق النقد الدولي.

وبالنسبة لأداء بنود ميزان المدفوعات في السودان يُلاحظ أنه قد سجل عجزاً بإستثناء الأعوام 2005 و2008، وذلك لتأثر الأداء سلباً بتطورات أداء الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي، ولتحفيض العجز توصي الدراسة بالاستمرار في سياسة تشجيع الصادرات وإحلال الواردات، بالإضافة للتوكيل على إنشاء مشروعات نوعية بغض الصادر في مجال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني مع ضرورة الاهتمام بخدمات الصادر، وإيجاد أسواق جديدة والمحافظة على الأسواق الحالية، وذلك عن طريق زيادة تنافسية الصادرات السودانية، ويمكن أن يتم تنفيذ المشروعات عبر الشراكة بين القطاع الخاص السوداني والأجنبي، على إن تقوم الحكومة بإنشاء البنية الأساسية ذات الصلة بتسهيل عمليات الصادر ويشمل ذلك الطرق والموانئ بالتركيز على السكة حديد بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين بهنحهم ميزات تفضيلية بتخفيض رسوم الخدمات وتخصيص الأراضي وغير ذلك من المحفزات. والنظر في إمكانية توزيع المشروعات الإنتاجية والحرفية على الولايات التي توفر فيها الميزات النسبية للإنتاج بالحجم الكبير بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بتوفير فرص العمل والخدمات وبالتالي تحفيض الهجرة من الريف للمدن.

المراجع:

- 1- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.
- 2- صندوق النقد الدولي - دليل ميزان المدفوعات - الطبعة الخامسة(1993) وال السادسة (2009).
- 3- Anatomy P.Muller, Balance of Payment Analysis, The Central Economics Institute Research paper series 2011.
- 4- Maurice Obstfeld, Balance of Payment Crisis and Devaluation, National Bureau of Economic Research, Journal of Money, Credit and Banking No - 116, Vol -2, 1984.
- 5- Alexander, R. dKing A, Growth and Balance of Payment constraints, Dept. of Economic working paper series, University of Melbourne 1998.
- 6- South Africa, Reserve Bank, The use of Balance of payments Statistics in the determination of fiscal and monetary policy, 2002.

مقارنة أداء مؤشرات ميزان المدفوعات في السودان مع بعض الدول المجاورة:
يوضح الجدول رقم (2) أداء مؤشرات ميزان المدفوعات مع دولة كينيا وأثيوبيا ومصر خلال الفترة 2004 - 2011 يلاحظ من الجدول أن السودان قد سجل فائض للأعوام 2004 و 2005 و 2008 وعجز في الأعوام الأخرى. وسجلت دولة كينيا فائض خلال الفترة باستثناء عام 2008 وأثيوبيا سجلت فائض ما عدا الأعوام 2005 و 2006 و 2008. أما مصر فقد سجلت فائض خلال الفترة 2004 - 2008، وعجز خلال الفترة 2009 - 2011.

جدول رقم (3) الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

الدولة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
مصر	-2.6	-2.0	-2.3	0.5	1.7	1.6	3.2	4.3
أثيوبيا	0.6	-4.0	-5.0	-5.6	-4.5	-9.1	-6.3	-1.4
كينيا	-10.6	-6.5	-5.8	-6.6	-4.0	-2.3	-1.5	0.1
السودان	-0.5	-2.1	-10.0	-2.0	-5.9	-8.8	-10.0	-4.9

International Monetary Fund. World Economic Outlook Database, October 2012

يوضح الجدول رقم (3) موقف الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال الفترة قيد الدراسة، ويوضح أن مصر سجلت نسبة موجبة خلال الفترة 2004-2008، بينما سجلت نسب سالبة خلال الفترة 2009-2011. وسجلت أثيوبيا وكينيا نسب سالبة خلال الفترة 2004 و2011، أما السودان فقد سجل نسب سالبة خلال كل الفترة ويشير ذلك إلى أن هذه الدول تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات. وبصورة عامة تشير البيانات إلى تقارب الأداء في الدول الأربع نسبة لتشابه طبيعة اقتصادياتها، ويلاحظ أيضاً تحسن أداء الحساب المالي والأسمالي نسبة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطبيق سياسة الانفتاح على العام الخارجي للاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول الصديقة، وبالرغم من ذلك تواجه هذه الدول صعوبات في مقابلة الالتزامات الخارجية.

الخلاصة والتوصيات:

يتضح من تطور دليل ميزان المدفوعات وتعديلاته ليشمل كافة المعاملات الخارجية للدولة من قبل صندوق النقد الدولي وبعض الجهات ذات الصلة مثل الأمم المتحدة وبنك التسويات الدولي، وكذلك هناك اهتمام كبير بإحصائيات وبيانات ميزان المدفوعات لأنها يعكس الأداء الخارجي للدولة مما يسهل عملية التحليل والمقارنة مع الدول الأخرى واستخدام البيانات لإعداد السياسات الاقتصادية بمعالجة الاختلالات. وفيما يتعلق بإعداد بيانات ميزان المدفوعات من قبل الإدارة المختصة بينك السودان المركزي، فيمكن القول بأن هناك مواكبة للتطورات والمستجدات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. وأيضاً يتم تدريب المختصين على إعداد بيانات ميزان المدفوعات



دور التمويل المصرفى في التنمية الاقتصادية في السودان

1-1 مقدمة:

يعتبر التمويل المصرفى أحد اهم محركات التنمية الاقتصادية، وندرته يمثل اهم عقبة للنمو الاقتصادي، وتعتبر مشكلة التمويل مسألة اساسية كونه يعتمد على وفرة او ندرة الموارد ونوعيتها والذي يساعد بدوره على اتخاذ القرار الاقتصادي

ويعتبر القطاع المصرفى أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوداني، لكونه وسيطا في تقديم التمويل اللازم للقطاعات الانتاجية عن طريق حشد وتعبئة المدخرات المحلية، والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض (جانب العرض) لتوظيف فوائضهم وأصحاب العجز المالي (جانب الطلب) لتلبية حاجياتهم إلى التمويل. والمهمة الرئيسية لهذه الوساطة هي تدبير التمويل اللازم في مجالات التنمية الاقتصادية.

تبغ اهمية الدراسة من خلال الدور الهام الذي يقوم به القطاع المصرفى في عملية التنمية الاقتصادية في السودان من خلال ما يوفره من تمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بافتراض أن هناك علاقة تكاملية طويلة الاجل بين التمويل المصرفى ومعدل الناتج المحلي الإجمالي وشروط التبادل التجارى وهوامش ارباح المرباحات.

تهدف الدراسة بصورة أساسية إلى تحليل أثر التمويل المصرفى على الناتج المحلي الإجمالي في الاجلين الطويل والقصير، ومن ثم دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية. وذلك عن طريق بناء واختبار نموذج قياسي مكون من دالة الانتاج كوب دوغلاس (Cobb Douglas) معدلة يضاف إليها التمويل المصرفى. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل اداء التمويل المصرفى وأثره على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى المنهج القياسي لتحديد العلاقة بين التمويل المصرفى الممتد من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل باستخدام منهجة التكامل المشترك (CO-integration) وفي الاجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك بعد دراسة واختبار خصائص سكون السلسل الزمنية المتضمنة في الدراسة.

ت تكون الدراسة من أربعة أجزاء، يتناول الاول مقدمة عن اهمية التمويل المصرفى والدراسات السابقة، ويتناول الجزء الثاني الاطار النظري والذي يشمل نظريات التمويل والتنمية ودور التمويل المصرفى في التنمية الاقتصادية، وفي الجزء الثالث تتطرق الدراسة إلى تحليل اداء التمويل المصرفى ودوره في النمو، بالإضافة إلى النموذج المستخدم ومنهج الدراسة. وختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

2-1 الدراسات السابقة

نظراً لندرة الدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى السودان تتناول بصورة مباشرة توصيف العلاقة بين التمويل المصرفى والتنمية الاقتصادية، تم التركيز والاعتماد بصورة أكبر على بعض الدراسات الخارجية، حيث تم اعداد عدد من الدراسات حول الموضوع قيد النظر من قبل باحثين سودانيين ومن دول اخرى وخاصة الدول العربية وفيما يلى استعراض موجز لنتائج بعض الدراسات:

دراسة حول تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في التنمية (يونيو 2004) قام بها د. صابر محمد حسن، أشارت الدراسة إلى دور المصارف التجارية والمختصة في عملية التنمية الاقتصادية، خلصت إلى انه وبالرغم من الدور الكبير الذي قام به المصارف في تمويل القطاعات الانتاجية الا انها لم تغطي كل

إعداد

إدارة البحوث والتنمية

بنك السودان المركزي

احتياجات القطاع الخاص، إلا أن التوسيع السريع وغير المتوازن مع الدورة الاقتصادية للاقتصاد المحلي قد ينعكس على المتنمية المالية للقطاع المصرفي. دراسة سالمان (1996) بعنوان دور الجهاز المصرفي الكويتي في تمويل التنمية الصناعية، تهدف الدراسة إلى تحليل دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة وذلك بتحليل موارد واستخدام البنك المحلي وذلك لمعرفة حقيقة نشاط هذه البنوك ومعرفة مدى استفادة الاقتصاد القومي منها، بالإضافة إلى معرفة الأساليب المناسبة لزيادة المشاركة الإيجابية لهذه البنوك في المستقبل عن طريق تصحيف مسارها ومعالجة مشكلة دور البنوك في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن البنك الكويتي قام بدور كبير في النشاط الاقتصادي، وساهمت في جذب المزيد من المدخرات كما منحت مزيد من التمويل المصرفي بمعدلات عالية، إلا أنه يوجد بعض القصور في طبيعة عمل وفعالية هذا الجهاز، حيث نجد أن القدر الأكبر من التمويل الذي منحه البنك الكويتي كان موجهًا نحو قطاعات غير سلعية كالتجارة والتسهيلات الشخصية أما القطاعات السلعية كالصناعة والزراعة فلم تحصل إلا على نسبة ضئيلة من هذه القروض وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل البنوك على تكثير حجمها من خلال الاندماجات أو زيادة رأس مالها وتحسين مهاراتها البشرية والتكنولوجية وان توسيع في تمويلها للعمليات المصرفية غير التقليدية في الكويت كتمويل إنشاء الشركات والاندماجات.

دراسة جمعون نوال (2004-2005) دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، استخدمت الدراسة مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي وخلصت على أن التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وإن التنمية الاقتصادية المعاصرة تقوم على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وأهم مشكل يقف أمامها هو التمويل أي التمويل المصرفي (التمويل غير المباشر) بسبب غياب السوق المالية، وإن عملية التنمية تتطلب الإهاطة بكل المصادر في ظل غياب السوق المالية فالجهاز المصرفي يعتبر مركزاً حيوياً في النظام الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز المصادر على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بذل جهود إضافية لذلك والعمل على تفادي انخفاض القدرة الشرائية للمدخرات نتيجة ارتفاع الأسعار، وذلك بربطها بمستوى التكاليف المعيشية. كما يجب العمل على تمكين القطاع العام والخاص من زيادة فوائضه المالية و إصلاحه، والاعتماد على هذا الفائض بشكل رئيسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية.

دراسة حول دور البنك الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين (محمد ابراهيم مقداد، وسامي عبدالله حلس)، لقد قام الباحثان بدراسة دور البنك الإسلامي في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث استخدما المنهج الوصفي التحليلي للبيانات مستخدمين الجداول للتوضيح، كما حاول الباحثان في التحليل، مقارنة أداء البنك الإسلامي مع البنك التجاري في مجال دورها في تمويل التنمية من جهة ومن جهة أخرى تتم

الاحتياجيات التمويلية لهذه القطاعات مما يتطلب بذل مزيد من الجهد من قبل المصادر في توفير التمويل الذي يمكن هذه القطاعات من لعب دورها بكفاءة أكبر في عملية التنمية في الأجل المتوسط، إلا أن المصادر قد لا تستطيع توفير التمويل طويلاً الأجل وذلك لأن طبيعة مواردها قصيرة الأجل وان الدور الأساسي للمصارف هو توفير تمويل رأس المال التشغيلي لتلك القطاعات.

دراسة عن التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1970-2004 سفيان الطيب محمد (معهد العربي للتخطيط- الكويت)، هدفت الدراسة إلى اختبار اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة المذكورة باستخدام منهج الانحدار الذاتي لتحليل التكامل المشترك، تم اختبار العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين كل من مؤشرات التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان. وقد بين اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة ضعيفة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في السودان. بالرغم من معنوية معامل عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا ان اشارته كانت سالبة، بينما كان تأثير متغير التمويل الممنوح بواسطة البنك التجاري على النمو الاقتصادي سالباً وغير معنوى.

دراسة دور التمويل المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (تجربة السودان خلال الفترة من 1992-2009)، د. مصطفى محمد عبدالله، هدفت الدراسة إلى معرفة دور التمويل المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في السودان، علاوة على دوره في تطوير عمليات السوق المفتوحة كادة رئيسية لتعزيز التمويل والتنمية الذاتية، وذلك باستخدام منهج الانحدار الذاتي وتحليل التكامل المشترك للتحقق من الفرضية القائلة بأن كل من التمويل المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر لعب دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما ان التوسيع في التمويل المحلي، واسواق املاك ساعدة على تعزيز مختلف المشاريع الخاصة وال العامة والتي بدورها شجعت على إنشاء البنية التحتية وتحسين تكوين رأس المال الخاص.

توصلت الدراسة إلى ان التمويل المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ساعدة كثيراً في تعزيز النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

دراسة صدرت من صندوق النقد الدولي(2012) بعنوان نمو التمويل المصرفي ومتانة المصادر في السعودية، هدفت للتعرف على العلاقة بين التوسيع في التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الداعمة إلى واقعية حدوث دورات اقتصادية في عمليات التمويل المصرفي متجانسة مع النمو الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد المحلي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى التوسيع في عمليات التمويل المصرفي مما يضفي درجة من الانتعاش الاقتصادي ومن ثم يشجع استدامة النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة أيضاً إلى نتيجة مهمة حول طبيعة العلاقة بين متانة القطاع المصرفي والتوسيع في التمويل المصرفي. وفي الوقت الذي يساهم النمو الاقتصادي في التوسيع في التمويل المصرفي، نجد أن استدامة نمو التمويل المصرفي دون مراعاة لحجم الاقتصاد السعودي ودرجة فهو قد تؤدي إلى انعكاسات سلبية على متانة القطاع المصرفي، حيث أشارت إلى أنه وبالرغم من الدور الإيجابي للتمويل المصرفي في استدامة النمو الاقتصادي بتوفيره لمنتجات تمويلية عديدة تلبي

- تعريف التمويل من خلال عنصر الثقة:

يمكن تعريف التمويل المصرفى من خلال تبع المعنى اللغوى لكلمة Credit والتى تستمد اصولها من الكلمة اللاتينية Creds، والتى تعنى انى اعتقد، والتى اشتق منها كلمة Cred والتى تعنى الثقة. ومن ثم يمكن تعريف التمويل بانه: الثقة التي يوليه البنك لعميله في إتاحة مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.⁽¹⁾

ثانياً: ماهية النمو والتنمية الاقتصادية:

يختلط مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لدى الكثيرين حيث يستخدمون المصطلحين للدلالة على نفس الشيء، الا ان هناك اختلافاً جوهرياً فمصطلح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومى او نصيب الفرد من الدخل القومى او الناتج القومى. فعندما يزيد الانتاج من السلع والخدمات في دولة ما بای شكل من الاشكال فان ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي. اما التنمية الاقتصادية فتشمل اكثر من ذلك حيث تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل. و إن اهم تغيرين اساسيين في الهيكل الاقتصادي هما ارتفاع اسهام الصناعة في الناتج القومى (مع انخفاض اسهام الزراعة) وتزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف، بالإضافة إلى ان الدولة التي تدخل التنمية الاقتصادية تمر عادة بمراحل تزايد النمو السكاني ثم تناقصه، وفي خلال تلك المرحلة يتغير هيكل التركيب العمري تغيراً كبيراً، كما تتغير امانت الاستهلاك، حيث لاينفق الناس كل دخولهم على الضروريات الأساسية بل يتتحولون إلى استهلاك السلع المعمدة وكذلك السلع والخدمات الازمة للاستمتاع بوقت الفراغ. والعنصر الرئيسي الثالث في التنمية الاقتصادية هو ان يكون لسكان الدولة النصيب الاكبر في الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية التي ينتج عنها تلك التغيرات الهيكلية. ويمكن مشاركة الاجانب في ذلك، ولكن لا يمكن ان يقوموا بالعملية برمتها. والاسهام في عملية التنمية يتضمن المشاركة في الاستمتاع بامتناع التي تتحققها التنمية. بينما اذا كان النمو ينبع به الاقلية الصغيرة التي تمتلك الثروة، سواء من الاجانب او المواطنين فانه لا يعود تنمية.

2- النمو الاقتصادي الحديث:

استخدم ذلك المصطلح سيمون كوزنترز (الحاائز على جائزة نوبل في الاقتصاد)، وهو يمايل مصطلح التنمية الاقتصادية من حيث المعنى وان كان اكثر دقة، وحسب ما اشار كوزنترز فان النمو الاقتصادي الحديث يشير إلى فترة زمنية من تاريخ العالم لها من الخصائص والصفات ما يميزها عن غيرها من الفترات الزمنية، وابرز ما يميز فترة النمو الاقتصادي الحديث هو استخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الانتاج الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى التصنيع والتحضر، وانفجار النمو السكاني. ويستخدم مصطلح التحديث على نطاق كبير حيث يشير إلى ابعاد اكثرب من الجانب الاقتصادي، فالمطرى يمكن ان يتحدث عن تحديث المجتمع، او النظام السياسي. عموماً يمكن القول ان النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد ارتفاع نصيب الفرد من الدخل او الناتج،

(1) أ.د. عبداللطيف عبدالحميد، الائتمان المصرفى ومخاطره منهج متكامل، السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، الشركة العربية المتقدمة للتسويق والتوريدات، مصر، 2010، ص 19-21.

المقارنة بين البنوك الإسلامية محل الدراسة لبيان مدى مشاركتها في تمويل التنمية الاقتصادية. حيث تم جمع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر استبيانة صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء بعض البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين. وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين على أن تلعب هذا الدور. وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخلات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالباً بها في الاهتمام بالتخفيض وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني. كما تشير إلى الدور المتوقع للدولة في هذا المجال.

دراسة نوف بنت فراج العجران (2008) حول أثر الائتمان المصرفى على النمو الاقتصادي في السعودية، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الائتمان المصرفى على النمو الاقتصادي والذى يمثله الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي خلال الفترة من (1970-2005) بالاعتماد على بيانات سنوية. أستخدمنا الدراسة نموذج يتكون من دالة انتاج كوب دوغلاس معدلة باضافة الائتمان المصرفى إلى المتغيرات المستقلة (العمل وراس المال)، حيث أظهرت نتائج اختبار ديكى فول المطرور (ADF) واختبار فيليس بيرون (PP) ان جميع المتغيرات ساكنة عند الفروق الاولى، مما يعني انها متكاملة من الدرجة الاولى، وباجراء اختبار يوهانسن للتكامل المشترك، وبالتالي علاقة توازنية طويلة الاجل توصلت الدراسة إلى وجود متجه وحيد للتكامل المشترك، والناتج المحلى غير النفطي والمتغيرات المستقلة (العاملين في القطاع الخاص، و

راس المال للقطاع الخاص والائتمان المصرفى الممنوح للقطاع الخاص)

دراسة د. عبدالسلام عمران نفذ، وعماد محمد عبدالرسول حول دور الائتمان المصرفى في تمويل قطاع السياحة في ليبيا خلال الفترة من 1984-2003. هدفت الدراسة أثر الائتمان المصرفى لقطاع السياحة (المتغير المستقل) على الناتج المحلى لقطاع السياحة (المتغير التابع) في ليبيا. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين الائتمان المصرفى الممنوح لقطاع السياحة والناتج المحلى للسياحة، وأن 98% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلى لقطاع السياحة يمكن تفسيره بالتغييرات التي تحدث في الائتمان المصرفى الممنوح له، وكلما زاد الائتمان المصرفى الممنوح لقطاع السياحة ب 100 مليون دينار يزيد الناتج المحلى لقطاع السياحة ب 1158.2 مليون دينار.

2- مفهوم التمويل:

تتعدد تعريفات التمويل وتختلف باختلاف وجهات النظر وابرز التعريفات مايلي:

- تعريف جون ستيلوارت ميل:

يعرف التمويل بانه تصریح باستخدام راس مال آخر، بمعنى أنه اضاف راسمالاً جديداً إلى راس مال المشروع لاستخدامه. وقد تم انتقاد التعريف بأنه لم يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الشاسع بين التمويل وبين راس المال، أي بين حقوق الغير على المشروع وبين حقوق الملكية.

- حاولت نظرية شومبيتر سد الفجوة القائمة بين آراء ماركس وأراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، ولم يكن شومبيتر مقتنعاً بأن عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية متسلقة كما صورها النيوكلاسيك. فيرى شومبيتر أنه رغم أن النمو يأخذ مكانه في بعض المجالات بطريقة سلسة تدريجية إلا أن النمو في هذه المجالات ليس هو الذي يترتب عليه الاختراق إلى مستويات معيشية أعلى بكثير من تلك المستويات السائدة، ويرى أن التغيرات الاقتصادية التي تتمخض عن الانتقال إلى مستويات معيشية أعلى بكثير من المستويات السائدة تمثل في صورة تدفقات مفاجئة، وعليه فإن النمو طويل الأجل في ظل النظام الرأسمالي لا يمكن تفهمه إلا عندما ينظر إليه في صورة تقلبات اقتصادية. وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية تحدث غالباً في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة، وقد قدمت الإضافة الحقيقة لشومبيتر في نظرية التنمية في تأكيده على أهمية دور المنظم بمعنى لابد من توافر الأشخاص الذين يستطيعون قيادة هذه العملية.

اما تحليل كينز فقد ارتكز أولاً على انتقاد فكرة التوظيف الكامل التي نادى بها الكلاسيك، ويرى كينز انه اذا ظهرت البطالة في ظل معدلات فائدة منخفضة فن السياسة النقدية لن تكون ذات تأثير يذكر في رفع مستوى التوظيف وبالتالي فإن البطالة سوف تبقى مشكلة في الأجل الطويل مام تلعب الحكومة دوراً أكبر في الاقتصاد القومي، وبالتالي اثيرت مسألة البرامج الاستثمارية الحكومية المملوكة عن طريق عجز الميزانية ومدى امكانية النظر إليها على انها الادوات الاسهل لتحقيق اهداف الاماء والتوظيف في الدول النامية. كذلك ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي ولم يتعرض تحليله لحقيقة ان الاستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي. لقد كان اهتمام كينز منصبأً على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ولرأس المال القائم، بينما لم يهتم كثيراً لمسألة خلق الطاقات الانتاجية الناجمة عن الاستثمار.

- نشأ اهتمام كبير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حول موضوع التنمية الاقتصادية. وقد حاول عدد من المحللين ان يطبق بعض النظريات الأساسية للتنمية على الحالات الخاصة للدول النامية في عام اليومن. غير انه قد بزرت بعض الاضافات الجديدة والهامة في مجال الاسهام في تحقيق تفهم افضل لعمليات الاماء الاقتصادي وللمعوقات التي تواجهه، وسارت الاضافات في اتجاهين، ركز اولهما على اسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات اماء سريعة متعددة، بينما ركز الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عن النمو. وبالنسبة لاتجاه الاول فان اهتمامه بتحليل اسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم امكانية الاستفادة من التكنولوجيا الاكثر تقدماً، هذا فضلاً عن المعونات الخارجية في مجال راس المال والتنظيم. فقد وجه جزء كبير من تحليل التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة نحو تفسير سبب عدم التوصل إلى تنمية متعددة ذاتياً في هذه الدول. وقد بزرت ستة اراء رئيسية في هذا المجال هي:

* **الرأي الاول:** العلاقة الريكاردية (نسبة لدافيد ريكاردو) بين النمو السكاني ونصيب الفرد من الدخل القومي، والعلاقة التي اتي بها الكثزيون بين معدل نمو الانتاج ونصيب الفرد من الدخل القومي من جهة اخرى. وبين هذا الرأي كيف ان اقتصاداً ما يمكن ان يحيي فيما سمي بالمسيدة السكانية او الشرك السكاني.

بينما التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الحديث يستملان ايضاً على ارتفاع نصيب الفرد من الدخل او الناتج، وان كانت التنمية تشتمل على اكثراً من ذلك الارتفاع، ولكنها لا يمكن ان تتحقق بدونه⁽¹⁾.

ويرى البعض ان التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنبط اساليب انتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال اداء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل، هذا فضلاً عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. وعليه فان الدول المتقدمة اقتصادياً هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدماً غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليه الدول المتختلفة اقتصادياً. ومن ثم فان التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك نصيب الفرد منه. وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الانتاج والدخل. وبالاضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل، وتنظيم الانتاج بطريقة افضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسين مستويات الصحة والتعليم⁽²⁾.

2-3 نظريات التنمية:

توجد سمات محددة شكلت الاطار العام لنظريات التنمية وهي على النحو التالي:

- ان القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ ادم سميث وحتى المدرسة الكتزية هو التركيز على اهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي، فكل النظريات حاولت تفهم كيفية تراكم راس المال فضلاً عن العوامل الاقتصادية التي تدعم او تعوق عملية التراكم الرأسمالي هذه.
- بين الاقتصاديون الكلاسيك كيف ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تتعاق بسبب الضغوط السكانية مقتنة بقدرة الموارد الطبيعية. واضاف النيوكلاسيك إلى آراء الكلاسيك وحسنوها خاصة فيما يتعلق بتحليل عملية الادخار والاستثمار، فضلاً عن ذلك اهتم النيوكلاسيك بالآثار الناجمة عن التقدم التكنولوجي. اما كارل ماركس فاكد ان علاقات الانتاج في ظل النظام الرأسمالي تتعارض مع التقدم التكنولوجي والذي يتولد في ظل هذا النظام، ومن ثم فانه في ظل النظام الرأسمالي سوف يتعرض الاقتصاد لكساد دوري ثم لركود حتمي. ويعتبر تحليل ماركس مهم على اعتبار انه اشار إلى التكاليف الباهظة والمترتبة لعملية النمو في ظل النظام الرأسمالي والتي تمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.

1) مالكوم جبلز، وآخرون، اقتصاديات التنمية، تعریف د.طه عبدالله منصور ود.عبدالعظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1995م، ص.33-27.

2) د.محمد عبدالعزيز عجمة وآخرون، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية بالاسكندرية، 2003، ص.20-22.

الجدول رقم (2) يوضح توزيع التمويل المصرفى للبنوك التجارية العاملة في الدولة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. استحوذ قطاع التجارة المحلية على النسبة الأكبر من التمويل المصرفى حيث وصلت النسبة في عام 2004 إلى 24.3 % وبلغت ادنى نسبة لها 9.5 % في عام 1999، يليها قطاع الزراعة حيث وصلت نسبة التمويل المصرفى إلى 22.4 % في عام 1999 وانخفضت لتصل إلى 6.4 % في عام 2011.

جدول رقم (2): توزيع التمويل المصرفى على الأنشطة الاقتصادية
الاف جنيهات

المجموع	اخرى	التجارة المحلية	التنمية الاجتماعية	الصادر	الصناعة	الزراعة	القطاع العام	1999
737,210	158,260	70,080	55,630	144,530	143,300	165,410	المبلغ	
100.0%	21.5%	9.5%	7.5%	19.6%	19.4%	22.4%	%	
1,013,250	215,420	116,560	72,660	245,910	179,860	182,840	المبلغ	2000
100.0%	21.3%	11.5%	7.2%	24.3%	17.8%	18.0%	%	
1,463,820	390,597	313,864	96,550	205,502	229,861	227,446	المبلغ	2001
100.0%	26.7%	21.4%	6.6%	14.0%	15.7%	15.5%	%	
2,067,810	620,375	405,620	91,430	343,080	280,010	327,295	المبلغ	2002
100.0%	30.0%	19.6%	4.4%	16.6%	13.5%	15.8%	%	
2,819,256	955,641	651,000	122,930	340,331	299,140	450,214	المبلغ	2003
100.0%	33.9%	23.1%	4.4%	12.1%	10.6%	16.0%	%	
4,290,696	1,657,876	1,040,870	196,430	457,340	477,260	460,920	المبلغ	2004
100.0%	38.6%	24.3%	4.6%	10.7%	11.1%	10.7%	%	
6,953,680	3,471,590	1,493,610	247,390	339,490	830,490	571,110	المبلغ	2005
100.0%	49.9%	21.5%	3.6%	4.9%	11.9%	8.2%	%	
10,415,290	6,273,990	1,821,080	334,310	351,300	848,520	786,090	المبلغ	2006
100.0%	60.2%	17.5%	3.2%	3.4%	8.1%	7.5%	%	
12,587,285	7,695,631	2,093,364	382,015	264,932	1,314,262	837,081	المبلغ	2007
100.0%	61.1%	16.6%	3.0%	2.1%	10.4%	6.7%	%	
14,681,292	7,993,782	2,370,565	446,095	481,147	1,904,020	1,485,683	المبلغ	2008
100.0%	54.4%	16.1%	3.0%	3.3%	13.0%	10.1%	%	
14,737,600	8,334,538	2,320,902	469,491	369,991	1,556,534	1,686,144	المبلغ	2009
100.0%	56.6%	15.7%	3.2%	2.5%	10.6%	11.4%	%	
20,992,800	11,597,842	2,872,820	616,207	479,243	3,826,921	1,599,767	المبلغ	2010
100.0%	55.2%	13.7%	2.9%	2.3%	18.2%	7.6%	%	
23,329,187	11,103,840	3,763,217	582,212	864,965	5,531,022	1,483,929	المبلغ	2011
100.0%	47.6%	16.1%	2.5%	3.7%	23.7%	6.4%	%	

المصدر: بنك السودان المركزي - ادارة الاحصاء

* الراي الثاني: تناول مسألة ان معظم الصناعات التصديرية والتى تخصصت الدول النامية مبدئيا فيها لم ينتج عنها علاقات ترابط (امامية او خلفية) بقدر كاف بما يدعم عمليات اهاء جديدة.

* الراي الثالث: تناول بعض الافكار التى ارجعت انخفاض معدلات النمو في الدول النامية اساساً إلى الاحتكارات الاجنبية فضلاً عن اتجاه شروط التبادل التجارى في غير صالح الدول النامية في الاجل الطويل.

* الراي الرابع: يرجع الفشل في تحقيق الدول النامية معدلات نمو إلى عدم القدرة على الادخار.

* الراي الخامس: يعزى فشل الدول النامية في تحقيق معدلات نمو إلى ضعف الحافز على الاستثمار.

* الراي السادس: يعتبر عدم كفاية الهياكل الاساسية للإنتاج في الدول النامية السبب الرئيسي لضعف معدلات النمو في تلك الدول.⁽¹⁾

0.3 تحليل اداء التمويل المصرفى ودوره في التنمية الاقتصادية

3-1 المنهج الوصفي:

يتم تحليل البيانات لمعرفة اداء التمويل المصرفى ودوره في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توجيه التمويل المصرفى عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة واثرها على النمو وتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة. فان التنمية الاقتصادية في أي دولة تعتمد بشكل كبير على مدى كفاءة القطاع المصرفى ودوره في تجميع المدخرات واستثمارها في الانشطة الاقتصادية الامر الذي يؤدي الى زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى البنية الاقتصادية في الدولة.

وبالنظر إلى اداء الجهاز المصرفى فان اجمالي حجم الودائع بلغ حوالى 1,586.8 مليون جنيه بنتهاية العام 2002 في حين بلغ حجم التمويل المصرفى في نفس العام حوالي 1,932.2 مليون جنيه. هنالك تطور ملحوظ للتمويل المصرفى في المصارف السودانية إذ يلاحظ زيادة نسبة في حجم التمويل المصرفى بمعدلات متباينة. الجدول رقم (1) يوضح نسبة التطور السنوى للتمويل المصرفى خلال الفترة من 2002 م وحتى عام 2010 م.

جدول رقم (1): تطور التمويل المصرفى خلال الفترة من 1999-2011
ملايين جنيهات

السنة	حجم ودائع العملاء	حجم التمويل المصرفى	نسبة التطور السنوى للتمويل %
2002	1,586.8	1,932.2	32.0
2003	2,182.7	2,947.6	52.6
2004	2,994.7	4,363.9	48.0
2005	4,368.7	7,000.2	60.4
2006	5,168.8	11,139.6	59.1
2007	5,734.9	12,998.5	16.7
2008	6,855.4	14,961.1	15.1
2009	8,040.1	14,737.6	-1.5
2010	9,840.3	20,992.8	42.4

المصدر: بنك السودان المركزي- قسم البنوك

(1) د. محمد عبدالعزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها مرجع سابق ص-63-107.

عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها قبل اجراء اختبار التكامل المشتركة ونموذج تصحيح الخطأ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة.

جدول رقم (1)

variables	ADF	Critical Values*			Order of integration
		1%	5%	10%	
gdpr	-7.410019	-2.728252	-1.96627	-1.605026	gdpr~I(2)
logcp	-9.29064	-2.699769	-1.961409	-1.60661	logcp~I(2)
Logncg	-2.943114	-2.692358	-1.960171	-1.607051	logncg~I(1)
logtot	-5.76702	-2.692358	-1.960171	-1.607051	logtot~I(1)
mar	-4.095368	-2.692358	-1.960171	-1.607051	mar~I(1)

* McKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

تشير النتائج الموضحة في الجدول اعلاه الى قبول الفرض البديل لخلو السلاسل الزمنية عند فروقها الاولى والثانية لذا يمكن ان نشير الى ان متغيرات صافي تمويل القطاع الحكومي(NCG)، شروط التبادل التجاري(TOT)، هوماش ارباح المرباحات (MAR) متكاملة من الدرجة الاولى (I1). بينما متغيرات معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي(GDPR)، تمويل القطاع الخاص (CP)، متتكاملة من الدرجة الثانية (I2).

3-2 اختبار التكامل المشتركة باستخدام طريقة جوهانسن:

Cointegration test

تم استخدام منهجة جوهانسن وجوسليوس التي تستخدم في نموذج مكون من اكثرب من متغيرين لانها تستخدم في دارسة الاثر المتبادل بين المتغيرات، ومن اجل تاكيد وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة يوضح الجدول

ادناه نتيجة اختبار الاثر λ_{\max} وختبار القيم المميزة العظمى λ_{trace} لاختبار وجود علاقة في الاجل الطويل بين المتغيرات موضع الدراسة.

جدول رقم (2)

Series: GDPR LOGCP(-1) LOGNCG(-1) LOGTOT(-1) MAR(-1)				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigen value	No. of CE(s)
0.0000	69.81889	118.5480	0.938331	None *
0.0002	47.85613	68.40046	0.871352	At most 1 *
0.0316	29.79707	31.48824	0.712868	At most 2 *
0.3628	15.49471	9.027590	0.363581	At most 3
0.3446	3.841466	0.893419	0.048423	At most 4

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

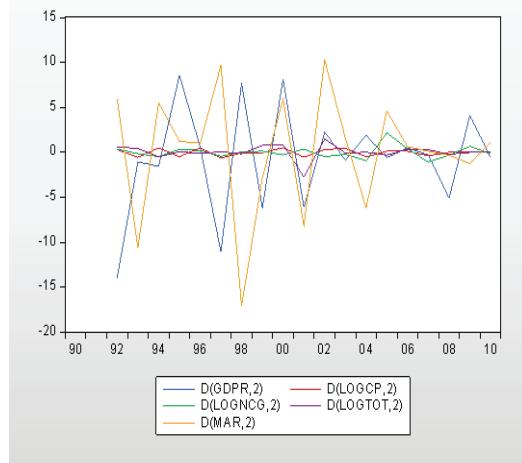
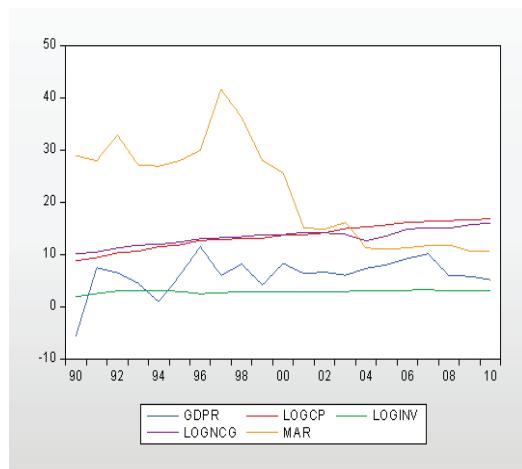
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

3-2 التحليل القياسي:
في هذا الجزء تم اجراء اختبارات متعددة تتعلق باختبار استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشتركة (Cointegration test) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفيما يلي عرض لنتائج تلك الاختبارات.

1-2-3 1- اختبار جذر الوحدة.

أ- الرسوم التحليلية

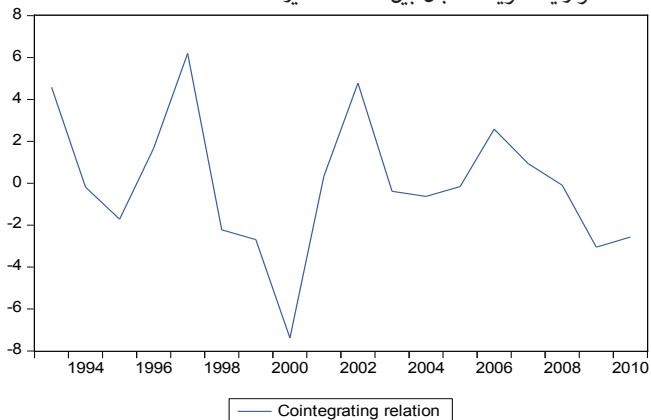


من خلال ملاحظتنا للرسوم البيانية اعلاه، نستنتج ان متغيرات معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، صافي تمويل القطاع الحكومي، تمويل القطاع الخاص، شروط التبادل التجاري، هوماش ارباح المرباحات غير مستقرة في الاتجاه (trended). وعند اخذ المتغيرات عند فروقاتها الاولى والثانوية يتضح سكونها أي انها متكاملة (Cointegrated)، وبالتالي هذه الاشكال تعطينا نتائج مفيدة فيما اذا كانت المتغيرات محل الدراسة مستقرة او متكاملة مع بعضها البعض.

ب- النتائج التطبيقية

بما ان كثيرا من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار وذلك لاحتوائها على جذر الوحدة، حيث ان افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلاً على جذر الوحدة في النماذج القياسية يؤدي الى وجود ارتباط زائف وبالتالي مشاكل التحليل القياسي، لذا سيتم اجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية واستقرارها

تمويل القطاع الحكومي وشروط التبادل التجاري وتأكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.



جدول رقم (3)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigen value)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigen value	No. of CE(s)
0.0003	33.87687	50.14755	0.938331	None *
0.0024	27.58434	36.91221	0.871352	At most 1 *
0.0323	21.13162	22.46065	0.712868	At most 2 *
0.3652	14.26460	8.134171	0.363581	At most 3
0.3446	3.841466	0.893419	0.048423	At most 4

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 ** MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

3-2-3 نموذج تصحيح الخطأ: Error Correction model

بعد التأكيد من السلسلة الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق، ومن ثم التتحقق من أنها متكاملة تماماً مشتركة عليه ينبغي أن تحظى هذه المتغيرات بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، ويأخذ نموذج تصحيح الخطأ الشكل التالي.

$$\Delta y_{1,t} = \alpha_1 (y_{2,t-1} - \beta y_{1,t-1}) + \varepsilon_{1,t}$$

$$\Delta y_{2,t} = \alpha_2 (y_{2,t-1} - \beta y_{1,t-1}) + \varepsilon_{2,t}$$

وتوضح نتائج اختباري الأثر والقيم المميزة العظمى في الجداول رقم (2) ورقم (3)، رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشتركة وذلك عند مستوى دلالة 5%. وحيث إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار والقيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة بمستوى معنوية 5%， وبذلك يتضح أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي متكامل تماماً مشتركاً مع كل من تمويل القطاع الخاص و صافي تمويل القطاع الحكومي وشروط التبادل التجاري وهو ما يشير إلى ارتفاع المرباحات، وتعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تمويل القطاع الخاص و

Vector Error Correction Estimates				
Date: 0712/02/	Time: 10:02			
Sample (adjusted): 1993 2010				
Included observations: 18 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
Cointegrating Eq:	CointEq1			
GDPR(-1)	1			
LOGCP(-2)	-1.548891 -0.32088 [-4.82700]			
LOGNCG(-2)	-1.125671 -0.45387 [-2.48014]			
LOGTOT(-2)	4.943542 -0.84222 [5.86965]			
MAR(-2)	-0.158031			

	-0.04417				
	[-3.57804]				
C	12.49697				
Error Correction:	D(GDPR)	D(LOGCP(-1))	D(LOGNCG(-1))	D(LOGTOT(-1))	D(MAR(-1))
CointEq1	-0.573688	0.048513	0.094577	-0.113067	0.499755
	-0.25715	-0.02976	-0.06201	-0.04486	-0.54055
	[-2.23097]	[1.63019]	[1.52518]	[-2.52037]	[0.92453]
D(GDPR(-1))	-0.002595	-0.001301	-0.038494	0.095782	-0.398641
	-0.24725	-0.02861	-0.05962	-0.04313	-0.51975
	[-0.01050]	[-0.04548]	[-0.64561]	[2.22053]	[-0.76699]
D(LOGCP(-2))	6.307832	-0.136522	-0.668893	0.223485	1.47888
	-2.70518	-0.31306	-0.65235	-0.47194	-5.6866
	[2.33176]	[-0.43608]	[-1.02536]	[0.47354]	[0.26006]
D(LOGNCG(-2))	-1.830133	0.051545	0.174317	0.267954	1.105189
	-1.16881	-0.13526	-0.28186	-0.20391	-2.45698
	[-1.56580]	[0.38107]	[0.61846]	[1.31409]	[0.44982]
D(LOGTOT(-2))	0.603221	-0.105394	-0.110282	-0.069498	-4.244857
	-1.19354	-0.13812	-0.28782	-0.20822	-2.50895
	[0.50541]	[-0.76303]	[-0.38316]	[-0.33377]	[-1.69189]
D(MAR(-2))	-0.37807	-0.008523	0.020439	-0.039309	0.029122
	-0.14089	-0.0163	-0.03397	-0.02458	-0.29616
	[-2.68348]	[-0.52275]	[0.60159]	[-1.59930]	[0.09833]
C	-2.656044	0.444954	0.545426	-0.107693	-1.698484
	-1.36065	-0.15746	-0.32812	-0.23738	-2.86024
	[-1.95204]	[2.82574]	[1.66229]	[-0.45368]	[-0.59383]
R-squared	0.587807	0.329239	0.20487	0.53632	0.278812
Adj. R-squared	0.362975	-0.03663	-0.228838	0.283403	-0.114563
Sum sq. resids	69.12314	0.925753	4.01968	2.103805	305.4468
S.E. equation	2.506775	0.290102	0.604504	0.437327	5.269525
F-statistic	2.614425	0.899881	0.472369	2.120539	0.708769
Log likelihood	-37.65055	1.166786	-12.04837	-6.221278	-51.02353
Akaike AIC	4.961173	0.648135	2.116485	1.469031	6.447059
Schwarz SC	5.307428	0.994391	2.462741	1.815287	6.793314
Mean dependent	-0.076221	0.403936	0.286324	0.086949	-0.959444
S.D. dependent	3.140777	0.284931	0.545321	0.516617	4.991363
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.175215				
Determinant resid covariance	0.014934				
Log likelihood	-89.86736				
Akaike information criterion	14.42971				
Schwarz criterion	16.40831				

استثمار، وشركات تأمين خاصة، ومصارف إسلامية جديدة، وشركات وساطة مالية متنوعة، لزيادة الفعالية في استثمار الأموال وتوجيهها نحو القطاعات التي تسهم في التنمية الحقيقة.

- ضرورة تحفيز الدولة المصارف للدخول في عمليات التمويل التنموي وذلك بالدخول في التمويل المصرفي متوسط وطويل الأجل.

- توجيه المصارف وخاصة الأجنبية التي تدخل برؤوس أموال ضخمة وذلك بتحديد المجالات التي يمكن استغلال تلك الأموال الضخمة فيها بما يسهم في التنمية الاقتصادية.

المراجع

- أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في السودان- نوف بنت فراج العجران- 2008
- دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين - محمد ابراهيم مقداد - سالم عبدالله حلس
- دور التمويل المصرفي التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر- جمعون نوال 2005
- علاقة التطور المالي بالنماو الاقتصادي في السودان- سقيان الطيب محمد (API/WPS 0803)
- تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية د. صابر محمد حسن - يونيو 2004
- The role of domestic credit and FDI in economic development By Mustafa Mohamed Abdalla- 2012
- On Financing Post-Conflict Development in Sudan By Ali Abdelgadir Ali

الملاحق

الاحصاءات الوصفية:

	GDPR	LOGCP	LOGNCG	LOGTOT	MAR
Mean	6.19	13.60	13.41	4.16	21.85
Median	6.41	13.78	13.63	4.12	25.72
Maximum	11.56	16.89	16.13	5.44	41.70
Minimum	-5.47	8.86	10.16	3.33	10.70
Std. Dev.	3.47	2.46	1.62	0.56	9.84
Skewness	-1.78	-0.34	-0.33	0.54	0.27
Kurtosis	7.38	2.05	2.43	2.68	1.80
Jarque-Bera	27.86	1.19	0.67	1.11	1.52
Probability	0.00	0.55	0.72	0.58	0.47
Sum	129.96	285.53	281.68	87.27	458.92
Sum Sq. Dev.	241.34	121.24	52.43	6.23	1938.03
Observations	21	21	21	21	21

ويتبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبين كل من تمويل القطاع الخاص وصافي تمويل القطاع الحكومي وشروط التبادل التجاري وهوامش ارباح المرباحات. ونظراً لأن حد الخطأ المقدر سالب الإشارة الجبرية ومعنوي إحصائياً، فمن الممكن تفسيره على أنه يقيس نسبة اختلال التوازن في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى. وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى. وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.573688) إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقى من الفترة (t-1) تعادل 57.37%. وبعبارة أخرى، أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يصح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 57.37%， ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة التعديل نحو التوازن، معنى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يستغرق ما يقارب 1.7 سنة باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداته وهي: تمويل القطاع الخاص، و تمويل القطاع الحكومي، شروط التبادل التجاري وهوامش ارباح المرباحات.

4 النتائج والتوصيات

1-4 النتائج

- زيادة حجم التمويل المصرفي والودائع المصرفية خلال فترة الدراسة بكميات كبيرة نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي واستقرار معظم المؤشرات الاقتصادية.

- استطاع الجهاز المصرفي السوداني بتطور أطره التشريعية والمؤسسية والرقابية والتقنية وفي إطار تسييقه مع السياسات الإقتصادية الكلية من خلق مناخ مواتي للاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبصفة خاصة في جذب الاستثمار الأجنبي للنشاط المصرفي حيث دخلت عدة مصارف أجنبية وافتتحت فروع في السودان مما انعكس ايجاباً على زيادة موارد الجهاز المصرفي وبالتالي زيادة التمويل.

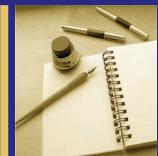
- يرتبط تحقيق النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة بتطور الانشطة التمويلية في السودان، حيث ثبت من خلال التحليل ان هناك علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، وكان من المفترض ان ينسحب هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى تربية اقتصادية واجتماعية في المدى الطويل وذلك على حسب منهج مركزية التنمية. ولكننا بالنظر إلى نوعية التمويل واتجاهاته نجد ان اكثر من 25% يتوجه ناحية قطاع التجارة المحلية، والمعروف عن هذا القطاع الذي يقوم على المضاربة في السوق دون اثر حقيقي في الانشطة الانتاجية محدوديته في المساهمة في تنمية القطاعات الأخرى.

2-4 التوصيات

- دعم عملية الإصلاح المؤسسي على نحو مستدام وبما يتيح للقطاعات الإقتصادية الوصول بسهولة وبالقدر الكافي إلى مصادر التمويل المصرفي لزيادة مساهمة القطاع المصرفي في عملية النمو والتنمية الإقتصادية والمالية والإجتماعية.

- توسيع نطاق القطاع المالي المحلي عبر تحفيز إنشاء شركات وصناديق

نحو استراتيجية خصالة للتصنيع في السودان



دراسات
وبحوث



إعداد

د.مصطفى محمد عبدالله

كبير باحثين، ادارة البحوث والتنمية

يقصد بالتصنيع تحويل دولة او مجتمع من اقتصاد يعتمد على الزراعة الاولية الى اقتصاد يعتمد على الصناعة بشكل رئيسي⁽¹⁾، ويقصد باستراتيجية التصنيع مجموعة الخطط والبرامج والسياسات والاجراءات التي تهدف الى تطوير الصناعة في المدى الطويل عبر تدرج مرحلي يراعي الامكانيات والفرص المتاحة ويفصل التحديات وكيفية مجابتها لتحقيق الاهداف باستخدام اليات محددة. هذا المدخل المفاهيمي ضروري لتبديل أدبيات متعددة ظلت تردد بأن السودان دولة زراعية وعلى اثرها قامت ببرامج النهضة الزراعية، وعند استعراض تجارب الدول المختلفة لم نعثر على تجربة واحدة اثبتت ان الاعتماد على الزراعة قد ادى الى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، وتوّكّد بعض تجارب التصنيع في الدول المتقدمة التي اعتمدت على الزراعة بان التصنيع الزراعي كان مرحلة اساسية من مراحل الصناعة التحويلية لابعاد القيمة المضافة ولتمويل بقية القطاعات الانتاجية، لكن ليست هناك تجربة واحدة ناجحة اعتمدت على الزراعة فقط وانتفت فيها عملية التصنيع. وغني عن القول بان التصنيع هو المخرج الوحيد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية، بل تشير تجارب الدول الصناعية الكبرى ودول النمور الآسيوية⁽²⁾ والدول الآسيوية الصناعية الجديدة⁽³⁾ والدول الصاعدة⁽⁴⁾ الى ضرورة تبني استراتيجيات واضحة للنهوض بقطاع الصناعة وفقاً لدراسات تجريبية تحدد مدى استجابة عملية التصنيع للمتغيرات الاقتصادية الكلية، والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في ديناميكيات الميزات النسبية والقدرة التنافسية للتصنيع من اجل احالة الواردات⁽⁵⁾، او التصنيع من اجل التصدير⁽⁶⁾ بالاستفادة من الروابط الامامية والخلفية⁽⁷⁾ لكل القطاعات الصناعية التفصيلية.

تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على الوضع الراهن لقطاع الصناعة في السودان وابراز الفرص والتحديات لاستشراف المستقبل ومن ثم صياغة رؤية تساعد في تسريع عملية التصنيع وزيادة الانتاجية من اجل خلق فرص العمل وتوطين التكنولوجيا، ورفع كفاءة التصنيع لاستدامة التنمية الاقتصادية.

استراتيجية احالة الواردات

تعتمد استراتيجية احالة الواردات على ثلاثة مراحل اساسية، يمثل انتاج السلع المستوردة محلياً اهم سمات المرحلة الاولى والتي تعتمد في مدخلات انتاجها على الخارج، وتعنى

1) التحول من اقتصاديات الاكتفاء الذاتي المعتمد على الزراعة التقليدية الى النظم الالية في الانتاج والتي تتطلب تقنيات متقدمة لاستغلال الموارد الطبيعية ونظم حديثة للتجارة والتسويق.

2) Asian Tigers: Hong Kong, Taiwan, Singapore and Korea.

3) NIAC: Newly Industrialized Asian Countries

4) BRICS: Brazil, Russia, India, China and South Africa

5) Import Substitution Industrialization Strategy (ISIs).

6) Industrialization for Export led Growth.

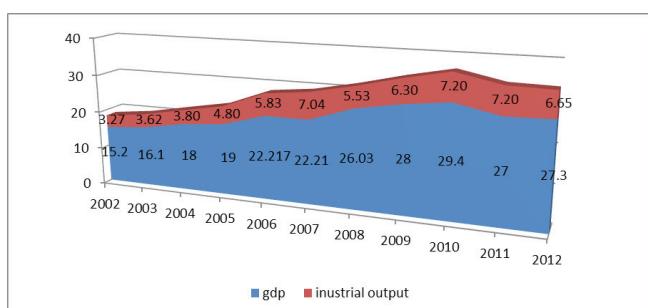
7) Forward and backward linkages

ومن ثم انتقلت الى الانفتاح والتصنيع من اجل التصدير عبر اليات التحرير الاقتصادي والتي اهتمت بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وتهيئة البيئة المحلية لتطوير البنوك والبورصات واسواق النقد الاجنبي وتحسين البنية التحتية وتوفير الطاقة. بينما اعتمدت تجربة الدول الصاعدة اقتصادياً (الصين والهند) على نموذج المناطق والاسواق الحرة واهتمت بالتصنيع من اجل التصدير.

تحليل الوضع الراهن في القطاع الصناعي:

يشمل القطاع الصناعي مجالات النفط والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه، وبهذا المعنى الشامل دلت البيانات الى ان الصناعة تسهم بنسبة 24.6 % من الناتج المحلي الاجمالي⁽³⁾، وتمثل الصناعة التحويلية حوالى 35 % من جملة الانتاج الصناعي، و9% من الناتج المحلي الاجمالي. هذه الاحصائيات من الامهمية بمكان للدلالة على ان قطاع الصناعة يسهم بنسبة مقدرة في الناتج المحلي الاجمالي بعكس ما يتم تصوирه عادة في الادبيات بان الصناعة تمثل فقط 7 - 8 % من الناتج المحلي، وهذا الاختلاف مرده الى تعريف قطاع الصناعة والذي اشرنا اليه في صدر هذه الفقرة وليست الصناعة التحويلية فقط، ولهذا يمكن القول بان قطاع الصناعة مازال يسهم بنسبة مقدرة في الانتاج وتوظيف العمالة بالرغم من تحديات اعراض المرض الهولندي التي اصابت الاقتصاد السوداني في العقد الماضي، والتي نتجت عن عدم توجيه الموارد نحو التصنيع وارتفاع سعر العملة الوطنية الحقيقى الفعال على النهج الذي ادى الى تدني تنافسية الصادرات، وبالرغم من انتشار ظاهرة لعنة الموارد⁽⁴⁾ وتداعيات الازمة المالية العالمية وفقدان البترول بعد انفصال الجنوب الا انه يمكن القول بان قطاع الصناعة يمكن ان يكون قطاعاً رائداً اذا اكملت حلقات التنسيق مع الزراعة للاستفادة من تكامل القطاعين في احداث تحول هيكلى في طبيعة الاقتصاد السوداني تؤدى الى استدامة التنمية.

الانتاج الصناعي والناتج المحلي الاجمالي :



يوضح الشكل رقم (1) اعلاه اداء القطاع الصناعي خلال العقد الماضي، بالرغم من التحديات التي ظلت تواجه قطاع الصناعة الا ان البيانات توضح ان قطاع الصناعة قد تضاعفت مساحتها في الناتج المحلي الاجمالي خلال العقد الماضي من 2.7 مليار جنيه (بالاسعار الثابتة) في العام 2002م الى 6.65 مليار جنيه في العام 2012م. ولمعرفة تفاصيل مكونات الانتاج الصناعي يمكن الاستدلال بالشكل

(3) متوسط العشر سنوات املاضية (2003-2012م)

4) Resource curse

انتاج الادوية والاليات الزراعية والمنتجات الصناعية الضرورية وهي بشكل عام صناعات تحويلية، في المرحلة الثانية تبدأ الدولة في الاستعاضة عن بعض المدخلات المستوردة بالانتاج المحلي والاهتمام بانتاج غالبية السلع محلياً وفرض رسوم جمركية عالية على مثيلاتها المستوردة، وفرض سعر صرف اعلى من السعر التوازني لتجريم استيرادها من الاسواق الخارجية وتطبيق اليات رقابة النقد الاجنبي وتوجيه الموارد للقطاعات ذات الاولوية. في المرحلة الثالثة يتم الاستغناء عن استيراد السلع المستوردة ويتم التركيز على استغلال المواد الخام المنتجة محلياً واحياناً يحظر استيراد سلع بعينها وستستخدم خطط التصنيع للاستفادة من الروابط الامامية والخلفية عن طريق اختيار حلقات التصنيع التي تتميز بقوة الروابط وتدخل الدولة لتوفير التمويل وتعديل التشريعات والقوانين بما يتلاءم والسياسات التي تتجه نحو الداخل. انتهج السودان اسلوب احلال الواردات في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، الا ان الاداء الفعلى لم يكن مرضاً في اتجاه توطين وتطوير الصناعة، وابعثت برامج التعديلات الهيكلية وسياسات التثبيت الاقتصادي في مئانيات القرن الماضي، وهي ايضاً لم تسهم في تطوير بيئة الاقتصاد المحلي، وانهتىت سياسات التحرير الاقتصادي منذ بداية التسعينات الى الوقت الراهن وتشير النتائج ايضاً الى ضعف القدرة التصنيعية وتأثير البلاد ببعض اعراض المرض الهولندي في الاقتصاد⁽¹⁾، حيث انتفت عملية التصنيع⁽²⁾ بل تدنى الانتاج الحقيقي واصبحت البلاد اكثر اعتمادية على الاستيراد من الخارج وترتبا على ذلك انخفاض اداء القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) وبالتالي انحسار عائدات الصادرات التقليدية (غير البترولية). والقت تداعيات الازمة المالية العالمية بظلالها على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلى، ومع انفصال جنوب السودان وفقدان عائدات النفط تعرض الاقتصاد الى صدمة تمثلت في انخفاض متحصلات النقد الاجنبي مما ادى الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع عجز الموازنة العامة وارتفاع ضغوط سعر الصرف والضغوط التضخمية والمحصلة النهائية هي تدنى تنافسية الصادرات السودانية وبروز ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي. وتشير معظم البيانات مؤخراً الى بداية التعافي من اثار صدمة الانفصال، وتحسن مجمل مؤشرات الاقتصاد الكلى، الا ان استمرارية هذا التحسن تتطلب انتهاج استراتيجية فعالة للتصنيع من اجل التصدير وخطط وبرامج تفصيلية للتصنيع من اجل احلال الواردات، وحتى يتتسنى صياغة هذه السياسات لابد من شرح وتوضيح تفاصيل الاداء الفعلى لتحديد موقف الوضع الراهن، ومن ثم دراسة التحديات والفرص لمعرفة الطرق والاليات التي يجب تفعيلها لتحقيق الاهداف التنموية.

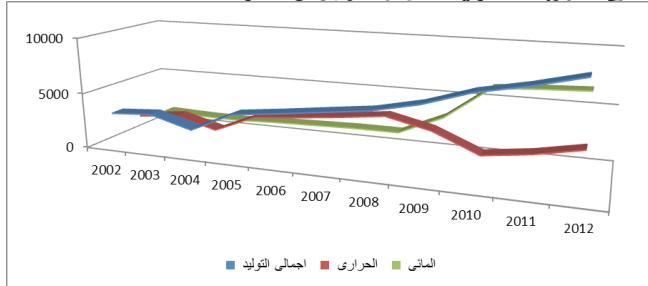
يعتقد بعض الباحثين ان استراتيجية احلال الواردات تتناقض مع استراتيجية ترقية الصادرات او النمو المعتمد على التصدير، لابد من التوضيح بان الاستراتيجيتين ليستا بالضرورة بداعل، صحيح ان التطبيق العملي يفيد بامكانية افراز استراتيجية احلال الواردات كمرحلة اولى لبناء قاعدة التصنيع، وبعد ان يقوى عود الصناعات الناشئة يمكن التحول تدريجياً الى مرحلة التصنيع من اجل التصدير وهذه هي اهم سمات دول النمور الاسيوية التي اعتمدت على احلال الواردات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

1) Dutch Disease

2) Deindustrialization

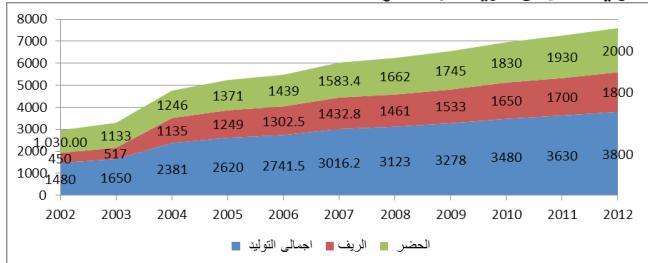
وربط البلاد بشبكة نقل عبر السكك الحديدية الى دول الجوار بالإضافة الى اتخاذ تدابير واجراءات تضمن تقليل تكاليف الانتاج والمنافسة عالمياً.

انتاج الكهرباء : التوليد المائي والحراري في السودان



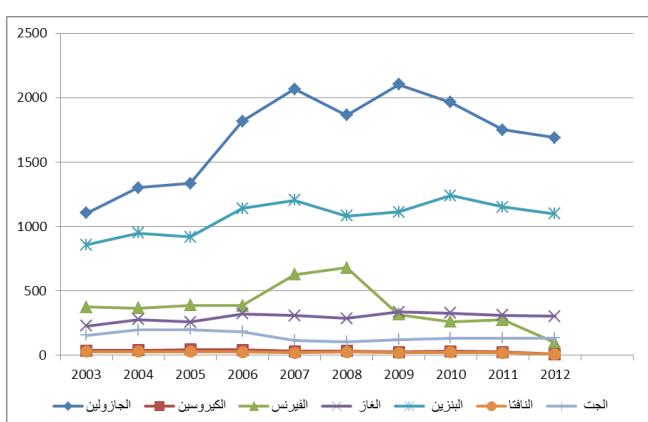
يعتبر توفير الطاقة او الكهرباء من اهم متطلبات التوسيع الصناعي، يشير الشكل رقم (4) اعلاه الى تحسن التوليد المائي نسبياً مقارنة بالتوليد الحراري، ومع تعلية خزان الرصيف وانشاء خزان مروي يتوقع ان يسهم ذلك في كهربة المشاريع الزراعية والصناعية، ومن الضرورة بمكان ربط التطور في انتاج الكهرباء باستراتيجية البلاد للتصنيع، ومعرفة امكانية تخفيض تكلفة الكهرباء مقارنة بدول الجوار، والتاكيد من تناسق المشروعات والاستفادة من الروابط الامامية والخلفية للمشروعات الصناعية، على ان تكون الميزات النسبية والقدرة التنافسية من اهم معايير اختيار المشروعات.

التجارة المائية في الريف والحضر :



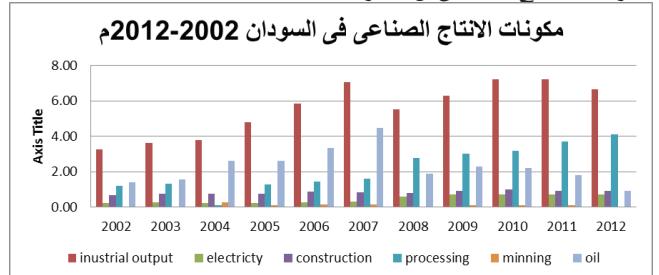
يمثل توفير المياه احد اهم العوامل المحددة لاستدامة المشاريع الصناعية وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية والدوائية والصناعات التحويلية الاخرى، من الشكل (5) اعلاه يلاحظ تنامي توليد المياه في الريف والحضر، حيث تضاعف حجم توليد المياه من 1480 الف طن في العام 2002 الى اكثر من 3800 الف طن في العام 2012م، مما يتيح كثير من الفرص الاستثمارية للتوسيع الصناعي.

المشتقات البترولية:



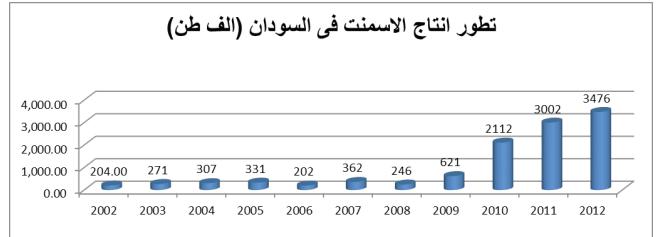
رقم (2) ادناء. وتشمل اهم تحديات القطاع الصناعي : تضارب السياسات الاقتصادية الكلية وعلى وجه الخصوص السياسات المالية والنقدية، وعدم وضوح برامج الخصخصة، بالإضافة الى تدني الانتاجية بسبب ضعف التقانات المستخدمة، وضمور التمويل وعدم توفر مدخلات الانتاج وصعوبة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل مشاكل البيئة المحلية التي تتطلب تفعيل كثير من القوانين المنظمة لملكية الارض وتدخل الصالحيات الولائية والاتحادية وغيرها من التحديات التي تتطلب تنسيق الجهود من اجل خلق بيئة مواتية للاستثمار في القطاع الصناعي لاحاد تغيير هيكلى في طبيعة الاقتصاد.

مكونات الانتاج الصناعي في السودان :



يوضح الشكل رقم (2) مكونات الانتاج الصناعي في السودان، فقد انخفضت مساهمة البترول في الناتج المحلي الاجمالي من 20% في العام 2007م الى حوالي 3.2% بنهاية العام 2012م، بينما تضاعفت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من 7.2% في العام 2007م الى 15% في العام 2012م، وظلت مساهمة التعدين والمحاجر في حدود 1% و الكهرباء والمياه 3% والبناء والتشييد 3%. لكن يتوقع ان يتم استغلال المعادن بوتيرة اسرع (الذهب على وجه التحديد)، وبالتالي تتغير تركيبة ومكونات قطاع الصناعة، وفيما يلي وصفاً تحليلياً لاداء القطاع الصناعي :

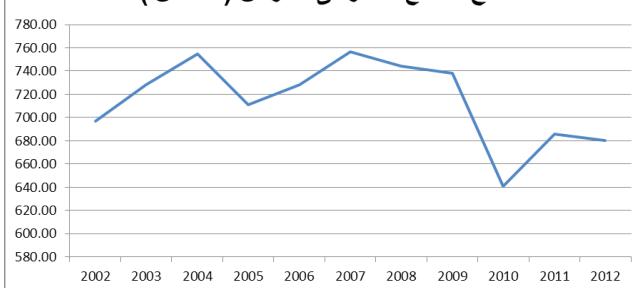
صناعة الاسمنت :



الشكل (3) يوضح تطور صناعة الاسمنت في السودان، فقد ظل السودان مستورداً للاسمنت لعدد من العقود، الا ان انتهت الدولة سياسة تشجيع الانتاج المحلي وانشئت عدد من مصانع القطاع الخاص غالبيتها بولية نهر النيل، وبالرغم من عدم استغلال الطاقات الكلية للمصانع القائمة حالياً، انه يمكن القول بان قطاع صناعة الاسمنت قد سجل تطويراً ملحوظاً عند مقارنة مستوى الانتاج في حدود 204 الف طن سنوياً في العام 2002م بمعدل 3476 الف طن بنهاية العام 2012م، ومن المؤكد ان استغلال الطاقات الكامنة وتوفير الطاقة (الفيرنس للكهرباء) ستؤدي الى زيادة الانتاجية ورفع تفاصيلية انتاج الاسمنت مما يفتح المجال واسعاً للتصدير الى دول الجوار (تشاد ودولة جنوب السودان)، ومستقبلاً يمكن تطوير مجالات التسويق الى باقي دول الشرق الاوسط وافريقيا، وهذا يتطلب التوسيع في البنية التحتية

إنتاج صناعة السكر في السودان 2002-2012م

إنتاج مصانع السكر في السودان (الف طن)



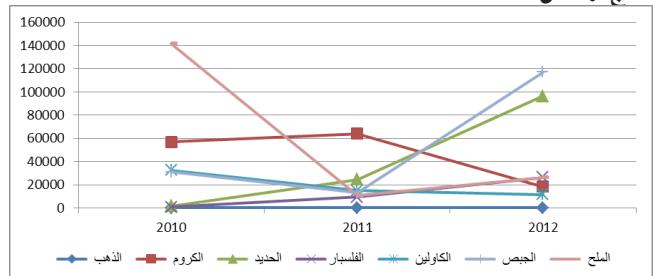
من الشكل (8) اعلاه، يلاحظ تذبذب انتاج مصانع السكر، ويرجع السبب في ذلك الى ضعف استغلال الطاقات التصنيعية المطابقة وهذه تمثل 39 % كفاءة فنية بالإضافة الى عدم كفاءة الحجم، ويعكس ذلك وجود مشاكل ادارية وفنية متعددة تتطلب وضع برامج اصلاحية تسهم في دفع قاعدة الانتاج، تشير كثير من التحليلات الى ان العلاج الاوسع هو خصخصة مصانع السكر، الا ان نتائج خصخصة قطاع الاتصالات سابقاً ادت الى تحويل قطاع حيوي الى شريك استراتيجي يقوم بتحويلات ارباح ضخمة مثل عيناً كبيراً على موقف ميزان المدفوعات، بالإضافة الى فشل تجربة الخصخصة في تحسين اداء سودانير ومشاكل خصخصة بنك الخرطوم والنيل الازرق وغيرها من المؤسسات المملوكة للدولة، والتي اثبتت التجارب عدم فعاليتها في تطوير هذه القطاعات، ولذلك يمكن البحث عن اليات لتطوير ادارة هذه المصانع وتوفير التمويل عبر خطوط تمويل خارجية ومعالجة القصور في الجوانب الفنية في اطار استراتيجية للتصنيع والاعتماد على الذات خصوصاً اذا اخذنا في الاعتبار ان اسعار السكر كانت في المتوسط 10 سنت للرطل على مدى مائة عام 1912-2012م وقد ارتفعت في العاين الماضيين الى 25 و30 سنت للرطل على التوالي، وهذا يعني ان الاتجاه العام لاسعار السكر سيكون في الارتفاع فمن الافضل للدولة ان تحفظ ملكيتها، واذا كان لابد من الخصخصة يمكن تحويلها لشركات مساهمة عامة وطنية، على ان يكون تركيز الاستثمار الاجنبي في انشاء مشاريع جديدة.

يبلغ الانتاج الفعلى للسكر وفقاً لآخر بيانات احصائية متاحة في موسم 2012/2011 بلغ 674 الف طن، في حين ان الاستهلاك المحلي يقدر بحوالى 1393 الف طن، اى هناك فجوة استيراد تقدر بحوالى 719 الف طن، وهذا يعني بان الانتاج المحلي فقط يغطي 48 % من احتياجات البلاد، ويعنى ذلك ان توظيف الدولة سنوياً 500 مليون دولار لاستيراد سكر اضافي، فضلاً عن التهريب الى دول الجوار وقضايا المضاربة والتخزين وغيرها من العوائق التي تؤدي الى زيادة الطلب، وهذا يتطلب احكام التنسيق بين سلطات الجمارك والتجارة الخارجية ووزارة المالية للتأكد التام من السيطرة على ظاهرة التهريب.

بلغ الانتاج الفعلى التقديرى لم المنتجات الزيوت النباتية لآخر بيانات متاحة في العام 2012م حوالى 127 الف طن، والاستيراد حوالى 163 الف طن، يغطي الانتاج المحلى حوالى 45 % من جملة الاستهلاك البالغ 278 الف طن سنوياً، وللتغطية هذه الفجوات لابد من تضافر الجهود من اجل التنسيق بين

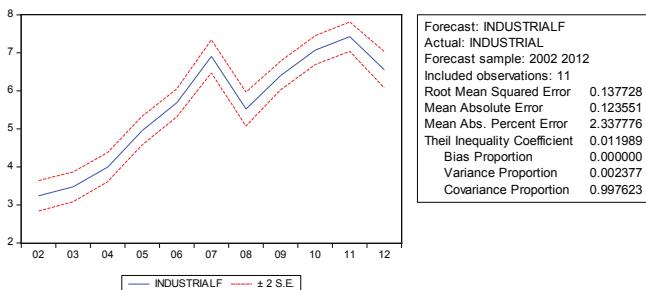
من الشكل رقم (6) يلاحظ ارتفاع حجم المنتجات البترولية بانواعها، اذ ارتفع مستوى انتاج الجازولين من 1104 طن في العام 2003م والذى يمثل 39 % من المنتجات البترولية الى 1963 الف طن في العام 2010م تمثل 42 % من اجمالى المنتجات البترولية، وخلال العاين 2011-2012 يلاحظ انخفاض حجم الانتاج بشكل طفيف الى مستويات 1751 الف طن و1689 الف طن على التوالي، وهذا يعني انه بالرغم من فقدان بترول دولة جنوب السودان الا ان تصنيع (تصفية) البترول لم تتأثر كثيراً وكان الاثر على عائدات الصادر اكبر قدراً. يأتى منتج البنزين في المرتبة الثانية وقد ساهم بمعدل 857 الف طن في العام 2003م بنسبة 31 %، وارتفع الانتاج تدريجياً الى 1241 الف طن في العام 2010م (قبل الانفصال) ومن ثم انخفض بشكل محدود خلال العاين 2011-2012م في حدود 1150 الف طن و1099 الف طن على التوالي. يأتى الفيرنس في المرتبة الثالثة حيث ساهم بمقادير 375 الف طن في العام 2003م اي بنسبة 13 %، ووصل اعلى مستوى له في العام 2008م بم مستوى 680 الف طن بنسبة 16 %، ومن ثم انخفض الى 99 الف طن تمثل فقط 3 % من جملة المنتجات البترولية. بقية المنتجات البترولية تساهم بنسب محدودة. ان اهم ما يمكن استخلاصه من هذه النتيجة هي ان تدنى انتاج الفيرنس والجازولين يمكن ان يعطى قاعدة التصنيع، ولذلك يجب الاهتمام بتكتيف الجهود لانفاذ البرنامج المتسارع للنفط من اجل توفير المنتجات المحلية وعدم الاعتماد على الاستيراد، وتلقى مصروفه الاتفاق مع دولة جنوب السودان لتساهم في دعم استمرارية واستدامة قطاع الصناعة، الا ان الجهود لابد ان تتركز على استغلال الحجم الامثل لمنتجات البترول والتوسيع في حقول الاستكشاف ومشاريع التكرير والتصفية.

انتاج المعادن:



الشكل (7) يوضح ارتفاع حجم انتاج الذهب من 34 طن في العام 2010م الى 47 طن في العام 2012م، واصبح يغطي 63 % من فجوة فقدان البترول. ايضاً تضاعف انتاج الحديد وهناك مؤشرات للتتوسيع في تعدين كل من الكروم والملح والفالسيار والكالاولين وغيرها، ويرجع السبب الاساسى في تحسن اداء هذا القطاع الى جهود التعدين الاهلى (التقليدي)، وفي هذه الحالة يمكن ان يسهم الذهب في تحسين موقف ميزان المدفوعات، الا انه دوره محدود في دعم الموازنة العامة للدولة، ومن اجل استغلال امثال لهذه الموارد على الدولة ان تكتفى جهودها لانشاء شركات حكومية تردد الخزينة العامة بغيرادات واضحة ليتم توظيفها في المشاريع التعدينية والصناعية الاخرى لاستدامة التنمية.

المتوقعه حيث اتضح وجود علاقة عكسيه بين النمو الصناعي والتغير في سعر الصرف وعلاقة طردية بين كل من التغير في عرض النقود واسعار المحروقات، هناك علاقة ارتباط ذاتي $D.W=2.5$ الا انها لا تقلل من قدرة النموذج على التنبؤ، حيث تفيد نتائج التنبؤ بانحسار النمو في القطاع الصناعي في نهاية العام 2008م تزامناً مع تداعيات الازمة الماليه العالمية، ايضاً تؤكد النتائج تدفق الانتاج الصناعي خلال العامين الماضيين (2011-2012) وهي مرحلة فقدان عائدات النفط والشكل الى الاسفل يوضح اتجاهات التغير.



أعيد تقدير النموذج باستخدام لوغريثم المتغيرات الاساسية للحصول على معلمات تحدد مرونة التغير في الانتاج الصناعي للتغير في كل من سعر الصرف والنمو النقدي واسعار المحروقات. تفيد النتائج بان 98 % من التغير في الانتاج الصناعي قد تم تفسيره بواسطة النموذج، 1 % من التغير الصناعي يرتبط بمعدل 0.4 % من ارتفاع سعر الصرف، اسعار المحروقات بنسبة 0.28 % وزيادة النمو النقدي بنسبة 0.24 %. وهذا يعني ان السلطات النقدية والمالية يجب ان تستهدف استقرار سعر الصرف للمساهمة في زيادة الانتاج الصناعي، ويتمثل توفير مدخلات الانتاج (المحروقات مثلاً) احد اهم الاسباب التي تساعد على استدامة النمو الصناعي ويطلب ذلك ايضًا ان ترتفع نسبة النمو النقدي الموجه للتمويل في القطاع الصناعي، وهذا يعني ضرورة ايجاد اليات واساليب جديدة تسهم في توجيه التمويل للقطاع الصناعي ليتناسب النمو النقدي مع النمو الانساجي الصناعي.

(Dependent Variable: LOG(INDUSTRIAL)				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	-1.517078	0.200786	-7.555680	0.0001
(LOG(E	-0.469472	0.072243	-6.498548	0.0003
(LOG(M	0.249729	0.040808	6.119643	0.0005
(LOG(PRICE	0.286746	0.064291	4.460110	0.0029
R-squared	0.985030	Mean dependent var		1.680347
Adjusted R-squared	0.978614	S.D. dependent var		0.292807
S.E. of regression	0.042819	Akaike info criterion		-3.188359
Sum squared resid	0.012835	Schwarz criterion		-3.043670
Log likelihood	21.53597	Hannan-Quinn criter		-3.279565
F-statistic	153.5352	Durbin-Watson stat		1.732635
(Prob(F-statistic	0.000001			

الزراعة والصناعة للتوسيع في إنتاج محاصيل الحبوب الزيتية، وتوفير التمويل في الوقت المناسب وتوسيع قدرات التخزين وتسهيل النقل والترحيل لتقليل تكاليف الانتاج.

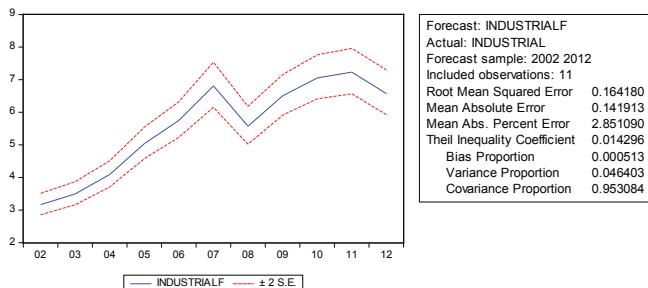
تشير البيانات الى ان تصنيع القمح ما زال لايفي بالطلب الفعلى لاستهلاك القمح والدقيق، فالانتاج الفعلى لآخر موسم 2011/2012م في حدود 840 الف طن والاستيراد 2100 الف طن، وهذا يعني ان الانتاج المحلى يغطى فقط 17 % من حجم الاستهلاك المحلى، وتحتاج البلاد ان توظف سنوياً في حدود مبلغ مليار دولار لفجوة القمح ودقيق القمح، ومن الواضح هناك تحديات كبيرة قد واجهت صناعة دقيق القمح تتمثل في تدني انتاجية الفدان وعدم توفر التمويل في الوقت المناسب وصعوبة استيراد مدخلات الانتاج بسبب عدم توفر موارد نقد اجنبي كافية، الا ان اهم قضية يمكن بحثها هي عدم تكامل الزراعة والصناعة، وهذا يتضمن وضع خطط وبرامج محددة وفي اطار زمني واضح للتغطية الفجوة خلال ثلاث اعوام، ويطلب ذلك احكام التنسيق بين مشاريع النهضة الزراعية وبرامج تصنيع الدقيق لاختيار نوعية القمح الذي يناسب والطاقة الانتاجية الممتاحة لدى مطاحن الغلال.

من خلال رصد وتحليل بيانات قطاع الصناعة اتضح ان الاداء الفعلى ما زال محدوداً، لكن هناك فرص متعددة للاستثمار في هذا القطاع الرائد، وهذا يتطلب اعادة صياغة البرنامج الاسعافى لاستيعاب استراتيجية فعالة للنهوض بالتصنيع من اجل التصدى،

تم تقدير نموذج (2006) Komain Jiranyakul والذى يحلل أثر البترول على القطاع الصناعى، ويفسر النموذج علاقه نمو القطاع الصناعى بتعديلات اسعار البترول بادراج المتغيرات المفسرة الاتية = النمو القدي، e تغيرات سعر الصحف، وفقاً للاتى :

Dependent Variable: INDUSTRIAL				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	5.908842	0.349246	16.91885	0.0000
PRICE	0.029721	0.004171	7.125399	0.0002
M	6.43E-05	8.49E-06	7.565021	0.0001
E	-1.478693	0.130833	-11.30213	0.0000
R-squared	0.990537	Mean dependent var		5.567545
Adjusted R-squared	0.986482	S.D. dependent var		1.484952
S.E. of regression	0.172651	Akaike info criterion		-0.399806
Sum squared resid	0.208658	Schwarz criterion		-0.255117
Log likelihood	6.198936	.Hannan-Quinn criter		-0.491013
F-statistic	244.2522	Durbin-Watson stat		2.528853
(Prob(F-statistic	0.000000			

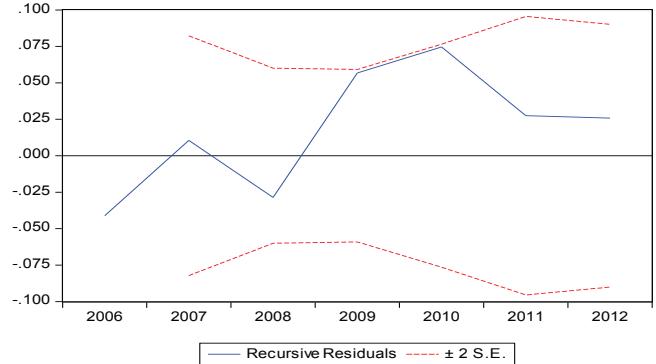
تشير النتائج الى ان النموذج يفسر 99 % من التغير في الانتاج الصناعي، جميع معلمات النموذج مستوي، معنوية 99 % والاشارات توضح اتجاهات التغير.



- اهم سمات الاستراتيجية:** ترتكز محاور الاستراتيجية على الاتي
- الاهداف : تهدف الاستراتيجية الى مضاعفة الانتاج الصناعي على مدى خمسة سنوات، بحيث ترتفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من 24% في العام 2012م الى 48% في العام 2017م، وان ترتفع نسبة السلع المصنعة لل الصادر من اقل من 5% في العام 2012م الى اكثرب من 20% في العام 2017م، وان تنخفض السلع المصنعة المستوردة من 26% في العام 2012م الى 6% في العام 2017م. ويمكن اعادة صياغة هذه الاهداف الكمية على ضوء توفر بيانات تفصيلية حول الخطط والبرامج التفصيلية للتصنيع في القطاعات المختلفة.
 - السمات العامة : تحديد الميزات النسبية للسلع الصناعية المختلفة ودراسة الروابط الامامية والخلفية والقدرة التنافسية، وبالتالي اختيار صناعات تعمل على دعم صناعات اخرى بتوفير مدخلات الانتاج فيها او رفعها بالمواد الخام او الطاقة. تطوير بيئة الاسواق والمناطق الحرة لجذب الاستثمار الاجنبى والتصنيع من اجل التصدير. تسهيل حركة التجارة مع دول الجوار.
 - الوسائل والاليات : تستهدف الاستراتيجية الى تطبيق برنامج لاحلال الواردات وترقية الصادرات الصناعية عبر حزمة من السياسات والاجراءات تشمل :

- حظر تصدير الصادرات في شكل مواد خام او حيوانات حية ويشمل ذلك (السمسم والفول السودان والصمغ العربي والقطن والابل والبقر والضأن والجلود وخلافه).
- زيادة حجم التمويل المصرفى في القطاع الصناعى من 10% الى 25% تدريجياً وابعاد اليات التحفيز التي تساعده على توجيه التمويل نحو الصناعة ودراسة مخاطر التمويل في هذا القطاع الحيوى.
- تقليل تكلفة الطاقة (الكهرباء والفيروس).
- فتح خطوط التمويل الخارجية للمستثمرين الوطنين والدخول في شراكات ذكية مع شركاء اجانب.
- تخصيص نسبة محددة من الابادات العامة للدولة لدعم ميزانية التنمية الصناعية، والاهتمام ببرامج التاهيل والتطوير للمشاريع القائمة.
- انشاء مجلس اعلى للتصنيع لمتابعة افراز خطط سنوية لبرامج التصنيع في كافة القطاعات الصناعية التفصيلية: منتجات بتولية، اسمنت، سكر، ادوية.....الخ.
- وضع اطار زمني تفصيلي يراعى تكامل الزراعة والصناعة وتكامل القطاعات الصناعية مع بعضها وكيفية الاستفادة من الوفورات في كل قطاع.

باستخدام طريقة Recursive Residuals (Recursive Residuals) تم اختبار مدى استقرار النموذج، وتشير النتائج الى ان اداء النموذج كان مستقرًا باستثناء الفترة 2009-2010 والتي شهدت تداعيات الازمة المالية العالمية، ويمكن اجراء Generalized Method of Moments باستخدام اسلوب GMM (Generalized Method of Moments) للافادة سلبيات عدم الاستقرار في النموذج الخطى وفقاً للنتائج التالية :



ليست هناك اختلافات جوهرية من حيث حجم او اتجاه التغير وتطابقت نتائج النموذج ايضاً عند استخدام اسلوب التكامل المشتركة للانحدار Cointegrating Regression اسلوب (Generalized Linear Method) GLM (Generalized Linear Method) عند استخدام مطابقة نمط التنبؤ عند استخدام اساليب مختلفة لتقدير النموذج كما هو واضح في الملحقين (1) و(2).

تقدير النموذج باستخدام اسلوب GMM

Dependent Variable: LOG(INDUSTRIAL)				
Method: Generalized Method of Moments				
Estimation weighting matrix: HAC (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix				
Instrument specification: LOG(E) LOG(M) LOG(PRICE)				
Constant added to instrument list				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	-1.517078	0.186396	-8.139025	0.0001
(LOG(E	-0.469472	0.041313	-11.36368	0.0000
(LOG(M	0.249729	0.034283	7.284365	0.0002
(LOG(PRICE	0.286746	0.050200	5.712059	0.0007
R-squared	0.985030	Mean dependent var	1.680347	
Adjusted R-squared	0.978614	S.D. dependent var	0.292807	
S.E. of regression	0.042819	Sum squared resid	0.012835	
Durbin-Watson stat	1.732635	J-statistic	4.50E-41	
Instrument rank	4			

المراجع :

- “Accelerating industrialization in Africa” AU and UNECA conference, Ivory Coast-Abidjan 2226- March 2013.
- Bank of Sudan- Annual Reports 20022012-.
- Komain Jiranyakul (2006) « The Impact of International Oil Prices on Industrial Production: The Case of Thailand » NIDA Economic Review, Vol. 1, No. 2, School of Development Economics, National Institute of Development Administration, Bangkok 10240, Thailand.

- الاهتمام بالخطط والبرامج المرحلية التي تقود مستقبلاً الى الدخول في مجالات التصنيع الثقيل والمنفذ الى الاسواق الخارجية.
- التركيز على رفع الانتاجية وزيادة الكفاءة، وتحسين بيئة التصنيع وفتح الاسواق في دول الجوار.
- استخدام اليات الاعلام لتحريك المجتمع نحو الانتاج الصناعي لتوظيف فائض العمالة وزيادة الانتاج والانتاجية.
- وضع اهداف الاستقرار الاقتصادي كاولوية عند رسم السياسات النقدية والمالية لمحافظة على استقرار سعر الصرف وتخفيف معدلات التضخم.

الملحق (1) Cointegrating regression

Dependent Variable: LOG(INDUSTRIAL)				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
(LOG(E	-0.475077	0.047625	-9.975336	0.0001
(LOG(M	0.253673	0.026592	9.539408	0.0001
(LOG(PRICE	0.280462	0.040511	6.923046	0.0004
C	-1.523333	0.147091	-10.35637	0.0000
R-squared	0.978046	Mean dependent var	1.729902	
Adjusted R-squared	0.967069	S.D. dependent var	0.255435	
S.E. of regression	0.046353	Sum squared resid	0.012892	
Durbin-Watson stat	1.728863	Long-run variance	0.000722	

الملحق (2) نتائج تدريب النموذج بأسلوب GLM

Dependent Variable: LOG(INDUSTRIAL)				
Method: Generalized Linear Model (Quadratic Hill Climbing)				
Dispersion computed using Pearson Chi-Square				
Coefficient covariance computed using observed Hessian				
Convergence achieved after 1 iteration				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
LOG(E)	-0.462793	0.204459	-2.263504	0.0236
LOG(M)	0.011429	0.073293	0.155936	0.8761
LOG(PRICE)	0.489208	0.165410	2.957549	0.0031
Mean dependent var	1.680347	S.D. dependent var	0.292807	
Sum squared resid	0.117506	Log likelihood	9.105544	
Akaike info criterion	-1.110099	Schwarz criterion	-1.001582	
Hannan-Quinn criter.	-1.178504	Deviance	0.117506	
Deviance statistic	0.014688	Pearson SSR	0.117506	
Pearson statistic	0.014688	Dispersion	0.014688	

النتائج والتوصيات :

- تشجيع الانتاج الصناعي بتوفير التمويل المصرف وخطوط التمويل الخارجية والتمويل الحكومي.
- مراجعة تطبيق الاستراتيجية في مراحل تراعي قدرة الاقتصاد وتحليل الوضع الراهن على أن تبدأ المرحلة الاولى بالصناعات التحويلية والصناعات الصغيرة مروراً بالصناعات المتوسطة الى الصناعات الثقيلة.
- الاهتمام بقطاع الطاقة وتسهيل الحصول على المحروقات بأسعار مستقرة.
- بناء اطار زمني لاستراتيجية التصنيع من اجل التصدير تستهدف تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية وحظر تصديرها في شكل مواد خام، على ان يتحول التصنيع في مراحل لاحقة الى التصنيع الثقيل وتوطين التكنولوجيا.
- تكامل مراحل التصنيع مع تطوير البنية التحتية من شبكة طرق وسكك حديدية تربط مواقع الانتاج مع حدود دول الجوار.
- تحديد نسبة من الموازنة العامة للدولة سنوياً لاستثمارها في القطاع الصناعي (ميزانية التنمية).
- تشجيع عمليات التصنيع للاستفادة من الروابط الامامية والخلفية والتركيز على السلع التي توفر فيها ميزات نسبية.
- التدريج في تحرير اسعار المحروقات حتى لا ترتفع تكاليف الانتاج بشكل يقلل من التنافسية.
- تخفيض الرسوم المتعددة وحصرها في اطار الميزات الاستثمارية.
- الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي ورسم سياسات نقدية ومالية تؤدي الى استقرار سعر الصرف وتخفيف معدلات التضخم.
- استهداف نسبة محددة من التمويل المصرف لتوجيهها الى قطاع الصناعة عبر اليات تحفيزية مختلفة.
- الدخول في مجال الشركات الذكية / الاستراتيجية التي تساعد على استغلال الفرص الاستثمارية مع مراعاة ان تحفظ الدولة بنصيب اكبر في المشاريع الصناعية.
- توفير مدخلات الانتاج بأسعار صرف مستقرة قابلة للتنبؤ بواسطة المنشآت الصناعية.

أثواء على.. سياسات بنك السودان المركزي الساربة



سياسات

يسعي بنك السودان المركزي بصورة دورية لتطوير وتنظيم العمل المصرفي بالبلاد حيث يقوم بإصدار المنشورات والتعاميم التي تزيد من ترقية وسلامة اداء الجهاز المصرفي، خلال الربع الاول من العام 2013 تم إصدار عدد من المنشورات والتعاميم علي النحو التالي:

(أ) منشورات الادارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء :

(1)- المنشور المتعلق بضوابط النقد الأجنبي الخاصة بالتعامل مع المناطق الحرة السودانية رقم (2013/1) بتاريخ 3- يناير 2013م، وذلك وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات النقد الأجنبي ، تقرر في **مجال الصادر**: أن تقوم المصارف بتطبيق كافة ضوابط وإجراءات الصادر الصادرة من بنك السودان المركزي على الصادرات من المناطق الحرة وطالبة المصدرین بحصوله الصادر حسب سياسات وضوابط النقد الأجنبي السارية، وعلى المصارف تطبيق ضوابط تجارة العبور حالياً على السلع المصدرة عبر المناطق الحرة لدول الجوار ، وإن يتم التعامل في الصادرات بين المنطقة الحرة والعالم الخارجي وفقاً لقواعد ولوائح التي تصدر من سلطات المنطقة الحرة . وفي **مجال الاستيراد**: على المصارف ان تقوم بتطبيق كافة إجراءات وضوابط الاستيراد الصادرة من البنك المركزي على الاستيراد من المناطق الحرة، وأن يتم تداول مستندات الشحن الخاصة بالاستيراد من المناطق الحرة عبر المصارف خارج المنطقة الحرة (مصارف المستوردين) والمصارف داخل المنطقة الحرة (مصارف المصدرین) ، ويحظر على المصارف المحلية تمويل الاستيراد و/ أو الدخول في أي ترتيبات مصرافية للاستيراد للمناطق الحرة سواءً من موارد المصرف أو من الموارد الذاتية للعملاء. وفي **مجال التحويلات** : سمح للمصارف المحلية بتنفيذ التحويلات والمدفوعات الجارية فقط للمصارف العاملة في المنطقة الحرة، وغير مسموح لها بتحويل أي مبالغ خاصة بالشركات والجهات العاملة داخل المنطقة الحرة متعلقة بالارباح أو إعادة رأس المال. ويجب أن يتم تنفيذ تحويلاتها عبر المصارف الموجودة داخل المنطقة الحرة. **وهنالك ضوابط عامة**: تتمثل في حظر استخدام العملة المحلية السودانية في التعامل داخل المنطقة الحرة، ويحظر على المصارف العاملة داخل المنطقة الحرة استخدام إستثمارات الاستيراد (IM) واستثمارات الصادر (EX) الصادرة من البنك المركزي ، وعلى المصارف عدم مد فروعها العاملة داخل المنطقة الحرة بتلك الاستثمارات،



إعداد

حسن محبوب الزبير علي

ادارة البحوث والتنمية

اتفاقيات معها تتضمن مسؤوليات والتزامات كل طرف تجاه الآخر، خاصة حدود المسؤوليات تجاه شركات الصرافة (المراسلين) في البلدان التي لديها قيود على التحويلات في العملة الأجنبية مع إرسال صورة من الإتفاقية لبنك السودان المركزي، كما يجب الإلتزام بإرسال رواجع يومية تعكس التحاويل الواردة والصادرة والأرصدة لدى المراسلين لإدارة السياسات قسم سعر الصرف بينك السودان المركزي، وتتخصّص أعمال شركات ومكاتب التحاويل المالية للتفيش من قبل بنك السودان المركزي.

(3)- المنشور المتعلق بتخصيص نسبة 10 % من حصائل الصادرات غير البترولية رقم (2013/3) بتاريخ 18- مارس 2013م ، تقرر فيه أن تقوم المصادر التجارية بتخصيص نسبة 10 % على الأقل من حصائل الصادرات غير البترولية عدا الذهب قبل أن تتم إضافتها لحسابات الصادر لصالح إستيراد الأدوية البشرية، وان تقوم بفتح حساب يسمى حساب إستيراد الأدوية يغذى بنسبة الـ 10 % المخصصة من حصائل الصادر، على أن يستخدم الحساب فقط في إستيراد الأدوية البشرية، وان يتم تنفيذ عملية الإستيراد بالمصارف التجارية بعد الحصول على موافقة مجلس الأدوية و السوموم، وعلى المصادر موافقة بنك السودان المركزي - إدارة النقد الأجنبي براجعة يومية توضح حركة حساب إستيراد الأدوية المفتوح طرفها و العمليات التي تم تنفيذها، وعلى المصارف الالتزام التام بإستغلال النسبة المخصصة.

(ب) تعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

(1) - المنشور الخاص بتنظيم عمليات نظم الدفع الإلكتروني رقم (2013/1) بتاريخ 13 يناير 2013م، وذلك في إطار مساعي بنك السودان المركزي لتنظيم عمليات نظم الدفع الإلكتروني بما يحقق سلامة واستقرار الخدمات المصرفية والنظام المالي ، فقد أعلن بنك السودان المركزي لكافة المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية التي تزاول حالياً أو ترغب في مزاولة أعمال نظم الدفع الإلكتروني والاعمال المرتبطة به، ضرورة الإلتزام الحصول على تصديق بنك السودان المركزي (إدارة نظم الدفع) لتشغيل أو تقديم أي خدمة نظم دفع إلكترونية، وذلك قبل الإعلان عنها أو الترويج لها، والحصول على موافقة بنك السودان المركزي (إدارة نظم الدفع) لأي عمليات إسناد خارجي أو توكيلاً لتشغيل نظام الدفع أو تقديم خدمة نظم دفع إلكترونية مصدق بها، وعلى الجهات التي تقوم حالياً بتشغيل أو تقديم أي نظام للدفع، توفيق أوضاعها خلال فترة شهر واحد من تاريخه.

(2) - المنشور المتعلق بالسماح للوكالء بالعمل في مجال تقديم خدمات المحفظ الإلكتروني رقم(2013/2) بتاريخ 13 يناير 2013م، وذلك في إطار مساعي بنك السودان المركزي لتنظيم عمليات نظم الدفع الإلكتروني بما يحقق سلامة واستقرار الخدمات المصرفية والنظام المالي تقرر السماح للوكالء بالعمل على تسويق بطاقات المحفظة الإلكترونية وتسجيل العملاء وعمليات التغذية والسحب على أن ينضوي الوكيل تحت المصرف المحدد، وأن يلتزم الوكيل بكل اللوائح والشروط المنظمة والمعتمدة من قبل بنك السودان المركزي.

كما تم الزام المصارف معاملة الجهات العاملة داخل المناطق الحرة كجهات غير مقيمة عند التعامل معها مصرفياً، بينما سمح للمقيمين الحصول على التمويل والقروض من المصارف داخل المنطقة الحرة وفقاً لسياسات بنك السودان المركزي السارية.

(2)- المنشور الخاص بضوابط شركات ومكاتب التحاويل المالية رقم (2013/2) بتاريخ 3- يناير 2013م ، تقرر بموجبه وضع ضوابط منظمة لشركات ومكاتب التحاويل المالية بخصوص الأنشطة المسموح مزاولتها و غير المسموح مزاولتها وكما تم وضع بعض الضوابط العامة. اولاً: الأنشطة المسموح بها وفيها سُمح لشركات ومكاتب التحاويل المالية بـمزاولة عمليات التحاويل الخارجية الصادرة والواردة بالنقد الأجنبي فقط. بحيث تتم التحاويل الصادرة لغراض الإعاشه للطلاب والأسر المقيمة بالخارج في حدود مبلغ لا يتجاوز ألف يورو أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى مرة في الشهر بعد تقديم طلب موضح فيه الغرض وعنوان المرسل والمرسل إليه بالكامل ، ولرسوم الدراسة للطلاب الدارسين بالخارج بعد تقديم طلب مشفوع بالمستندات التي تحدد المبلغ المطلوب تحويله على أن تكون صادرة من المؤسسات التعليمية بالخارج والاحتفاظ بصور من تلك المستندات لأغراض المراجعة الداخلية و التفتيش بواسطة بنك السودان المركزي، وبالنسبة لرسوم الإشتراك في المؤتمرات والندوات والسمنارات والدوريات العلمية يتم بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك والتي توضح المبلغ المطلوب تحويله، وأما رسوم التسجيل و الإشتراكات و الامتحانات لنيل شهادات الزماله والشهادات الأخرى في المؤسسات العلمية والمهنية بالخارج تتم بعد تقديم المستندات المؤيدة لذلك، ولتسجيل براءات الاختراع بالخارج بعد إبراز شهادة تسجيل من المسجل التجاري العام و النائب العام، ولرسوم العلامات التجارية وحقوق الامتياز بعد تقديم المستندات المطلوبة . أما بخصوص التحويلات الواردة تقرر ان يتم تسليم مبلغ التحويل الوارد من الخارج بالنقد الأجنبي فقط إلى المستفيد فوراً وخلال فترة أقصاها 72 ساعة من إستلامه بواسطة الشركة.ثانياً: الأنشطة غير المسموح بها والتي بموجبهها تم حظر شركات ومكاتب التحاويل المالية ممارسة بيع وشراء العملات الأجنبية، وبيع وشراء الشيكات السياحية، وأن تفرض أو تقتضي أو تدير قرضاً أو ترهن أي من أصولها، وان تلقى الودائع بمختلف أنواعها، وان تقوم بإي عمل آخر عدا أعمال التحاويل المذكورة في هذه الضوابط.ثالثاً : وهنالك ضوابط عامة للتحاويل فيها أن يتم إسلام المبالغ المراد تحويلها للخارج من الجمهور بالنقد الأجنبي وعدم بيع أي نقد أجنبي بغرض تحويله للخارج، و يجب ألا تكون لشركات ومكاتب التحاويل المالية أي علاقة بتحديد أو إعلان لسعر الصرف للتعامل مع الجمهور ، ويجب فتح حسابات لدى المراسلين يتم فيها إثبات التحاويل الواردة وإجراء التحاويل الصادرة . وإبرام الاتفاقيات مع المراسلين وفي حالة التعاقد مع مراسل أمريكي لابد من الحصول على موافقة مكتب رقابة الأصول الأجنبية الأمريكي (OFAC) أولاً، كما يجب الحصول على المستندات والرخص من الجهات المسئولة ببلد المقر بـمزاولة أعمال الصرافة والتحاويل الخارجية في حالة التعامل مع الصرافات الخارجية أن يتم إبرام

وعلى المصارف والمؤسسات المالية مراعاة التغييرات التي تطرأ على البيانات المالية الواردة بال报ير الائتماني بصورة دورية، ويجب على المصارف والمؤسسات المالية الإطلاع على قوائم العملاء (المتعثرين و القائمة السوداء) من النظام ، وفي حالة تشابه الأسماء يتم التعرف على العميل بإدخال المعلومات الديموغرافية في النظام، ومن ثم التقرير بمنح العميل أو عدم منح العميل تمويل أو تسهيل ائتماني دون الرجوع لبنك السودان المركزي .

(7) - المنشور المتعلق بالاعتراض على صحة المعلومات والبيانات الائتمانية رقم (2013/6) بتاريخ 22 يناير 2013م، بموجبه يحق لعملاء المصارف والمؤسسات المالية التقدم بتظلم للاعتراض على صحة المعلومات والبيانات الواردة بال报ير الائتماني، بحيث يحق للعميل طلب نسخة من التقرير الائتماني الخاص به من الوكالة بعد سداد الرسوم المقررة ، ويحق له التقدم بتظلم عن صحة المعلومات والبيانات الواردة بال报ير الائتماني بواسطة المصرف و/ أو المؤسسة المالية التي يتعامل معها وفقاً للنموذج المرفق، وعلى الوكالة النظر في تظلم العميل وفحصه والتقدير بشأنه في مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام التظلم من المصرف و/ أو المؤسسة المالية، وان تقوم المصارف والمؤسسات المالية بالرد على تظلم العميل المحول لهم من الوكالة خلال سبعة أيام من تاريخ استلامه، ويجوز للعميل المتظلم استئناف رد الوكالة بخصوص التظلم للسيد / محافظ بنك السودان المركزي، وسوف يتم الرد عليه خلال فترة أقصاها شهر من تسليم التظلم لمكتب السيد / المحافظ، ويجوز للمصارف والمؤسسات المالية إرسال التظلم عبر البريد الالكتروني للوكالة.

(8) - المنشور المتعلق بزيادة ساعات العمل رقم (2013/7) بتاريخ 3 فبراير 2013م، وذلك في إطار سعى بنك السودان المركزي لتطوير الأداء بشركات الصرافة وشركات التحاويل المالية والإرتقاء بها ، فقد تقرر زيادة ساعات العمل الرسمية إلى التاسعة مساءً بدلاً عن الثامنة مساءً على أن يكون ذلك إختيارياً، وأن تكون ساعات العمل بفروع الشركات العاملة بالمطرار 24 ساعة ، مع الأخذ في الاعتبار إجراءات الأمان والسلامة.

(9) - المنشور المتعلق بالترميز الائتماني للشركات الأجنبية بتاريخ 27 فبراير 2013م، وذلك في إطار تنظيم عمليات الترميز الائتماني للشركات الأجنبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي للشركات والمؤسسات ذات السمعة والأداء في المجالات الإنتاجية ، تقرر أن يسمح بمنح الرمز الائتماني لهذه الفئة من الشركات والمؤسسات على أن يتم تسجيل الشركة كشركة سودانية لدى سلطات المسجل التجاري باسمها في السودان، وأن يتم تسجيل رأس مالها وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار في السودان، وأن يتم الالتفاء بترميز الإدارة التنفيذية للشركة، أو المؤسسة والعضو المنتدب، أو المفوض من قبل المساهمين والملاك، ويجوز استثناء المساهمين والملاك الأجانب من متطلبات الترميز إذا تعذر الحصول على معلوماتهم الديموغرافية لأسباب موضوعية، وإخطار بنك السودان المركزي بذلك، وإستثناء المستثمرين الأجانب من الترميز وترميز الشركة فقط كجهة اعتبارية ، مع الاحتفاظ بقائمة بأسماء المساهمين.

(3) - المنشور المتعلق بالسماح للقطاع الخاص بالعمل في مجال نقاط البيع رقم(2013/3) بتاريخ 13 يناير 2013م، فقد تقرر بموجبه السماح للقطاع الخاص بالعمل في مجال تشغيل وإدارة نقاط البيع كمقدمي خدمة اسوة بالمصارف، علي ان تعمل اماكنات من خلال النظام المصرفى .

(4) - المنشور الخاص بتطوير العمل بنقاط البيع عبر تفعيل خدمة (إشعار إضافة) رقم(2013/4) بتاريخ 13 يناير 2013م، وذلك في إطار مجهودات بنك السودان المركزي لتطوير وسائل الدفع الالكترونية، وتشجيعاً للعمل بنقاط البيع ، فقد تقرر ان تقوم المصارف بإجراء تسويات آنية للمعاملات التجارية التي تتم عبر نقاط البيع بإضافة قيمة إشعارات الإضافة (Credit Advice) من شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وعلى الشركة التأكيد من وصول إشعار الإضافة للمصارف المعنية.

(5) - التعميم المتعلق بضوابط إدارة الحسابات المصرفية بتاريخ 6 يناير 2013م، تقرر بموجبه منح الأفراد بطاقات صراف آلي بعد فتح الحساب مباشرة ، على ان يتم منحهم أولاً دفتر بعدد 10 شيكات فقط بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ فتح الحساب ومن ثم يمكن أن يتم منحهم دفتر شيكات بعدد 25 شيك بعد إجراء تقييم دقيق لسجل استخدام الدفتر الاول، وإمكانية منح أكثر من بطاقة صراف آلي واحدة للحساب الواحد حسب طلب العميل، وأن يقتصر منح دفاتر الشيكات على نطاق ضيق ما أمكن ذلك (اصحاب اسماء الاعمال - الشركات الخاصة - الشركات العامة - عملاء التمويل الاصغر)، والحرص على تحديث بيانات العملاء اصحاب الحسابات المصرفية سنوياً .

(6) - المنشور الخاص بالاستعلام الائتماني عن العملاء رقم (2013/5) بتاريخ 22 يناير 2013م، وذلك في إطار المساعي الرامية إلى تطوير عملية الاستعلام الائتماني للمصارف والمؤسسات المالية العاملة ومواصلة لتفعيل الآليات التي تؤدي إلى الحد من المخاطر المصرفية ، فقد تقرر أن يتم الاستعلام الائتماني عن العملاء بواسطة مسؤولين مفوضين من قبل المصارف والمؤسسات المالية تخطر بهم وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني وبأي تغيير يتم فيهم، كما يجب الحصول على المعلومات الديموغرافية من العميل وفقاً للنماذج التي أعدتها الوكالة لهذا الغرض وإدخالها في نظام الاستعلام الائتماني للحصول على الرمز الائتماني، وان يستخدم المسؤول المفوض بالاستعلام عن العملاء الرمز الائتماني للعميل في الحصول على التقرير الائتماني بعد تحديد نوع التقرير الائتماني حسب الغرض من الاستعلام، وان يتم إخطار العميل الذي تقرر منحه أو عدم منحه التمويل بنتيجة الاستعلام الائتماني الواردة بالتقدير ويكون له الحق في الاعتراض على صحة المعلومات الواردة به لدى الوكالة، ويجب الالتزام باستخدام التقرير الائتماني في الغرض الذي طلب من أجله فقط مع مراعاة عدم تغيير أو تعديل أي بند من بنود التقرير الائتماني، ويتم الاستعلام الائتماني عن العملاء مقابل رسوم مالية وذلك وفقاً للتعرفة المجازة، ولا يتم الاستعلام نيابة عن أي عميل إلا بموجب توكيلاً أو تفويض معتمد،

ملتقى الصيرفة في السودان الماضي - الحاضر - المستقبل



ندوات
ومؤتمرات

نظمت هيئة التواصل لقيادات وزارة المالية والاقتصاد الوطني ورشة عمل حول الصيرفة في السودان (الماضي- الحاضر-المستقبل)، بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، بنك السودان المركزي وبنك فيصل الاسلامي وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 19/2/2013 بقاعة الصداقة بالخرطوم، حيث شارك في الورشة السيد/ رحمة الله علي بابكر مدير عام ديوان الحسابات القومية بوزارة المالية نيابة عن السيد/ وزير المالية، والسيد/ د. مجدي الامين نورين ممثل محافظ بنك السودان، والسيد/ عبدالله علي محمد مساعد المدير العام لبنك فيصل الاسلامي ، بالإضافة الى عدد كبير من الخبراء من الاقتصاديين والمصرفيين والجهات الأخرى ذات الصلة .

في بداية الجلسة استعرض السيد/ موسى ابراهيم الوكيل الاسبق لوزارة المالية كلمة هيئة التواصل موضحا دورها في اذكاء وتطوير المسار الاقتصادي الوطني مدعماً بالخبرات الطويلة التي يكتنزها اصحاب الخبرات المختلفة بالهيئة من خلال حياتهم العملية السابقة بوزارة المالية. ثم أعقبه السيد/ د. مجدي الامين نورين ممثل محافظ بنك السودان، حيث تحدث عن تطور الجهاز المصرفي ودوره في الاقتصاد ومؤشرات السلامة المصرفية في السودان وذكر بان تفاصيل هذا التطور سيقدم بالتفصيل في الجلسة الثانية ، ثم تحدث السيد/ عبدالله علي محمد مساعد المدير العام لبنك فيصل الاسلامي للادارة حول دور البنك الرائد في عملية الصيرفة، وخاصة تطور الصيرفة الالكترونية بالسودان.

ترأس السيد/ حسن ميرغني عضو اللجنة التنفيذية بـهيئة الجلسة الثانية، تم تقديم الورقة الأولى بعنوان عن تطور الجهاز المصرفي ودوره في الاقتصاد ومؤشرات السلامة المصرفية في السودان قدمها السيد/ د. عبد الباسط محمد المصطفى، هدفت الورقة بالوقوف على تطور مسيرة الجهاز المصرفي والغيرات التي صاحبت تحوله من النظام المصرفي التقليدي الى النظام الإسلامي ، ومن ثم دوره في تقديم التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية . و إلقاء الضوء على التطور في الإجراءات التي إنفذها بنك السودان المركزي ودوره في



رashed ومتابة
عيسى احمد ترايو

ادارة البحوث والتنمية

بالاضافة الى زيادة كفاءة اداء البنوك الالكترونية ، والتى يتميز ادائها بالسرعة في انجاز الاعمال ولاتحتاج لانتقال العميل الى موقع البنك ومقابلة الموظفين بينما يتطلب الامر فقط دخول العميل الى شبكة الانترنت والمرور الى الخدمة التى يريدها. وأيضاً تناولت الورقة ايضاً النقود الالكترونية او الرقمية مثل بطاقات مدفوعة سلفاً وغيرها من المعاملات الالكترونية الاخرى. وأيضاً تطرقت الورقة الى بعض مخاطر البنوك الالكترونية منها مخاطر التشغيل والذى يتمثل في عدم التامين الكافى للنظام، وعدم ملائمة تصميم النظم او انجاز العمل او اعمال الصيانة، بالإضافة لعدم الاستخدام من قبل العملاء.

هذا وقد قدمت الورقة دراسة حالة الصيرفة الالكترونية-موجز بنك فيصل الاسلامي السوداني يشمل النظام المصرفي (بنتابانك 2002)، نظام الفرع الافتراضي، الصرف الالى وخدمة نقاط البيع عبر بطاقات الخصم 2006، ونظام التحصيل الالكتروني 2007 و2010 و2012 ، ونظام الایداع النقدي عبر الصرافات الالية 2012 ، وخدمة التحصيل الالكتروني وشراء خدمات الكهرباء عبر الصرف الالى والموبايل المصرفي 2012 والفرع الالكتروني، والذى من المتوقع ان يبدأ العمل قريباً. الورقة الثالثة بعنوان حفظ الاموال العامة ، قدمها السيد / سمير ابراهيم ممثل ديوان الحسابات القومية بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، تناولت الورقة مفهوم المحاسبى واللوائح والمنشورات والقوانين(مهام واحتياضات الديون) ،بالاضافة الى حفظ الاموال العامة من خلال الاشراف والرقابة على حسابات أجهزة الدولة واعداد ضوابط تحكم الدورة المستندية في الرقابة وعمليات جرد الخزينة .

كما تطرقت الورقة الى الاجراءات المحاسبية في نهاية العام المالي، وكيفية معالجة وسحب الارصدة من الوحدات في نهاية العام المالي، علاوة الى السياسات المالية والمحاسبية واثرها على الاعتداء على امال العام من حيث أسبابه وانواعه والضوابط التي تحكمه.

ثم فتح باب النقاش حول الاوراق الثلاث المذكورة اعلاه، ونذكر على سبيل المثال مداخلات السيد/ د. سيد علي احمد ذكي وزير المالية الاسبق والسيد/ عثمان النذير وزير الدولة للمالية الاسبق، وذلك حول سياسات النظام المصرفي في الماضي والحاضر والمستقبل واثرها وانعكاس تأثيرها على الحياة الاقتصادية بالبلاد .

هذا وخلال فترة الاستراحة قام المشاركون في الورشة بزيارة المعارض المصاحبة والتي أقامها بنك السودان المركزي وبنك فيصل الاسلامي ووزارة المالية وشباب مركز ام درمان ووجدت هذه المعارض اقبالاً كبير واستحسان من الحضور.

المحافظه على سلامه الجهاز المصرفي ، ووضع الاجراءات واللوائح التي تحكم عملها وإنشاء بعض المؤسسات المساعد مثل صندوق ضمان الودائع المصرفي والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات حتى تنشط المصارف في تأدية دورها، بالإضافة الى تطور السياسات النقدية والتمويلية للبنك المركزي من دفع وتطوير النظم المصرفي وتطورات النقد الأجنبي وتطورات العملة ودور النظام المصرفي في تطوير التمويل الأصغر، إضافة إلى بعض المنشورات والقرارات التي تراعي التغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. دور سياسات بنك السودان المركزي في تحقيق السلامة المصرفية والمحافظة على استدامتها ليقوم الجهاز المصرفي بدور الوساطة المالية بصورة فعالة تمكنه من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تقديم التمويل و الخدمات المصرفيه الأخرى، هذا بالإضافة إلى تفادي الآثار السالبة التي تترتب على بعض المصارف، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان الثقة و ضعف التعامل مع الجهاز المصرفي، وقد أجريت بعض التحليلات على بعض المؤشرات الخاصة بالمصارف.

تطرقت الورقة الى تركيبة النظام المصرفي بالتفصيل للقطاع المصرفي في السودان والسياسات النقدية والتي تمثل في تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية لتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج القومي الاجمالي، وتحقيق حدة التضخم وتركيز مستوى الاسعار، تحقيق العدالة في الدخل والثروة، استقرار سعر الصرف وتحسين ميزان المدفوعات. كما أشارت الورقة الى محور استقرار وتطوير النظام المصرفي وسلامة الجهاز المصرفي.

الورقة الثانية بعنوان نحو غد مشرق للصيروفية الالكترونية بالسودان، قدمها السيد/ الباشمهندس محمد صلاح المفتى ممثل بنك فيصل الاسلامي، وقد استعرض تطور البنوك الالكترونية خاصة بعد ازدياد عمليات التجارة الدولية الالكترونية، حيث اصبح هنالك حاجة للتعامل مع البنوك الالكترونية، بدأت المصارف في تقديم الخدمات الى عملائها عبر ماكينة الصرف الالى التي تسمح للعميل بسحب مبلغ محدد من اممال من رصيده لدى البنك المعنى، ومن ثم تطور الامر الى مرحلة تقديم كشف حساب للعميل برصيده في البنك وايداع ما يريد من المبالغ في حسابه عبر تلك الماكينات والى ان تطورت الى ما يسمى البنوك الالكترونية.

كما تناولت الورقة مزايا البنوك الالكترونية المتمثلة في امكانية الوصول الى قاعدة اوسع من العملاء عبر العالم دون التقىيد، وخفض التكاليف المتمثلة في مصاريف التشغيل من تكاليف شراء الموقن والعمالة والصيانة والتي تعتبر معدومة بالنسبة للبنوك الالكترونية،

اختلال التوازن العالمي والحساب الجاري



أضواء
على

تظل اختلالات التوازن في الحساب الجاري العالمي تشكل أحد أهم المشاكل الاقتصادية العالمية في عام 2013. وهناك مطالبة باستعادة التوازن العالمي على نحو يدفع بلدان الأسواق الناشئة التي تتمتع بفوائض في المدفوعات- وخاصة الصين - إلى تحفيز الطلب الداخلي، مما يتيح للدول المتقدمة (وأكبرها الولايات المتحدة) بتخفيض عجزها وديونها العامة وبأقل قدر من المخاطر لتعافي اقتصاداتها. ويمكن للطلب الأجنبي الصافي الناتج عن انخفاض الفوائض في ميزان المدفوعات في الخارج أن يعوض جزئياً عن ضعف الطلب العام في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المثقلة بالديون التي من المفترض أن تعمل في الوقت نفسه على إحكام سياساتها المالية.

وتتلخص العملية التي أدت إلى هذه الاختلالات إن الحساب الجاري لأي اقتصاد يتكون من الفارق بين معدل الاستثمار ومعدل الأدخار. في عام 2007 كان معدل الأدخار لدى الولايات المتحدة 14.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن معدل الاستثمار لديها بلغ 19.6%， الأمر الذي أدى إلى توليد عجز في الحساب الجاري. حيث كان معدل الاستثمار في الصين ثابتاً عند نسبة 41.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان معدل الأدخار 51.9%， الأمر الذي انعكس في فائض كبير. ومشكلة عجز الحساب الجاري لا تتحضر في البلدان المتقدمة والفوائض في البلدان الناشئة. ذلك أن العديد من بلدان الأسواق الناشئة- بما في ذلك الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل وتركيا- تعاني في الواقع الأمر عجزاً في الحساب الجاري. وهناك أيضاً العديد من الدول المتقدمة التي تسجل فائضاً في الحساب الجاري: وقد حظي الفائض لدى ألمانيا بتغطية إعلامية جيدة منذ ظهور أزمة منطقة اليورو، ولكن اليابان وهولندا والترويج والسويد أيضاً لديها فوائض.

لذا، ففي حين تتطلب استعادة التوازن العالمي خفض الفوائض، فإن المعالجة لا تتلخص في تقليل الفوائض المتراكمة لدى الأسواق الناشئة من أجل السماح بانخفاض مواز لمستويات العجز في الدول المتقدمة. وفي الوقت الذي يتعقد



إعداد

د. مجدي الأمين نورين

الهند المنغولية. ولم تكن الفترة بين عامي 1870 و1913 - وهي فترة أخرى تميزت بالنمو السريع والعلومة- تتسم بالتوازن، وكان تمويلها يتم بواسطة المملكة المتحدة التي لعبت دور «بنك» العالم.

في الأعوام الستين الماضية، عملت الولايات المتحدة على دعم النمو العالمي عبر تسجيل عجز مستمر في الحساب الجاري. وبحسب نظام بريتون وودز الذي أسس بعد الحرب العالمية الثانية، أدارت الولايات المتحدة عجزاً مكْنَأً أوروبا التي مزقتها الحرب واليابان من إعادة البناء. وفي المقابل مولت أوروبا العجز الأميركي. ثم انهار النظام عندما قررت دول أوروبية - وخاصة فرنسا- التوقف عن تمويل ذلك العجز.

ولكن النموذج الاقتصادي ظل قائماً مع تدخل الاقتصادات الآسيوية لتمويل عجز الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه استخدام السوق الأميركي لتحقيق النمو السريع. والصين هي المستفيد الأخير والأكبر من النموذج الاقتصادي الذي أطلق عليه مسمى «بريتون وودز». من الواضح أن فترات النمو العالمي تكاد تتسم دوماً باختلالات التوازن السائدة، ولكن رغم أن تلك الاختلالات اتسمت بتشوهات الاقتصاد الكلي الناجمة عن اختلالات التوازن، فإنها دامت لأعوام أو حتى لعقود، وبالتالي فإن السؤال الحقيقي الآن هو: كيف يبدو

الجيل القادم من اختلالات التوازن المترابطة؟

من المرجح أن تواجه الصين قريباً عجزاً كبيراً للغاية في الحساب الجاري، وقد يكون كبيراً بالقدر الكافي لتمويل الولايات المتحدة، في ظل وفرة من الفوائض لبقية العالم. ومع تدفق رأس المال عبر شرائين النظام المالي العالمي، فإن ذلك يعمل على إعادة الاقتصاد إلى التضخم.

في نظام «بريتون وودز»، ستتحول الصين من «مصنع للعالم» إلى «مستثمر لصالح العالم»، وكل الأنظمة غير المتوازنة فإنه لن يخلو من التشوهات، ولكن هذا الترتيب قد يستمر لسنوات عديدة. الواقع أن اختلالات التوازن مترابطة، وكل منها يهدد النمو السريع المستدام. ولا بد من تحليل ومناقشة اختلالات التوازن العالمي وارتفاع مستويات التفاوت داخل كل بلد. وبهذا فقط قد يصبح في الإمكان معالجتها بشكل فعال.

فيه الاقتصاد العالمي في العقد الثاني من الألفية الثالثة، قد يكون خفض الفائض الألماني أكثر إلحاحاً من خفض الفائض الصيني؛ لأن خفض الفائض الألماني من شأنه أن يؤدي إلى فوائد مباشرة بالنسبة لأوروبا، حيث تكمن أكبر المخاطر التي تهدد التعافي العالمي. ولا تزال أزمة منطقة اليورو هي مصدر الخطر الأكبر على الاقتصاد العالمي، حيث أدت مخاوف المستثمرين إزاء استمرارية أزمة اليورو إلى ارتفاع اسعار الفائدة السوقية إلى مستويات عالية. على الرغم من أن بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي يوروستات أظهرت أن الفائض التجاري لمنطقة اليورو ارتفع في فبراير غير أن الفضل يرجع لانخفاض الطلب على الواردات وليس نمو الصادرات. وينظر إلى الفوائض الصينية والألمانية في الحساب الجاري باعتبارها عقبة أمام التعافي؛ لأنها تنتقص من الطلب الفعال العالمي المحتمل، وتساهم في تجاوز مستويات الأدخار المخطط لمستويات «الاستثمار المخطط» على مستوى العالم، وهي وصفة أكيدة للضغوط المئوية إلى الركود. ولكن التركيز المتزايد للدخول والثروات داخل العديد من البلدان، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لا بد أن يثير مخاوف «كينزية» مماثلة.

وهذا يعني أن الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة لن يتسم بالتوازن، بل بالعودة إلى اختلالات التوازن الكبيرة في الاقتصاد الكلي. ولكن رغم أن العديد من خبراء الاقتصاد يرون في هذا مشكلة، فإن التاريخ يثبت أن اختلالات التوازن السائدة كانت تميز كل فترات التوسيع الاقتصادي العالمي تقريباً⁽¹⁾.

فقد تماشت الإمبراطورية الرومانية مع عجز تجاري مستمر مع الهند لقرون من الزمن. ورغم أن تدفق الذهب إلى الخارج نتيجة لهذا تسبب في تدهور القيمة النقدية في الإمبراطورية الرومانية، فإن التجارة بينها وبين الهند ظلت تشكل العمود الفقري لل الاقتصاد العالمي. وعلى نحو مماثل، واجهت إسبانيا عجزاً مستمراً في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فمولته بالاستعارة بفضة الأندية.

وكان تدفق السيولة الناتج عن ذلك سبباً في نشوء طفرة ازدهار عالمية أفادت العديد من الاقتصادات، من إنجلترا الإليزابيثية إلى

(1) سانجيف سانيدھي خبير إستراتيجي عالمي لدى دويتشه بنك، بروجيكت سينديككت 2013.

في نهاية الاقتصاد العالمي ومستقبله - اقتصاد الازمات - نوريل روبيني- ستيفان ميهان 2006

حضر خبراء الاقتصاد والمالي من وقوع الازمات الكبيرة والطويلة المدى، الا ان هذه التحذيرات قوبلت بالتجاهل، حيث اعتقدت النخب المسيطرة علي ان الاسواق كيانات وهياكل مستقلة و ذاتية التنظيم، تتميز بالقوة والاستقرار من ناحية، كما يمكن الاعتماد عليالياتها في ادارة وتوجيه الاقتصاد من ناحية اخري. بالإضافة على هذا المنطق تم ابتكار ادوات مالية ومشتقات الوراق امالية الحديثة، وتم طرحها في الاسواق واعتبرت ميزة هامة في تعزيز بناء الراسمالية الحديثة، وبالتالي تم الادعاء بامكانية تحقيق التوازن المرن في الاقتصاد الوطني والعالمي.

عليه ظلت هذه التصورات تشكل قاعدة واساس كافة القرارات السياسية والاستراتيجيات الاستثمارية المعتمدة، مما جعل ظاهرة الازمات لاتنسجم مع سياق هذا المنطق. هذا واعتقد ان ظهور الازمات - ان حصل- مجرد صدفة غير محتملة، كما ان اثارها وقتية ومحدودة، بسبب امكانية التنبؤ بها، علاوة علي اعتقاد كثير من علماء وخبراء الاقتصاد علي انها ظاهرة تخص فقط اقتصاديات البلدان النامية المختلفة والناهضة، ولا تشمل اقتصاديات البلدان والقوى العظمي، مثل الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من البلدان الصناعية المتطرفة. عموما يعتبر الكتاب مساهمة حقة في تطوير تخصص جديد في العلوم الاقتصادية، يمكن ان يطلق عليه «اقتصاد الازمات»، حينما اصبحت الازمات محور واساس علم الاقتصاد، كما احتلت موقع في التحليلات والمعالجات الاقتصادية. لذا قمت تسمية الكتاب باصداره الاصلي باللغة الانكليزية «اقتصاد الازمات».

وبحسب مفاهيم الكتاب تعتبر الازمة مرحلة متطرفة لانتعاش والازدهار الاقتصادي، تليها فترة تراجع وانهيارات كارثية، لذا انها ليست ظاهرة استثنائية، بل قاعدة تشمل كافة البلدان المتطرفة، النامية والناهضة علي حد سواء.

يرجع تاريخ الازمات الي ما قبل الراسمالية، مع ذلك تظل الازمات تلعب دورا متميزا في اطار نمط الانتاج «الراسمالي»، كما اصبحت تشكل مفصلا عضويا مترايضا مع جينات الراسمالية الوراثية بجانب العوامل التي تفضي علي الراسمالية حيويتها مثل قوة الابداع والابتكار، القدرة علي تقبل المخاطرة في العمل والتعايش معها، نري ان المضاربات وعمليات الاقراض المنفلته



إعداد

مصطفى عبد القادر دينار

ادارة البحوث والتنمية

البنوك المركزية بخطوات في وضع الاسس والبنية لفمارات مباريات قادمة؟ من جهة اخرى... ماذا تعني المطالب المتزايدة بضرورة تبني تنظيمات جديدة للسوق؟ هل سيتمكن منها نظام مالي قوي ونشيط من ناحية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام من ناحية اخرى.

هل كانت المعالجات المتخذة لتطويق الازمة الحالية في كافة دول العالم مجرد اجراءات تجميلية عاجزة عن مواجهة تهديدات الازمات في المستقبل؟ او انها عاجزة عن تصدی لحدث فمارات مباريات جديدة؟ وما هي التبعات طويلة الاجل للإجراءات السياسية، مثل حزم وبرامج الانعاش الاقتصادي، او اجراءات الطوارئ وغيرها، التي تم اعتمادها من قبل البنوك المركزية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول؟ ما هو مستقبل النموذج الاقتصادي الانكلي- سكسوني لرأسمالية عدم التدخل الحكومي؟ وما هو مستقبل الدولار؟ هل تؤشر الازمة الحالية بداية طريق في نهاية الهيمنة الاقتصادية الاميركية من ناحية، صعود الصين وغيرها من البلدان الناهضة من ناحية اخرى؟ كيف يمكن تحويل تفعيل اصلاحات النظام الاقتصادي العالمي لتصبح وسيلة ناجحة و هامة للحد من اضرار الازمات في المستقبل ؟

عليه تعبير كافة المسؤوليات المثارة اعلاه ليست نظرية او افتراضية. فالاقتصادي والمفكر كينز على حق، حينما اكد قبل 70 عاما على ان افكار علماء الاقتصاد وفلاسفة السياسة - بغض النظر عن محتواها او مصادقتها - تظل فاعلة ومؤثرة اكثر مما يعتقد المجتمع وعامة الشعب، وبالتالي تظل هذه الشريحة تحكم بالعالم. ان التصورات والتفسيرات للازمات المالية الصعبة انطلقت منذ اجيال طويلة من افتراضات اساسية قد لا تكون دائما على خطأ، لكنها ظلت تعيق الفهم الحقيقي لسبب ونتيجة الازمات.

هذا ولأجل تعميم الاستفادة من الكتاب من قبل شرائح عريضة من القراء، وطلبة العلوم الاقتصادية والمالية تم تناول تحديد بعض المفاهيم الشائعة حاليا في اسوق امال منها: المخاطرة او المخاطرة الاخلاقية، الرافعة الاقتصادية والتنموية، توريق الديون، عجز الحساب الجاري مشتقات ومحطات الائتمان، فخ التصفيات وغيرها من المفاهيم الحديثة.

من هنا تم التأكيد على الترابط والعلاقة الخاصة بين الرأسمالية ونشوء الازمات ابتداء من احداث هولندا عام 1630 وما اطلق عليه «جنون واوهام زنابق الخزاعي» فقاعة بحر الجنوب عام 1720، الازمة المالية الكونية عام 1825. اضافة الى ازمات القرن العشرين منها الرعب المالي عام 1907، الازمة الاقتصادية العالمية في عقد الثلاثيات، الازمات المالية العديدة في البلدان المتطرفة والناهضة في عقد الثمانينيات.

من الاستقراء التاريخي للأزمات، تبين جليا ان الازمات ليست حسبما يعتبرها علم الاقتصاد الحديث، على انها احداث او ظواهر استثنائية وبالتالي استخدمت الكلمة كنهاية عنها «طيور الارواح الابيض» للتدليل على

والانهيارات المتكررة كلها اصبحت سمات مميزة لها في العهد الجديد. هذا واخذت ازماتها تنتشر مثل حيوانات اليفة واصبحت تتشابه لحد كبير مع العواصف والاعاصير، حتى ان سلكت مسارات منظورة او غيرت مسارات اتجاهاتها بين حين وآخر. هكذا تضعف الازمات ربما تتشعش وتتشظت دون تحذير سابق. عليه حاول الكتاب تفسير القوانين التي تخضع لها مثل هذه العواصف والاعاصير الاقتصادية، كما حاول كيفية التعرف عليها، والتنبؤ بها، وذلك بهدف تحاشي حدوثها. انطلاقا من الازمة الحالية تطرق فصول الكتاب اللاحقة الى كيفية وضع التنبؤات بالازمات، وتحاشي حدوثها، وكيفية ازاله او معالجه اضرارها، اضافه الى توصيف الكواكب المطلوبة التي يجب تضمينها النظام المالي للتقليل من الاعاصير الاقتصادية الكارثية.

من اجل فهم واستيعاب هذه القضايا، حاول الكتاب الاجابه على عدد من التساؤلات المعلقة والغير محسومة بشان الازمة الحالية منها: كيف تولدت فمارات مباريات التي ادت بدورها الى مثل هذه الانهيارات الاقتصادية والمالية الكارثية؟ هل نجمت فمارات مباريات نتيجة ممارسات المؤسسات والبنوك والشركات سلوكية اعمال ونشاطات محفوفة بمخاطر كبيرة؟ هل حصلت مثل هذه التطبيقات بسبب غياب التشريعات والأنظمة الضابطة، او بسبب الافتقار الى الرقابة الحكومية؟ هل سيقود التدخل الحكومي في السوق المالي الى خلق فمارات مباريات جديدة في المستقبل؟

بلاشك تتجاوز الاجابة على هذه التساؤلات المطروحة الترف او المناورات الفكرية، خصوصا تخضع الاجابات عنها، لتصورات وتفسيرات مختلفة بل متناقضة، التي تقود بدورها الى طرح وصفات علاجية رديكالية متباعدة لهذه الازمة.

أيضاً تم التطرق الى اسباب حدوث الازمة الحالية تحديدا في هذا التاريخ؟ هل نجم ذلك بسبب غياب الثقة او الافتقار الى ما اطلق عليه كينز «غياب الموهب الرأسمالية»؟ ام حصلت الازمة من حقيقة تمكّن قطاعات واسعة مفلسة يجب تصفيتها اعمالها، في الحصول بسهولة على تمويل خارجي؟ تبعا لذلك... هل ظهرت الازمة الحالية بسبب الافتقار الى السيولة النقدية (اي انها ازمة سيولة) او بسبب قصور العديد من المؤسسات في الابفاء وتسديد ديونها (ازمة الایفائية)؟ ان صحت المقوله الثانية فيما هي تبعات ذلك على المستقبل؟

انطلاقا من اعلاه تمكّن الكتاب من اشتقاء سلسة تساؤلات جديدة من اهمها:

هل تدخل البنوك المركزية في كافة بلدان العالم في صعود الازمة الى القمة، وقيامها في توفير القروض للمؤسسات في النظام المالي، ساعد من جانبه ايقاف تدهور الاوضاع، وتلافي انحدارها نحو الاسوء؟ هل شجعت الاجراءات المتخذة هذه، تشجيع المؤسسات في استمرارها بمارساتها السابقة الضارة، غير المسؤولة المحفوفة بالمخاطر الكبيرة، وبالتالي قامت

المالي العالمي من ناحيه اخرى؟ هل سيمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق معدلات نموه السابقة وفي فترة زمنية سريعة؟ ام هناك لاتزال امام العام سنوات عجاف، وفترة انتظار قد تطول لعقود طويلة؟ هل ستساهم السياسيات النقدية التوسعية التي تم تبنيها من قبل البنوك المركزية والحكومات في وضع البنية الجديدة لفقاعات مضاربالية قادمة؟ كيف سيتم التعامل ومعالجة الديون الكبيرة المتراكمة التي تولدت بسبب الازمة؟ ماهي البلدان والحكومات التي ستقوم بتبني سياسية نقدية تضخمية من اجل اطفاء ديونها؟ هل ستتشكل سياسية الانكماش خطرا كبيرا علي حركة الاقتصاد العالمي؟ ما هو مستقبل العولمة واقتصاد السوق؟ وهل سيتم التحول الى سياسة التدخل الحكومي التوسيع في الاقتصاد والمال وماهي تبعات ذلك؟ من ناحية طرح الكتاب الحوار والجدل حول مستقبل الولايات المتحدة الاميركية والصين؟ هل قاربت اميركا حافة التراجع والهبوط.. هل المستقبل سيكون حصرا للصين. بالطبع لاتوجد اجابات قاطعة حول هذه التساؤلات وتم بهذا الخصوص طرح اراء وسيناريوهات عديدة ومختلفة.

تم طرح تساؤلات:

*هل العولمة الواسعة ستعمل علي زيادة او تقليل احتمالات حدوث الازمات مستقبلا؟ كيف يمكن معالجة او ازالة حالة الاتوازن العالمي الذي بدوره قاد الي نشوء الازمة؟ هل يمكن اصلاح الراسمالية الكونية؟

ان الاجابة علي التساؤلات في المستقبل تستلزم مراجعة الماضي حسبما اكده الكتاب حيث ان التجارب التاريخية المتراكمة تشكل عنصرا هاما ومفيها في هذا الصدد. وفي اطار هذا السياق طرحت مقولات من كينز في عام 1933 «ان وقوع العالم والاقتصاد العالمي في احضان الراسمالية الفردية والعالمية المفترضة بعد الحرب العالمية الاولى يعتبر ليس فشلا بل اخفاق الراسمالية بالالتزام بسماتها الجميلة وابدعاتها الذكية وحسناتها. هكذا ظلت قد لاتعجب الجميع، بل ربما بدء كثيرون تدريجيا في بغضها... مع ذلك تظل الاجابة عصية، حينما يطرح السؤال عن البديل عنها، او ربما يظل الجميع في حيرة او بل عاجزون عن توفير اجابة مطلوبة مقنعة حول ذلك».

لقد حاول الكتاب تجاوز القصور هذه، حينما سعى في تقديم مساهمة جادة في هذا المجال مستهدفا توفير التفسيرات الضرورية حول ضرورة اصلاح الراسمالية التي ارهقت عالمنا المعاصر بكثرة ازماتها المتتالية، ففي حين ان اصلاحات اقتصاد السوق في عديد من الدول الناهضة ادى الى انقاذهما والقضاء علي الفقر والتخلص المستوطن، نمت بذات الوقت وتيرة حدوث الازمات المالية والاقتصادية، سواء في الدول الناهضة والصناعية علي السواء.

ندرتها، بل انها حسب راي الكتاب ظواهر متكررة شائعة، يمكن ببساطه التنبؤ بها، كما يسهل فهمها. عليه فهي مثل طيور «الاوز الابيض» المتواجدة بكثرة. من هنا اطلق علي الفصل الاول هذه التسمية «طيور الاوز البيضاء».

وتأتي معالجة الاسباب الهيكيلية للازمات. فمنذ بداية الازمة ساد اعتقاد في ان الديون والرهون العقارية الاصيلية التي عجز عن تسديدها وتحولت الي اصول باالية او وهمية هي السبب الحقيقي للازمة بعدها نقلت عدواها الي الاقتصاد امامي الكوني السليم. لقد حاول الكتاب تفنيد هذه التصورات الغريبة وتسائل عن كيفية امكانية حدوث تطور امتد لعقود طويلة كما تم تشيد وبناء نظام مالي عالمي استند فعلا علي اصول وهمية واوراق مالية غير مامونة او مدعومة باصول مادية حقيقة.

هذا وينطبق ذلك ليس فقط علي الادوات المالية الجديدة المبتكرة الدخلية والوهمية، بل ارتبط عموما لظهور نظام مالي موازي خليط من مؤسسات اقراض عقاري وصناديق مضاربات «التحوط» وبنوك الاستثمار وصناديق اسوق العملات النقدية، وغيرها من القوي الجامحة والفاعلة في السوق، التي تلبيت لبوس المصارف التجارية التقليدية.

هذا وتم التطرق الى محاولات تفسيرات اخري للازمة وتم التركيز هنا علي ما يطلق عليه «المجازفة الاخلاقية وما ولدته من مشكلات حينما تم عبرها تنشيط الممارسات غير المسؤولة، المحفوفة بالمخاطر الضخمة للقوى المشاركة في الاسواق، وعن طريق مثل هذه الاساليب امكانية توفير انقاذ المؤسسات ونشاطات الاعمال من قبل قوي اخرى متواجدة في الاسواق، او انها سوف لاتتحمل مسؤولية تبعات تصرفاتها.

يدور النقاش حول الاخفاق المتتجذر لرقابة الدولة او الرقابة المهنية للاعمال التجارية والمالية والاقتصادية، كما تمت محاولة تفادي التفسيرات المتناقضات حول الرقابة الحكومية وهل نشطت او حجمت السلوكات المضاربة في الاسواق المالية. هذا ويرى البعض ان معالجة هذه المشكلة والبت فيها، قضية معقدة، ربما تتجاوز الفهم الانساني السليم، مما جعله يستخلص، رغم اختلافه اطروحات معسکر الفكر المحافظ والليبرالي حول رفضها التدخل الحكومي مع ذلك يري ان التدخل الحكومي او عدمه لم يتمكن من تحقيق انجازات كبيرة بخصوص حسم او معالجة الازمات..

طرح الكتاب في ملاحظاته الختامية نظرة مستقبلية للاقتصاد العالمي، حيث تم ابراز المخاطر المحتملة التي تهدد الاقتصاد العالمي، رغم الدلائل المنظورة لمعالجة الازمة الحالية، مع ذلك تظل حالة عدم يقين شديدة خاصة بما يتعلق بالعوامل التي يمكنها ان تلعب دورا حاسما في صعود او هبوط معدلات نمو الاقتصاد العالمي من ناحية، والنظام

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية



أحداث
اقتصادية

إتفاق دولتي السودان على تنفيذ اتفاقيات التعاون

اتفق دولة السودان وجنوب السودان في 12 مارس 2013 على تنفيذ اتفاقيات التعاون المبرمة بينهما في سبتمبر/أيلول من العام الماضي . وذلك خلال أحدث جولة من المباحثات بين الجانبين بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا. حيث وقع من الجانب السوداني كبير المفاوضين السودانيين إدريس محمد عبد القادر ومن جنوب السودان باقان أموم ، وتم تحديد جدول زمني لاستئناف تدفق النفط. أما القضايا العالقة، ومن بينها أبيي والحدود، فستُبحث في جولات لاحقة، وبدأت الدولتان إجراءات سحب قواتهما من المنطقة العازلة على الحدود المشتركة تمهيدا لإرساء منطقة منزوعة السلاح تفيذا للترتيبات الأمنية المتفق عليها سابقا. يذكر أن جنوب السودان قد أوقف كامل انتاجه النفطي -الذي يبلغ 350 ألف برميل يوميا- قبل أكثر من عام في خلاف مع الخرطوم بشأن رسوم مرور الصادرات. وفي الجانب المصري ، اتفق البنك المركزيان لدولتا السودان وجنوب السودان يوم السبت 30/مارس /2013، في ختام المفاوضات التي جرت في الخرطوم على فتح حسابات لكل منهما في الدولة الأخرى للاعتمادات المالية. كما اتفق الجانبان على تشجيع البنوك التجارية التابعة لهما على فتح فروع لها في الدولتين، وعلى أن يقدم بنك السودان المركزي دعماً فنياً للبنك المركزي في دولة الجنوب. كما اتفق الجانبان على نظام للدفع بين الدولتين.



إعداد
الحسين إسماعيل حسين بدرى

ادارة البحوث والتنمية

رئيس الجمهورية يوقع على القانون الجديد لتشجيع الاستثمار لعام 2013

وقع المشير عمر حسن احمد البشير رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الأعلى للاستثمار على مشروع قانون تشجيع الاستثمار للعام 2013م. وأكد السفير/ احمد شاور - الأمين العام للجهاز القومي للاستثمار أن مشروع قانون الاستثمار الجديد 2013 هدف إلى إزالة كافة العقبات التي تعترض المستثمرين وتهيئة البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من رؤوس الأموال. وأضاف بان القانون يتضمن إعفاء السلع الرأسمالية من ضريبة القيمة المضافة ومنح فترة سماح عشر سنوات للمشروعات الإستراتيجية ، واختصار المعاملات في نافذة موحدة وتوفير الحماية للاستثمارات والمستثمرين. ويحجب القانون الجديد يستطيع المستثمر الحصول على كافة الإجراءات والتسهيلات من خلال نافذة موحدة تضم مفوضين من الوزارات يحملون الصفة القانونية في استكمال واستخراج المعاملات الخاصة بالمستثمرين كما يمنح القانون المستثمرين في المناطق الأقل نمواً مزايا وإعفاءات تشجيعية .

السودان ينال جائزة أحسن جناح في معرض أديس أبابا التجاري الدولي

وقد تم إعداد مجموعة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات المبدئية بين الجانبين. وقد احتفلت شركة سودا اكسبيو المنظمة للجناح بيوم السودان خلال فعاليات المعرض تحت رعاية السفارة السودانية بأديس أبابا وممثلي غرفة التجارة الأثيوبية الذين تحدثوا عن ضرورة تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وتفعيل الاتفاقيات التجارية بين البلدين، وضرورة مشاركة الشركات والمصانع الأثيوبية في المعارض السودانية خاصة معرض الخريطوم الدولي.

حاز السودان على جائزة أحسن جناح في معرض أديس أبابا التجاري الدولي خلال الدورة رقم (17) في شهر مارس 2013م، حيث نظمت مشاركة السودان بالمعرض شركة سودا اكسبيو للمعارض والمؤتمرات بمشاركة (11) شركة سودانية كبرى برعاية وزارة التجارة الخارجية. وأكيد المشاركون في المعرض أن السوق الكبير للمنتجات السودانية تجد قبولاً عند المستهلك الأثيوبي خاصة في مجالات مواد البناء من حديد وأسمنت والألومنيوم ، بالإضافة للمواد الغذائية بأنواعها.

ختتام القمة الاقتصادية العربية بالرياض

إنعقدت القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة خلال يناير 2013 بمدينة الرياض. وقد شملت مداولات القمة عدد من الموضوعات، من بينها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، والإستراتيجية العربية لاستخدامات الطاقة المتتجدة حتى عام 2030 كخطوة مستقبلية بعيدة النظر، والأهداف التنموية للألفية، والبورصة العربية المشتركة. وقد تم إعتماد مشروع الاتفاقية الموحدة في صيغتها المعدلة بشأن الاستثمارات العربية في الدول الأعضاء، تنص الاتفاقية على ضرورة قمع المستثمر العربي بحرية الاستثمار في إقليم أي دولة طرف في المجالات المتاحة وفقاً للأنظمة والقوانين، وذلك في حدود نسب المشاركة في الملكية المقررة في قانون الدولة الطرف فيها، كما يتمتع المستثمر بالتسهيلات والامتيازات والضمانات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية. وتؤكد الاتفاقية على الدول الأعضاء التعهد بحماية الاستثمارات وعوائدها، وأن تتمتع رؤوس الأموال العربية في الدولة الطرف بمعاملة عادلة ومنصفة في جميع الأوقات. كما اعتمدت القمة أيضاً الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتتجدة خلال الفترة 2010-2030، مما سيفتح المجال أمام إقامة سوق عربية لأجهزة ومعدات الطاقة المتتجدة التي تعمل على توفير فرص عمل جديدة بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص.

القمة الأفريقية تختتم أعمال (الوحدة والنهضة الأفريقية)

مفوضية الاتحاد الأفريقي دعوة كل الاطراف المعنية بالتعامل مع الملكية الفكرية، إلى تطبيق هذا القرار قبل حلول قمة مايو 2013. واتفقت القمة على أن يعمل رئيس المؤتمر الوزاري الإفريقي حول البيئة كمنسق على المستوى الوزاري، كما تبنت القمة مقترن بوركينافاسو حول «تشجيع المعرفة الحيوية من أجل تنمية عاجلة ومستدامة لافريقيا». وبشأن دعم اجندة التنمية الأفريقية لما بعد عام 2015، احيطت القمة بمقترن غينيا التي تتعلق بإنشاء «ائتلاف الجنوب - الجنوب» لدعم افريقيا لما بعد 2015 ووافقت من حيث المبدأ على اقامة هذا الائتلاف لمساعدة القارة في اعداد وبلورة اجندة افريقيا لما بعد 2015.

اختتمت القمة الأفريقية العادمة العشرين التي عقدت بأديس أبابا تحت شعار «الوحدة والنهضة الأفريقية» أعمال الدورة العشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي خلال الفترة 28-21 يناير 2013، وقد التزم رؤساء الدول والحكومات المشاركة بضمان تطبيق قرارات وإعلانات القمة. حيث وافق زعماء القارة على إنشاء «المرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار» في جمهورية غينيا الاستوائية، وإنشاء المعهد الأفريقي للإحصاءات في تونس . ودعوا الدول الاعضاء وشركاء التنمية إلى توفير المساعدة الفنية والدعم المالي لانشاء المرصد ودعم برامجه. كما قررت القمة إنشاء «المنظمة الأفريقية لحماية الملكية الفكرية» وطلبت من

اجتماعات مجموعة العشرين

القانون الدولي والمحلي بهدف عدم خضوعها للضريبة ، وطالبت دول فرنسا وبريطانيا وألمانيا قمة مجموعة العشرين ب موقف حاسم تجاه الشركات العالمية التي تمارس التهرب الضريبي من خلال تشديد القوانين. كما تناول السيد رئيس مجموعة البنك الدولي / جيم يونغ كيم ظاهرة تغير المناخ التي باتت تشكل خطراً جلياً ومبادر . ولم تتضمن مسودة البيان الخاتمي للقمة خططاً لوضع أهداف جديدة من أجل خفض الديون وذلك بسبب الوضع الهش لل الاقتصاد العالمي .

اجتمعت في فبراير 2013 قمة مجموعة العشرين بمنتجع كان جنوب فرنسا تحت شعار (علم جديد، افكار جديدة) على اساس أنها قمة لانقاذ الاقتصاد العالمي من الركود. حيث إجتمع وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين لبحث مشكلات دول اليورو ، وتجنب خفض قيمة العملات وعدم دخولها في سباق لخفض أسعار العملات (حرب العملات) . كما تناولت مشكلة تعزيز الرقابة المالية خاصة في جانب تدفقات رؤوس الأموال في مجال الاعمال المرتبطة بالتقنيات حيث تستغل بعض الشركات

الدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي (الصالح الإسلامي): تحديات جديدة وفرص متنامية



وتم استعراض عدد من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وذلك بهدف التخفيف من الفقر ودفع عجلة التنمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتصدي للتحديات التي تواجه الأمة المسلمة والحفاظ على مصالحها. وتشمل هذه القضايا التعاون الاقتصادي والتصدي للتحديات التي تواجه الأمة المسلمة والحفاظ على مصالحها. وتشمل هذه القضايا التعاون والبيئة وتغير المناخ . وقرر مؤتمر القمة أيضاً تعيين مرشح المملكة العربية السعودية، معالي السيد إياد أمين مدني كأمين عام لمنظمة التعاون الإسلامي لمدة خمس سنوات اعتباراً من 1 يناير 2014 م.

انعقدت الدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي في القاهرة، في 6-7 فبراير 2013. وحضر القمة زعماء الدول والحكومات لسبعة عشر دولة، ومثلت الدول الأعضاء الأخرى على مستوى رؤساء وزرائها و / أو وزراء خارجيتها. وتهدف القمة إلى استعراض مشترك للوضع الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحليل تأثيرها على الأمة الإسلامية في إطار الموضوع العام «العالم الإسلامي: تحديات جديدة وفرص متنامية». وناقش رؤساء وفود الدول الأعضاء القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم العالم الإسلامي.



واشارت موديز ايضاً في بيان الى «تحديات» تواجهها البلاد لجهة ضبط اوضاع الميزانية في الوقت الذي ضعفت فيه قدراتها على استيعاب الصدمات الاقتصادية. إلا ان الوكالة مع ذلك أشارت بقوة الاقتصاد البريطاني «العالي التنافسية» و «المتنوع بشكل جيد» وعلى ان «الملاعة المالية لبريطانيا تبقى عالية جداً».

يدرك أن الجنيه الاسترليني شهد تراجعاً في قيمته أمام العملات العالمية منذ بداية العام 2013 وسط مخاوف من أن تفقد بريطانيا تصنيفها الائتماني الممتاز.

خفضت وكالة التصنيف الإئتماني موديز العالمية التصنيف الائتماني لبريطانيا. وقامت الوكالة بتحفيض التصنيف من (AA ايه ايه) وهو ما يوصف بالتصنيف الممتاز إلى (Aa1 ايه ايه 1) وشارت الوكالة الى ان هذا التحفيض يرجع إلى «ضعف» آفاق النمو في بريطانيا. كما تضمن تقرير موديز تراجع قيمة الجنيه الاسترليني أمام العملات العالمية حيث أشار إلى «الضعف المتواصل لآفاق (النمو) في الأداء المتوسط» لبريطانيا. وقالت انها تتوقع ان تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلاد «سيمتد الى النصف الثاني من العقد» الحالي.

اليابان تقر حزمة محفزات جديدة لإنعاش الاقتصاد

يدرك أن الاقتصاد الياباني كان قد تأثر سلباً نتيجة التراجع في الصادرات وسط تباطؤ الطلب العالمي، خصوصاً الأسواق الأمريكية ومنطقة اليورو والصين، وضعف الاستهلاك المحلي، حيث يواجه ثالث أكبر اقتصاد في العالم ركوداً تعاقب عليه فصيلين متتالين. ويدخل ضمن خطط الإنفاق إعادة بناء المناطق التي دمرها زلزال تسونامي في عام 2011، بالإضافة لدعم الاقتصاد الإقليمي وزيادة الاستثمار في التعليم والضمان الاجتماعي.

وافقت الحكومة اليابانية في يناير 2013 على تطبيق حزمة جديدة من المحفزات المالية تبلغ قيمتها 10.3 تريليون ين (116 مليار دولار)، تخصص للإنفاق على البنية التحتية، وأيضاً هنالك محفزات للشركات لتعزيز الاستثمار. وتؤكد التقديرات أن المحفزات الجديدة ستدعم معدل نمو الاقتصاد الياباني بنسبة 2 في المائة وستسهم في توفير 600 ألف فرصة عمل.



مؤشرات
اقتصادية



إعداد
مناهل هباني

إدارة الإحصاء

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007
(100 = 1990) سنة الأساس

الفترة	الدخل الدنيا	الدخل العلية	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005				
35,041.4	34,909.4	34,078.3	(8.5)	(9.9)
دسمبر				
2006				
39,968.1	40,392.1	39,629.8	(15.7)	(15.1)
دسمبر				
2007				
43,258.6	43,948.4	42,854.7	(8.8)	(8.2)
دسمبر				

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2011
(100 = 2007) سنة الأساس

الفترة	كل السودان	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
2008			
113.8	120.5	116.9	(18.8)
دسمبر			(11.5)
2009			
129.7	135.9	132.7	(12.8)
دسمبر			(14.0)
2010			
149.3	157.0	153.0	(15.5)
دسمبر			(15.1)
2011			
173.8	190.4	181.9	(21.3)
دسمبر			(16.4)
2012			
178.5	198.5	188.3	(22.3)
يناير			(16.2)
182.3	201.9	191.9	(23.5)
فبراير			(19.0)
185.3	204.1	194.5	(24.3)
مارس			(20.4)
195.1	216.0	205.4	(31.0)
ابريل			(26.1)
201.1	222.2	211.5	(32.2)
مايو			(28.5)
221.2	243.1	232.0	(38.8)
يونيو			(35.3)
236.0	258.3	247.0	(43.1)
يوليو			(40.0)
244.7	269.6	257.0	(42.6)
أغسطس			(41.5)
244.4	265.9	255.1	(41.7)
سبتمبر			(41.2)
243.0	268.6	255.6	(47.8)
أكتوبر			(42.3)
244.5	272.9	258.6	(49.5)
نوفمبر			(43.0)
248.0	277.9	262.8	(46.0)
ديسمبر			(42.7)
2013			
257.6	283.7	270.4	(43.0)
يناير			(44.3)
269.8	294.3	281.7	(45.8)
فبراير			(48.0)
273.6	302.2	287.6	(48.1)
مارس			(47.7)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار بين بنك السودان المركزي

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
مارس*	2.7747	2.7885
يونيو	2.6702	2.6836
سبتمبر	2.6702	2.6836
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
يناير	2.6702	2.6836
فبراير	2.6702	2.6836
مارس	2.6702	2.6836
أبريل	2.6702	2.6836
مايو	2.6702	2.6836
يونيو	3.0202	3.0353
يوليو	4.4037	4.6239
أغسطس	4.3980	4.6179
سبتمبر	4.3980	4.4200
أكتوبر	4.3980	4.4200
نوفمبر	4.3980	4.4200
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
يناير	4.3980	4.4200
فبراير	4.3980	4.4200
مارس	4.3980	4.4200

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
مارس	2.8714	2.8829
يونيو	2.7438	2.7542
سبتمبر	2.7473	2.7562
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
يناير	2.7447	2.7555
فبراير	2.7447	2.7553
مارس	2.7446	2.7554
أبريل	2.7446	2.7571
مايو	2.7454	2.7562
يونيو	3.3612	3.3753
يوليو	5.3313	5.3575
أغسطس	5.5443	5.5712
سبتمبر	5.7525	5.7812
أكتوبر	5.6295	5.6575
نوفمبر	5.5899	5.6560
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
يناير	5.7495	5.7781
فبراير	5.6258	5.6740
مارس	5.5899	5.6560

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (باليمني السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
مارس	2.8909	2.9025
يونيو	2.7494	2.7656
سبتمبر	2.7494	2.7603
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
يناير	2.7494	2.7604
فبراير	2.7494	2.7604
مارس	2.7494	2.7604
أبريل	2.7494	2.7604
مايو	3.6389	3.6560
يونيو	5.0629	5.0879
يوليو	5.3512	5.3789
أغسطس	5.7645	5.7930
سبتمبر	5.7842	5.8132
أكتوبر	5.7026	5.7335
نوفمبر	5.9277	5.9584
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
يناير	5.7567	5.7863
فبراير	5.6498	5.6797
مارس	5.6360	5.6662

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)
مؤشرات نقدية

مليون جنيه

2013				2012				2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان
مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر								
61,046.2	60,549.6	59,285.2	58,663.3	55,015.8	51,751.5	44,708.5	41,853.0	35,497.9	28,314.5	22,933.2	19,714.6	17,871.8	14,031.4	عرض النقود	
16,999.0	16,878.1	16,273.0	16,751.5	13,897.8	13,369.8	12,979.7	12,850.1	10,068.0	8,066.2	6,774.6	5,639.8	5,355.3	3,740.4	العملة لدى الجمهور	
16,211.5	15,302.4	15,048.2	14,241.9	14,175.6	13,462.2	13,193.5	11,999.9	9,840.3	8,040.2	6,855.4	5,727.8	5,161.9	4,447.6	الودائع تحت الطلب	
27,835.6	28,369.2	27,964.0	27,669.9	26,942.4	24,919.5	18,535.2	17,003.0	15,589.6	12,208.1	9,303.2	8,347.0	7,354.6	5,843.4	شبه النقود	
68,322.7	68,007.3	67,381.6	67,049.6	63,386.9	59,612.5	48,865.6	46,504.1	43,107.7	36,666.9	30,649.9	26,197.4	23,144.3	16,979.7	إجمالي أصول (خصوم) البنوك	
31,226.4	31,804.8	30,878.9	30,482.8	29,152.4	26,995.5	24,352.4	22,867.1	21,185.8	18,163.5	14,961.1	12,998.5	11,139.6	7,689.1	إجمالي التمويل المصرفى	
42,104.3	41,770.5	41,207.9	39,919.9	38,608.0	35,946.5	30,372.6	27,983.8	26,529.9	21,340.6	16,760.9	14,402.8	12,680.4	10,621.3	إجمالي الودائع المصرفية	
26.6	25.3	25.4	24.3	25.8	26.0	29.5	28.7	27.7	28.4	29.9	29.1	28.9	31.7	الودائع تحت الطلب / عرض النقود %	
27.8	27.9	27.4	28.6	25.3	25.8	29.0	30.7	28.4	28.5	29.5	28.6	30.0	26.7	العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	
45.6	46.9	47.2	47.2	49.0	48.2	41.5	40.6	43.9	43.1	40.5	42.3	41.2	41.6	شبه النقود / عرض النقود %	
74.2	76.1	74.9	76.4	75.5	75.1	80.2	81.7	79.9	85.1	89.3	90.3	87.8	72.4	إجمالي التمويل المصرفى / الودائع %	

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصري حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

السنة	القطاع	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005								
ديسمبر		394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006								
ديسمبر		995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007								
ديسمبر		1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008								
ديسمبر		1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009								
ديسمبر		1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	8,051.5	18,163.5
2010								
ديسمبر		2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	10,397.0	21,185.8
2011								
مارس		2,600.9	2,321.9	588.5	2,625.0	3,403.6*	10,367.2*	21,907.1
يونيو		2,550.9	2,359.0	559.9	2,592.0	3,664.9	10,978.7	22,705.4
سبتمبر		2,538.2	2,289.2	685.4	2,518.2	3,874.0	9,845.2	21,750.2
ديسمبر		2,501.7	2,245.1	855.2	2,484.4	4,149.5	9,923.2	22,159.0
2012								
يناير		2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.34	11,451.2	23,005.2
فبراير		2,690.6	2,737.5	667.5	2,350.2	3,465.89	11,905.4	23,817.2
مارس		2,671.1	2,898.5	661.9	2,362.4	3,803.20	11,955.4	24,352.4
أبريل		2,616.4	3,003.2	797.0	2,140.8	3,877.87	12,412.9	24,848.2
مايو		2,786.5	3,102.4	765.1	2,201.1	3,847.89	12,534.4	25,237.4
يونيو		2,886.1	3,375.7	703.8	3,761.5	4,097.69	12,170.6	26,995.5
يوليو		2,976.9	3,591.8	705.1	2,928.3	3,881.78	14,158.0	28,241.9
أغسطس		3,136.9	3,651.5	711.4	3,068.7	3,860.43	14,335.3	28,764.3
سبتمبر		3,302.1	3,627.0	823.8	3,179.6	3,707.4	14,512.5	29,152.4
أكتوبر		3,374.8	4,000.8	698.1	2,626.1	4,158.33	14,640.9	29,498.9
نوفمبر		3,556.2	4,172.0	786.0	2,710.8	4,534.13	14,285.7	30,044.9
ديسمبر		3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	15,757.9	30,482.8
2013								
يناير		2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.34	11,451.2	23,005.2
فبراير		3,834.1	4,306.7	1,020.1	2,138.8	4,199.88	16,305.1	31,804.8
مارس		3,805.6	4,484.5	1,106.6	2,236.7	3,647.2	15,945.8	31,226.4

تمويل الحكومة المركزية غير مضمون

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (7)
تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

	2012		2011		2010		2009		2008		2007		2006		(العام) الصيغة الإدارية
	بيانات - ديسمبر مارس	بيانات - يونيو- سبتمبر	بيانات - ديسمبر أكتوبر- يناير	بيانات - يونيو- سبتمبر	بيانات - ديسمبر أبريل- يناير	بيانات - ديسمبر مارس	بيانات - ديسمبر يناير								
3,230.8	3,505.2	2,700.9	2,626.0	3,559.1	3,761.9	3,371.7	3,689.3	3,476.6	11,474.1	8,186.3	6,899.7	7,315.1	5,559.1	الإجمالي	
49.8	52.4	47.7	49.5	52.4	65.3	55.8	52.5	64.7	51.9	52.3	47.0	58.1	53.4	%	
774.2	666.4	538.7	668.3	764.8	378.4	245.3	787.4	602.4	1,981.9	1,641.4	1,769.3	2,631.4	2,116.5	المشاركة	
11.9	10.0	9.5	12.6	11.2	6.6	4.1	11.2	11.2	9.0	10.5	12.1	13.0	20.4	%	
491.7	313.1	454.0	225.9	305.3	441.1	273.3	411.6	328.8	1,480.0	956.0	876.4	497.6	532.0	المضاربة	
7.6	4.7	8.0	4.3	4.5	7.7	4.5	5.9	6.1	6.7	6.1	6.0	4.0	5.1	%	
52.7	124.8	215.2	33.4	86.4	45.5	91.0	15.2	23.1	257.5	349.6	290.7	81.7	133.0	السلم	
0.8	1.9	3.8	0.6	1.3	0.8	1.5	0.2	0.4	1.2	2.2	2.0	0.6	1.3	%	
1,938.2	2,080.1	1,751.1	1,751.4	2,082.5	1,137.7	2,059.2	2,129.2	946.5	6,913.8	4,526.3	4,845.2	3,061.5	2,054.3	أخرى	
29.9	31.1	30.9	33.0	30.6	19.7	34.1	30.3	17.6	31.3	28.9	33.0	24.3	19.8	%	
6,487.5	6,689.6	5,659.9	5,305.0	6,798.1	5,764.7	6,040.5	7,032.7	5,377.4	22,107.4	15,659.7	14,681.3	12,587.3	10,394.9	المجموع	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%	

المصدر: بنك السودان المركزي
تمويل الحكومة المركزية غير مضمون

جدول رقم (8)
تدفق التمويل المصري في حسب النطاقات الاقتصادية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

	2013	2012		2011		2010		2009		2008		2007		2006		العام	
		يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يناير - يونيو	أبريل - يونيو	يناير - ديسمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يناير - ديسمبر	القطاع						
763,6	1,068.9	613,5	578.7	611.9	418.9	603.0	241.1	208.7	381.7	1,686.1	1,485.7	837.1	786.1				الزراعة
11.8	16.0	10.8	10.9	9.5	7.3	10.0	3.8	3.9	6.4	10.8	10.1	6.7	7.6	7.6	7.6	%	
1,054.7	1,162.3	1,099.1	1,191.9	1,124.2	1,583.1	1,307.6	1,307.4	1,332.9	848.0	1,556.5	1,904.0	1,314.3	848.5				الصناعة
16.3	17.4	19.3	22.4	17.5	27.5	21.6	20.5	24.8	14.2	9.9	13.0	10.4	8.2	8.2	8.2	%	
748.8	441.3	259.0	195.1	170.1	256.4	226.4	141.4	240.6	83.4	370.0	481.1	264.9	351.3				الايدار
11.5	6.6	4.6	3.7	2.7	4.4	3.7	2.2	4.5	1.4	2.4	3.3	2.1	3.4	3.4	3.4	%	
1,045.0	1,079.5	763.3	828.9	1,496.6	1,004.4	1,220.7	718.1	818.5	819.9	2,320.9	2,370.6	2,093.4	1,821.1				التجارة المحلية
16.1	16.1	13.4	15.6	23.3	17.4	20.2	11.2	15.2	13.8	14.8	16.1	16.6	17.5	17.5	17.5	%	
2,875.5	2,937.6	2,955.3	2,515.2	3,010.3	2,501.9	2,682.7	3,984.8	2,776.7	3,819.2	9,726.2	8,439.9	8,077.6	6,587.9				أخرى
44.3	43.9	51.9	47.4	46.9	43.4	44.4	62.3	51.6	64.2	62.1	57.5	64.2	63.4	63.4	63.4	%	
6,487.5	6,689.6	5,690.2	5,309.8	6,413.1	5,764.7	6,040.5	6,392.8	5,377.4	5,952.1	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9				المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%	

المصدر: بنك السودان المركزي
تمويل الحكومة المركزية غير مضمون

7. Campbell, J.Y., and Vuolteenaho, T. 2004. Inflation illusion and stock prices. *American Economic Review*, 94: 19 – 23.
8. Caporale, T., and Chulho, J. 1997. Inflation and Real Stock Prices. *Applied Financial Economics*, 7: 265-266.
9. Chatrath, A., and Sanjay, R. 1997. Stock Prices, Inflation and Output: Evidence from India. *Applied Financial Economics*, 7: 439-445.
10. Choudhry, T. 1998. Inflation and Rates of Return on Stocks: Evidence from High Inflation Countries. Discussion Paper, University of Wales Swansea, Department of Economics.
11. Duari, R., and Bhaduri, S. 2009. Stock Prices, Inflation and Output: Evidence From Wavelet Analysis. *Economic Modeling*, 26: 1089-1092
12. Fama, E. F. 1965. The Behavior of Stock-Market Prices. *Journal of Business*, 38: 34-105.
13. Fama, E. F. 1981. Stock Returns, real Activity, Inflation, and Money. *American Economic Review*, 71: 545-564.
14. Fama, E. F. 1982. Inflation, Output, and Money. *Journal of Business*, 55: 201- 231.
15. Fama, E. F., and Schwert, G. W. 1977. Asset Returns and Inflation. *Journal of Financial Economics*, 5: 115-146.
16. Fisher, I. 1930. The Theory of Interest. MacMillan: New York.
17. Gan, C., Lee, M., H. H. A. Yong and Zhang, J. 2006. Macroeconomic Variables and Stock Market Interactions: New Zealand Evidence. *Investment Management and Financial Innovations*, 3 (4): 89-101.
18. Geske, R., and Roll, R. 1983. The Fiscal and Monetary Linkage between Stock Returns and Inflation. *Journal of Finance*, 38: 1-33.
19. Hess, P.J., and Lee, B. 1999. Stock Returns and Inflation with Supply and Demand Disturbances. *The Review of Financial Studies*, 12 (5): 1203-1218.
20. Hu, X., and Thomas, D. 2000. The Variability of Inflation and Real Stock Returns. *Applied Financial Economics*, 10: 655-665.
21. Justin, L. 2005. Modeling Derivatives in C++. Wiley Finance.
22. Kirchler, M. and Huber, J. 2007. Fat Tails and Volatility Clustering in Experimental Asset Markets. *Journal of Economic Dynamics & Control*, 31: 1844-1874.
23. Linter, J. 1975. Inflation and Security Returns. *The Journal of Finance*, 30 (2): 259-280.
24. Mandelbrot, B. 1963. The Variation of Certain Speculative Prices. *The Journal of Business of the University of Chicago*, 36: 394-419.
25. Mofleh, A. 2011. Macroeconomic Determinants of the Stock Market Movements: Empirical Evidence from the Saudi Stock Market. Unpublished PhD thesis, Kansas State University.
26. Nelson, D. B. 1991. Conditional Heteroscedasticity in Asset Returns: A New Approach. *Econometrica*, 59(2): 347 – 370.
27. Poon, S.H. 2005. A Practical Guide to Forecasting Financial Market Volatility. Wiley Finance, England.
28. Sari, R., and Soytas, U. 2005. Inflation, Stock Returns, and Real Activity in Turkey. *Empirical Economics Letters*, 4 (3): 181-192.
29. Saryal, F. S. 2007. Does Inflation Have an Impact on Conditional Stock Market Volatility? Evidence from Turkey and Canada. *International Research Journal of Finance and Economics*, 11: 123 – 1333.
30. Spyrou, I.S. 2001. Stock returns and inflation: evidence from an emerging market. *Applied. Economics Letters*, 8(7): 447-450.
31. Talat, U., G. Y. Ibrahim, and Muhsin, K. 2011. The Day-of-the-Week Effect in the Saudi Stock Exchange: A Non-Linear Garch Analysis. *Journal of Economics and Social Studies*, 1(1): 9-23.
32. Sultan, Z. A. 2011. Inflation in Kingdom of Saudi Arabia: A Bound Test Analysis. *European Journal of Social Sciences*, 24: 237-245
33. Tarika, S., Seema, M., and Varsha, M. S. 2011. Macroeconomic factors and stock returns: Evidence from Taiwan. *Journal of Economics and International Finance*, 2(4): 217-227.
34. Taylor, S. J. 1986. Modeling financial time series. John Wiley & Sons, Chichester.
35. Wahlroos, B. and Berglund, T. 1986. Stock Returns, Inflationary Expectations and Real Activity. *Journal of Banking and Finance*, 10: 377-389.
36. Wang, P. 2003. Financial Econometrics: Methods and Models. Rutledge, London and New York.

market volatility for this month. This result is consistent with that of Cagan (1974) and Choudhry (1998). For GARCH model, inflation rate has a negative insignificant effect.

The impact of inflation on both conditional mean and conditional volatility:

The results of investigating the impact of inflation rate on both mean and variance equations are presented in Table 6.

Table 6: Results of the impact of inflation on both mean and conditional variance

Coefficients				
	Inflation not included	Inflation included	Inflation not included	Inflation included
	GARCH (1,1)	GARCH (1,1)	EGARCH (1,1)	EGARCH (1,1)
Mean Equation				
Constant (μ)	0.000889*	0.007635	0.001058*	0.002034
AR(1) (θ)	0.057346	0.040976	0.052817	0.054737
Inflation (λ)	-	-0.000279	-	-5.34E-05
Variance Equation				
Constant (ω)	5.92E-08	0.002231	-0.254859*	-0.313789*
ARCH (α)	0.567308*	0.148905	0.009058	0.391861*
GARCH (β)	0.629807*	0.492328	0.977518*	0.961073*
Asymmetric (γ)	-	-	0.624756*	0.228835*
Inflation (λ)	-	-5.99E-05	-	-0.026450*
Persistent ($\alpha + \beta$)	1.197115	0.641233	-	-

Note: * Denotes significance at the 1% level.

As in the previous estimations, inflation effect is negative but insignificant on both equations: the conditional mean and conditional variance. It can also be seen from results in Table 6 that the estimated GARCH coefficient is much lower when including the inflation rate.

7. Conclusions

This paper tries to shed light on the impact of inflation rate on stock market returns and conditional volatility for the Sudanese stock market since the establishment of the KSE index in September 2003. The data used consist of monthly observations of stock market index and inflation rates over the period of September 2003 to July 2012. The study employs the

Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (GARCH) methodology including both symmetric and asymmetric models.

The empirical results of the paper find a negative inflation effect on the conditional mean and conditional variance equations of the returns of the general market index implying that an increase in inflation rate in the previous period increases conditional market volatility this period.

The results of the asymmetric GARCH models in this paper have important implications for investors in the Khartoum stock market. They should look at the returns volatility (as a proxy for risk) revealed by the inflation rate when structuring portfolios and diversification strategies. Finally, further research on the impact of inflation on returns for different firms and sectors of Khartoum stock exchange will be useful.

References

1. Aliagidede, P., and Panagiotidis, T. 2010. Can Common Stocks Provide a Hedge Against Inflation? Evidence from African Countries. *Review of Financial Economics*, 19: 91-100.
2. Aliagidede, P. 2009. Relationship between Stock Returns and Inflation. *Applied Economics Letters*, 16: 1403-1408.
3. Asprem, M. 1989. Stock Prices Asset Portfolios and Macroeconomic Variables in Ten European Countries. *Journal of Banking and Finance*, 13: 589-612.
4. Bollerslev, T. 1986. Generalized autoregressive conditional Heteroscedasticity. *Journal of Econometrics*, 31: 307-327.
5. Bollerslev, T., and Wooldridge, J. M. 1992 Quasi-Maximum Likelihood Estimation and Inference in Dynamic Models with Time-Varying Covariances. *Econometric Reviews*, 11: 143-172.
6. Cagan, P. 1974. Common Stock Values and Inflation: The Historical Record of Many Countries. *National Bureau of Economic Research*. New York, NY, 1-10.

Variance equation

$$h(\sigma_t^2) = \omega + \beta_1 h(\sigma_{t-1}^2) + \alpha_1 \left\{ \left| \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \right| - \sqrt{\frac{2}{\pi}} \right\} - \gamma \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} + \lambda \ln F_{t-1} \quad (10)$$

The coefficient of inflation rate in all previous specifications measures the predictive power of previous inflation rate on stock market returns and volatility.

6. Empirical Results

The impact of inflation on conditional mean equation (only): Table 4 reports the results of estimating the conditional mean and the conditional variance equations of the AR(1)-GARCH(1,1) and AR(1)-EGARCH(1,1) models.

Table 4: Results of the impact of inflation on conditional mean only

Coefficients				
	Inflation not included	Inflation included	Inflation not included	Inflation included
	GARCH (1,1)	GARCH (1,1)	EGARCH (1,1)	EGARCH (1,1)
Mean Equation				
Constant (μ)	0.000889***	0.002674***	0.001058***	0.001831*
AR(1) (θ)	0.057346	0.061934	0.052817	0.063923
Inflation (λ)	-	-6.74E-05***	-	-4.17E-05**
Variance Equation				
Constant (ω)	5.92E-08	-3.14E-07*	-0.254859***	-0.333032***
ARCH (α)	0.567308***	0.349011***	0.009058	-0.011043
GARCH (β)	0.629807***	0.713722***	0.957518***	0.964388***
Asymmetric (γ)	-	-	0.624756***	0.717995***
Persistent ($\alpha + \beta$)	1.197115	1.062733	-	-

Notes: ***, **, * Denotes significance at the 1%, 5% and 10% level respectively.

Several conclusions can be drawn from the results in Table 4. The mean equation of the estimated AR(1)-GARCH(1,1) model shows that the coefficient related to AR(1) term θ is not significant for all models (whether inflation included or not), this indicates that the previous period returns has no significant role in determining the current stock market returns. The estimated coefficients of the variance equation are statistically significant and with expected signs. The significance of α and β indicates that, lagged conditional variance and lagged squared

disturbance have an impact on the conditional variance, in other words this means that news about volatility from the previous periods have an explanatory power on current volatility. As can be seen from Table 4, the estimated coefficient of the inflation rate is statistically significant negative for all estimated models; a result which is consistent of those by Linter (1975), Fama and Schwert (1977), Fama (1982), Geske and Roll (1983), and Caporale and Jung (1997) for US financial market and Wahlroos and Berglund (1986) and Asprem (1989). Moreover, Table 4 shows that; the sum of the two estimated ARCH and GARCH coefficients $\alpha + \beta$ (persistence coefficient) in the GARCH (1,1) is larger than one, suggesting that the conditional variance process is explosive. The estimated GARCH coefficient in the two GARCH and EGARCH models is lower when inflation included than the case of not taking inflation rate into account.

The impact of inflation on conditional volatility (only):

Table 5 reports the results of estimating the conditional mean and variance equations of the AR(1)-GARCH (1,1) and AR(1)-EGARCH(1,1) models.

Table 5: Results of the impact of inflation on conditional variance only

Coefficients				
	Inflation not included	Inflation included	Inflation not included	Inflation included
	GARCH (1,1)	GARCH (1,1)	EGARCH (1,1)	EGARCH (1,1)
Mean Equation				
Constant (μ)	0.000889*	0.001532	0.001058*	0.001333*
AR(1) (θ)	0.057346	0.032599	0.052817	0.016067
Variance Equation				
Constant (ω)	5.92E-08	0.002229	-0.254859*	-0.234206*
ARCH (α)	0.567308*	0.148656	0.009058	0.052801
GARCH (β)	0.629807*	0.504322	0.977518*	0.958683*
Asymmetric (γ)	-	-	0.624756*	0.522231*
Inflation (λ)	-	-6.03E-05	-	-0.013975*
Persistent ($\alpha + \beta$)	1.197115	0.652978	-	-

Note: * Denotes significance at the 1% level.

Now, inflation rate has a significant effect on the conditional volatility for the EGARCH model implying that an increase in inflation rate in the previous period increases conditional

where z_t is standardized residual returns (i.e. iid random variable with zero mean and variance 1), and σ_t^2 is conditional variance. The constraints $\alpha_1 \geq 0$ and $\beta_1 \geq 0$ are needed to ensure σ_t^2 is strictly positive (Poon, 2005).

In this model, the mean equation is written as a function of constant with an error term. Since σ_t^2 is the one – period ahead forecast variance based on past information, it is called the conditional variance. The conditional variance equation specified as a function of three terms: (i) A constant term: ω ; (ii) News about volatility from the previous period, measured as the lag of the squared residuals from the mean equation: ε_{t-1}^2 (the ARCH term); and (iii) Last period forecast variance: σ_{t-1}^2 (the GARCH term).

The conditional variance equation models the time varying nature of volatility of the residuals generated from the mean equation. This specification is often interpreted in a financial context, where an agent or trader predicts this period's variance by forming a weighted average of a long term average (the constant), the forecast variance from last period (the GARCH term), and information about volatility observed in the previous period (the ARCH term). If the asset return was unexpectedly large in either the upward or the downward direction, then the trader will increase the estimate of the variance for the next period.

The Exponential GARCH (EGARCH) model

Even if the GARCH models successfully capture the thick tail returns, and the volatility clustering, they are poor models if one wishes to capture the leverage effect since the conditional variance is a function only of the magnitudes of the past values and not their sign. In financial time-series, it has been stated that volatility behaves differently depending on whether a positive or negative shock occurs. This asymmetric relationship is called leverage effect, and describes how a negative shock causes volatility to rise more than if a positive shock with the same magnitude had occurred. To capture this asymmetry, different models have been developed and the one used in this

paper is the simple EGARCH(1,1) model. This model captures asymmetric responses of the time-varying variance to shocks and, at the same time, ensures that the variance is always positive. This model was developed by Nelson (1991).

In macroeconomic analysis, financial markets and corporate finance, a negative shock usually implies bad news, leading to a more uncertain future. Consequently, for example, shareholders would require a higher expected return to compensate for bearing increased risk in their investment (Wang, 2003). This model has the following specification:

$$\text{Mean equation } \mathbf{r}_t = \boldsymbol{\mu} + \boldsymbol{\varepsilon}_t \quad (5)$$

Variance equation

$$\ln(\sigma_t^2) = \omega + \beta_1 \ln(\sigma_{t-1}^2) + \alpha_1 \left\{ \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \right\} - \sqrt{\frac{2}{\pi}} \left\{ \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \right\} - \gamma \frac{\varepsilon_{t-1}}{\sigma_{t-1}} \quad (6)$$

The EGARCH model is asymmetric because the level $\frac{|\varepsilon_{t-1}|}{\sigma_{t-1}}$ is included with coefficient γ_1 . Since this coefficient is typically negative, positive returns shocks generate less volatility than negative returns shocks assuming other factors remains unchanged.

Models to be estimated

Considering the discussion in the previous section, this paper investigates the impact of inflation on both returns and conditional variance equations, by using two different Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedastic (GARCH) specifications.

Model 1: The impact of inflation on conditional volatility using GARCH model

The first model is the GARCH (1,1) of the following form:

$$\text{Mean equation } \mathbf{r}_t = \boldsymbol{\mu} + \boldsymbol{\varepsilon}_t \quad (7)$$

$$\text{Variance equation } \sigma_t^2 = \omega + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \beta_1 \sigma_{t-1}^2 + \lambda \text{INF}_{t-1} \quad (8)$$

where INF represents the rate of inflation.

Model 2: The impact of inflation on conditional volatility using EGARCH model

In the second model, the paper make use of the EGARCH(1,1) model. In which, the inflation variable is included into the variance equation such as:

$$\text{Mean equation } \mathbf{r}_t = \boldsymbol{\mu} + \boldsymbol{\varepsilon}_t \quad (9)$$

Figure 1: KSE Monthly Index and its Returns Sep. 2003 – July 2012

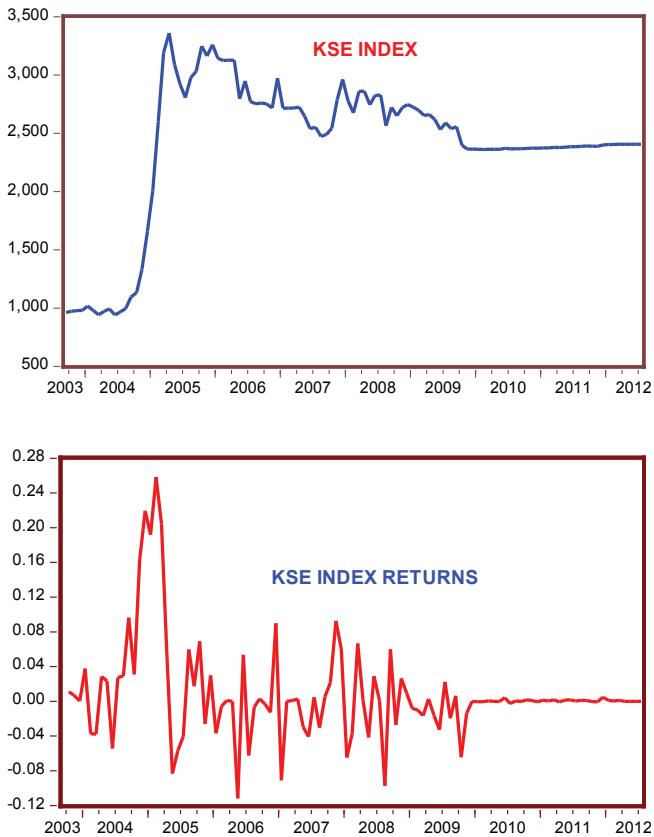
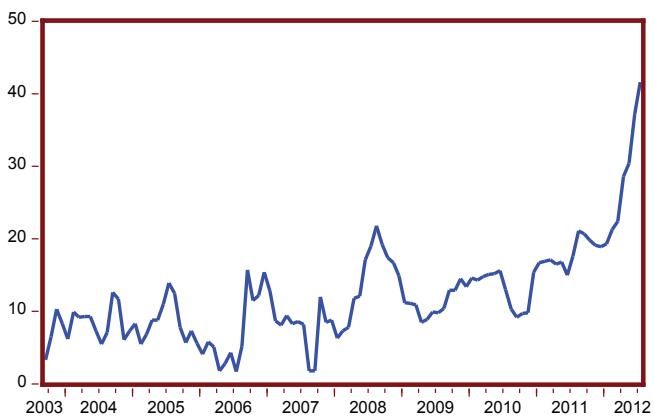


Figure 2: Monthly Inflation Rate in Sudan Sep. 2003 – July 2012



5. Econometric Methods

The empirical investigation of this paper is conducted by means of the Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedastic (GARCH) models including both symmetric and asymmetric models that

captures most common stylized facts about index returns such as volatility clustering and leverage effect. In presenting these models, there are two distinct specifications, the first for the conditional mean and the other for the conditional variance. The models are estimated using maximum likelihood method as in Bollerslev and Wooldridge (1992)⁽¹⁾ under the assumption of Gaussian normal distribution⁽²⁾. The log likelihood function is maximized using Marquardt numerical iterative algorithm to search for optimal parameters.

The Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedastic (GARCH) Model

The Generalized Autoregressive conditional heteroscedastic (GARCH) model is used in this paper to investigate the volatility clustering and persistence. The model has only three parameters that allows for an infinite number of squared errors to influence the current conditional variance (volatility). The model was developed independently by Bollerslev (1986), and Taylor (1986). The conditional variance determined through GARCH model is a weighted average of past squared residuals. However, the weights decline gradually but they never reach zero. Essentially, the GARCH model allows the conditional variance to be dependent upon previous own lags.

In this paper, the following simple specification - GARCH (1,1) - is used:

$$\text{Mean equation } r_t = \mu + \varepsilon_t \quad (2)$$

$$\text{Variance equation } \sigma_t^2 = \omega + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \beta_1 \sigma_{t-1}^2 \quad (3)$$

where $\omega > 0$ and $\alpha_1 \geq 0$ and $\beta_1 \geq 0$, and.

r_t = return of the asset at time t.

μ = average return.

ε_t = residual returns, defined as:

$$\varepsilon_t = \sigma_t z_t \quad (4)$$

1) Maximum likelihood estimator (MLE) is the most popular method where parameters are chosen such that the probability of occurrence of data under its assumed density function is the maximum. MLE is widely used because it produces an asymptotically normal and efficient parameter estimates (Justin 2005).

2) There are three assumptions commonly employed in empirical work that adopts the GARCH model: the normal distribution, student's t-distribution, and the generalized error distribution (GED). In the presence of GARCH effects, as in our study, the more appropriate distribution of the data is the one that is able to match the kurtosis and skewness in the data. Following Mandelbrot (1963) and Fama (1965) who among others, suggested that stock returns are normally distributed.

Table 2: Summary of Trading Activity in Khartoum Stock Exchange (Secondary market)

Year	No. of Listed Companies*	No. of traded Shares (In Million)	Volume of trading (\$ millions)	Market Capitalization (\$ millions)	No. of Transactions	Certificates Traded (In thousands)
2006	52	7,567.78	833.89	3,912.61	5842	1,472.4
2007	53	9,411.56	749.58	4,048.64	7195	2,016.5
2008	53	289.00	751.60	3,416.60	8177	2,421.1
2009	53	164.71	891.27	2,784.76	8069	3,417.7
2010	53	166.55	972.69	3,166.89	8266	3,452.4

Notes: * The number of listed companies does not include Funds & Certificates.

Source: Compiled by the authors based on data from KSE and Central Bank of Sudan annual reports.

3. Price Behavior in Sudan

One striking feature of the Sudan economy since the secession of South Sudan was the persistent increase in the general level of prices. The inflation rates soared to reach 46% during the year 2012. This had little to do with aggregate demand but was set off by shocks and weak policy responses. Our intention here is not to elaborate on the causes of inflation in Sudan, but only to underline the urgency of offering some revealing glimpses into the impact of the prevailing inflation on the volatility of stocks.

4. Data Description

The data used in this paper consists of monthly observations of stock market index and inflation rates over the period of September 2003 to July 2012 resulting in a total of 107 observations. The data series of stock market index have been taken from the KSE website (<http://www.kse.com.sd>), while, inflation data have been taken from the Central Bank of Sudan annual reports.

In this paper, volatility is defined as the variance of stock market returns, so the data has been transformed into stock returns using logarithmic transformation such as:

$$r_t = \log\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right) \quad (1)$$

where r_t is the return of the index at time t. P_t and P_{t-1} are the market index at the current and previous month respectively.

Summary statistics for the behavior of stock returns series and inflation rates are presented in Table 3.

Table 3: Summary Statistics for Stock Returns and Inflation in Sudanese Stock Market

	Stock Returns	Inflation Rates
Sample Period	2003M9 – 2012M7	2003M9 – 2012M7
Mean	0.008647	12.17925
Median	0.000580	10.95000
Minimum	-0.111807	1.700000
Maximum	0.258338	41.60000
Standard Deviation	0.057325	6.683195
Skewness	1.914288	1.539228
Kurtosis	8.828678	7.094174
Jarque-Bera	214.7891	115.8896
Probability	0.000000	0.000000

An examination of characteristics displayed in the Table 3 shows that the average monthly stock returns are positive. The results also indicate that the KSE index returns series and inflation rates do not conform to normal distribution but display positive skewness (the distribution has a long right tail), in addition to that, a highly leptokurtic distribution is also observed (Kurtosis values are greater than that related to normal distribution; 3). The Jarque-Bera (JB) statistic confirms that normality is rejected at a p-value of almost 1%. These results are consistent with the findings of several studies in both developed and developing markets. For example Fama (1965) and Campbell, Lo and Mackinlay (1997) suggest strong deviations from the normal distribution of both daily and monthly returns of U.S. stock indexes. Bekaert, et al. (1998) provide evidence that 17 out of 20 emerging countries examined had positive skewness and 19 of 20 had excess kurtosis, so that normality was rejected for majority of the sample countries. The monthly stock market index, returns and inflation rate for the period under review are presented graphically in Figure 1 and Figure 2 respectively.

and its extension, the Generalized ARCH; (GARCH) model developed independently by Bollerslev (1986), and Taylor (1986). By assuming that Sudanese stock market returns exhibit the phenomena of volatility clustering and leverage effect, this paper make use of both symmetric (GARCH) and asymmetric (ECHARCH) models.

The rest of the paper is organized as follows: Section 2 provides an overview of the main characteristics of Sudanese stock market. Section 3 describes the price behavior in Sudan. Section 4 presents the data, while section 5 briefly describes the methodology used. Empirical results are presented in Section 6. Finally, Section 7 concludes the paper.

2. An Overview of the Sudanese Stock Market

In spite of the fact that Sudan economy is still in state of convalescence since achieved its political independence 1956, ambitious economic endeavours are necessitated by the drastic change in economic policy of the present government in Feb 1992. One such endeavour, to capture the realities of economic activities and the new market arrangements, was the establishment of the Khartoum Stock Exchange (KSE) in Jan. 1995 which was largely the results of an assistance from the Common Market for the Eastern and Southern Africa (COMESA) . It is a vowed goal was to regulate and control the issuance of securities and mobilizing of private saving for investment in securities.

Securities traded in the KSE are ordinary shares and investment units. Furthermore, a substantial number of mutual funds and Government Investment Certificates (GICs) are also traded, (KSE Annual report, 2010). Trading in securities is taking place in two markets: the so called primary and secondary markets⁽¹⁾. KSE is relatively small market as compared to the

1) The Primary Market deals with the trading of new securities. When a company issues securities for the first time (i.e. IPO), they are traded in the Primary Market through the help of issuing houses, Dealing / Brokerage Firms, Investment Bankers and or Underwriters. The acronym IPO stands for Initial Public Offering, which means the first time a company is offering securities to the general public for subscription. Once the securities (shares) of a company are in the hands the general public, they can be traded in the Secondary Market to enhance liquidity amongst holders of such financial securities. Thus, the Secondary Market facilitates the buying and selling of securities that are already in the hands of the general public (investors).

stock markets of the developed countries or even to some countries in the Arab region (see Table 1); the number of listed companies of the market is few and most stocks are infrequently traded, market capitalization and traded value are very low. Banks, Communications and Certificates sectors dominate the trading activity of the market in terms of volume of trading and number of shares. KSE currently lists 53 companies with a total market capitalization of \$ 3,166.89 million (KSE Annual report, 2010)⁽²⁾ (See Table 2 for more details and summary statistics representing the trading activity in Khartoum stock exchange over the period of the study).

The overall performance of the Khartoum stock market is measured by the KSE index, which is a market capitalization-weighted index. In September 2003, the KSE index was established and listed in the Arab Monetary Fund database. At the end of the first month the index closed at 961.74 points. At December 2005, the index closed at the highest level of 3259.17 points. In July 2012 it was fluctuating around average value of 2404.

Table 1: Trading Activity in Some Arab Stock markets (2010)

Market	Value Traded (U.S.\$)	Shares Traded (Million)	Market Capitalization (U.S.\$)	No. of Transactions	No. of Listed Companies
Abu Dhabi	9,115.70	17,111.97	71,268.62	352879	64
Amman	9,349.25	6,912.23	30,995.34	1859611	277
Bahrain	283.26	610.12	19,902.66	19375	49
Beirut	1,693.10	150.70	18,210.20	18631	26
Casablanca	14,249.58	354.66	69,058.36	329129	75
Khartoum	972.69	166.55	3,166.89	8266	53
Doha	17,726.54	2,012.25	123,316.64	1017570	43
Dubai	18,473.25	37,578.17	54,722.23	777326	65
Egypt	36,967.80	27,336.99	85,725.96	9606668	212
Kuwait	42,772.42	73,682.50	124,919.97	1237908	214
Muscat	3,365.40	2,990.60	21,712.05	536135	119
Palestine	586.63	217.20	3,460.80	79727	40
Saudi	192,445.39	31,555.34	353,419.01	16108992	146
Tunis	1,913.30	245.04	11,750.70	574461	56

Source: Compiled by the authors based on data from Arab Monetary Fund [website](#) and [KSE annual report](#).

2) Out of this listed number there are 20 banks, 8 Insurance companies, 6 commercial companies, 2 in the industrial sector and 3 companies in the agricultural sector, 4 in the communication sector, 5 in services sector and 5 other companies with various activities.

level⁽¹⁾. According to Fama, the negative association between stock market and inflation results from the relationship between inflation and future output. An increase in inflation causes uncertainty and reduces future economic activity. The returns on the stock market reflects future earnings of the firm, and an economic decline predicted by an increase in inflation will cause a reduction of stock price, hence the relationship between stock market prices and inflation is negative.

Since then, there has been an extensive empirical literature that examines the relationship between stock returns and inflation for both developed and emerging stock markets over a range of different time horizons. However, there is no conclusive evidence as whether the relation is positive or negative. Contrary to the Fisher (1930) view, several studies document that stock returns and inflation are negatively correlated⁽²⁾. For example, Linter (1975), Fama and Schwert (1977), Fama (1982), Geske and Roll (1983), and Caporale and Jung (1997) for US financial market and Wahlroos and Berglund (1986) and Asprem (1989) found a significant negative relationship for some European markets. Chatrath and Ramchander (1997) and Hu and Willett (2000) provide evidence for Indian stock market and Spyrou (2001) for Greece. On the other hand, Cagan (1974) found a positive relationship between common stock returns and inflation for several countries between 1939 and 1969. Also, Choudhry (1998) found significant positive relationship for four high inflation countries (Argentina, Chile, Mexico and Venezuela). Explanations of negative (or positive) relation was suggested by Hess and Lee (1999) who showed that the relationship between stock returns and inflation can be either positive or negative, depending on the source of the inflation in the economy. They concluded that the negative stock returns-inflation relationship is due to supply shocks which reflect real output shocks while the positive relationship is due to demand shocks, are mainly due to monetary shocks. However, some empirical investigations provide no

1) There is consensus among economists that the relationship between inflation and real output is negative, but stock market prices and real output are positively related.

2) A negative relationship between the two variables implies that investors whose real wealth is diminished by inflation can expect this effect to be compounded by a lower than average return on the stock market.

significant relationship between the two variables as in Pearce and Roley (1985) and Hardouvelis (1988). Recently, the issue has been extensively investigated across different regions and countries see for example; Campbell and Vuolteenaho (2004), Gan, et al. (2006), Saryal (2007), Duari and Bhaduri (2009), Alagidede and Panagiotidis (2010), and Tarika et al (2011). Campbell and Vuolteenaho (2004) confirmed the negative relation by suggesting that stock markets suffer from massive inflation illusion. Gan et al. (2006) report that the New Zealand's stock market index (NZSE40) among other macroeconomic variables tested, is cointegrated with Consumer Price Index (CPI). Duari and Bhaduri (2009) suggest negative relationship. Alagidede and Panagiotidis (2010) show that stock market tends to provide a hedge against rising consumer prices in some African markets. Based on analyzing stock portfolios rather than single stocks Tarika et al. (2011) revealed that inflation rate among other variables have negative relationship with returns for portfolios of big and medium companies.

Although there have been an extensive empirical studies focusing on modelling the impact of inflation on stock market returns in developed economies, little attention has been paid in developing countries, and to the best of our knowledge no such research work on the topic for Sudanese economy. Thus, one contribution of this paper is to provide empirical evidence for this relation in Sudan economy.

Given the two stylized facts that characterize financial time series, i.e., volatility clustering⁽³⁾, and a leverage effect⁽⁴⁾, the assumption of homoscedasticity⁽⁵⁾ is often not satisfied. Therefore, traditional econometric techniques (like ordinary least square; OLS) are not adequate. Well-known and frequently applied techniques to capture these characteristics are the autoregressive conditional heteroscedastic (ARCH) model proposed by Engle (1982)

3) This means large changes tend to be followed by large changes and small changes tend to be followed by small changes (Mandelbrot, 1963). One theoretical explanation for clustered volatility is that at the beginning of each period new information leads to higher volatility associated with large returns (Kirchler and Huber, 2007).

4) This implies that volatility is higher after negative shocks than after positive shocks of the same enormity (Black, 1976).

5) A time series is said to be homoscedastic if its variance is constant over time, otherwise it is called heteroscedastic.



Modelling the Impact of Inflation on Stock Market Returns and Volatility: Evidence from Sudan

1. Introduction

The relationship between stock market returns and inflation has long been a topic of considerable interest for academics, monetary policy makers, investment professionals and almost all those have something to do with the stock markets. A clear understanding of this relationship is of crucial importance for all market participants, since it quantifies the degree to which equities are a hedge against inflation risk. For example, this will help investors in the stock market to make good portfolio decisions based on their knowledge of past of the economy and expectations about future.

Theoretically, it is generally accepted - until the early 1970s - that the relationship between inflation and stock market returns or prices was positive. This was based on Fisher hypothesis (1930) who postulated that stock markets are independent of inflation expectations, implying that prices and inflation should move in the same direction. This is attributed to the fact that the expected nominal return on equities consists of two components, the real return and the expected inflation rate. The generalized Fisher hypothesis or effect⁽¹⁾ states that equities are a claim against real assets of the company and can serve as a hedge against inflation. When inflation is pronounced, investors would sell financial assets in exchange for physical or real assets such as stocks. If that takes place, the price of equities should reflect fully the expected inflation, and the relationship between the two variables (inflation and stocks or equities) should be positive. However, after the late 1970s it was found that the relationship between stock market prices and inflation can also be negative which contradict Fisher's (1930) hypothesis. For example Fama (1981) disagreed with the generalized Fisher hypothesis and suggested that stock markets or equities were not a hedge against inflation. The relationship between inflation and stock market returns operates through the impact of the expected changes in real output on the general price

by:

Dr. Ahmed Elsheikh M. Ahmed*

Dr. Suliman Zakaria Suliman**

* Associate Professor of Econometrics,
Department of Econometrics & Social
Statistics, Faculty of Economic & Social
Studies, University of Khartoum (Sudan).

** Assistant Professor, Department of
Quantitative Analysis, College of Business
Administration, King Saud University
(Saudi Arabia).

1) According to the Fisher hypothesis there should be a one-to-one effect of expected inflation on nominal rates of returns, leaving real rates of returns independent of nominal returns. And, if there is a negative relationship between inflation and stock returns then investors would be vulnerable to inflation (Sari and Soytas, 2005).